وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2021

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي

مع الإشارة إلى الإقتصاد الجزائري

من إعداد:

- أمينة باشا
- عبير حفظ الله

إشراف الأستاذ (ة):

-د. عثمان عثمانية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
رمضان بطوري	أستاذ محاضر ب	رئيســـــــا
عثمان عثمانية	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
سيف الدين قحايرية	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020- 2021

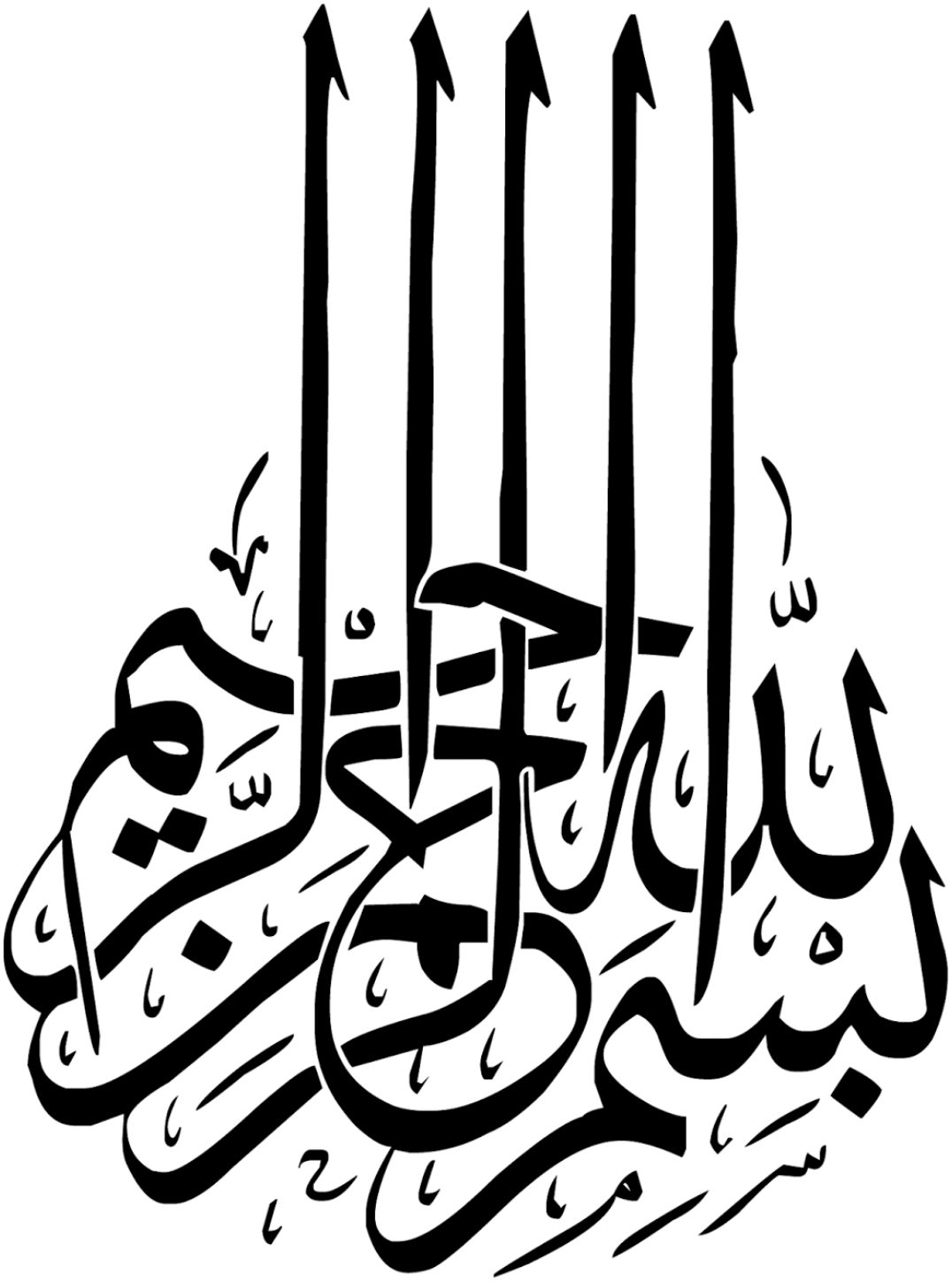
بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

اللهم لك الحمد الذي أنت أهله على نعم ما كنت قط لها أهلا متى أزددت تقصيراً تزدني تفضلاً كأني بالتقصير أستوجب الفضلا.

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾

١٥٢ البقرة

عن جابر بن عبدالله -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: "سلُوا اللهَ علمًا نافعًا، وتَعَوَّذُوا باللهِ منْ علمٍ لا ينفعُ"

بعد الشكر والحمد لله على من أنعم به علينا، نتقدم بجزيل الشكر ووافر الإمتنان إلى الدكتور " عثمان عثمانية" على تفضله بالإشراف على هذا العمل، وتوجيهاته القيمة، ومرافقته الدائمة، ولقاءاته التي تجسدت كلما طلبناها.

كما نتقدم بكل عبارات التقدير والإحترام إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية بجامعة العربي التبسي –تبسة–

وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى كل الأيادي التي إمتدت للمساعدة من قريب أو من بعيد.

إهـداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ

الحمد لله ...

إلى أول من نطق لساني باسمها ونبض قلبي بحبها واكتلحت أجفاني بصورتها إلى التي جنتي تحت اقدامها نبع حناني "أمي الحبيبة"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار اليك أبي أطال الله في عمرك

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إلى عزوتي وسندي إلى إخوتي

إلى الأرواح الطاهرة التي فارقتنا وأحزننا رحيلهم إلى من تركوا ثغرة في حياتي جدتاي أسكنكما الله فسيح جنانه

إلى أستاذي مشرفي ومؤطري

أمينة باشا

إهـــــداء

الحمد الله وصلاة وسلام على رسول الله

بسم الله الرحمان الرحيم" ربي إني لما أنزلت إلي من خيرفقير " صدق الله العظيم

أمي قرة عيني .....شكرا أمي على دعمك لي طيلة مشوار الدراسي شكرا لربي العالمين رزقني أم مثلك أنت الحكيمة طيبة المكافحة ذات الأخلاق راقية الناصحة أمي أدعو الله أن يحفظك من كل سوء و يرزقك كل خير إن شاء الله و يدخلك جنة الدنيا و الآخرة .

أبي طيب .....شكرا أبي على دعمك لي طيلة مشوار الدراسي شكرا لربي العالمين رزقني اب مثلك أنت الصبور المكافح المشجع ذات الطيبة الكبيرة أبي أدعو الله أن يحفظك من كل سوء ويرزقك كل خير إن شاء الله ويدخلك جنة الدنيا والآخرة.

أخي العزيز على قلبي.....شكرا على تشجيعك الرائع لتحصلي على المراتب الأولى ودعمك بالكلمات الطيبة أدعو الله أن يوفقك في حياتك ويرزقك النجاح والفلاح.

أمينة صديقتي.....شكرا على معاملتك الطيبة الخلوقة شكرا على مشاركتك في إنجاز المذكرة كنت خير صديقة دراسة أدعو الله أن يوفقك في حياتك العملية وأن يحفظك الله من كل سوء.

الدكتور عثمان عثمانية ..... أستاذي ومشرفي شكرا على دعمك وتشجيعك ونصائحك القيمة طيلة المشواري الدراسي، شكرا على جهدك الغير العادي في تقديم وشرح المعلومة و تبسيطها قدر الإمكان، أدعو من الله كل خير لكم.

إلى جميع أساتذتي.....أتوجه لكم بأسمى عبارات الشكر والتقدير، إن شاء الله ربي يوفقكم في كل خير.

إلى جميع طلبة دفعة .....أتمنى لكم خير والتوفيق في حياتكم الدراسية و العملية.

عبير حفظ الله

الفهـــــارس

1- فهرس المواضيع:

العنوان	الرقم
شكر وتقدير	-
الإهداء	-
الفهارس	V-I
قائمة الإختصارات	VII
مقدمة	5-1
الفصل الأول: مدخل إلى جائحة كوفيد-19	25-7
المبحث الأول: الأوبئة والجوائح عبر التاريخ	7
المطلب الأول: مفهوم الوباء والجائحة	8
المطلب الثاني: الأوبئة عبر التاريخ	10
المطلب الثالث: الفيروسات التاجية	14
المبحث الثاني :الفيروس القاتل كوفيد-19	17
المطلب الأول: مفاهيم حول فيروس كوفيد-19	17
المطلب الثاني: من وباء إلى جائحة	19
المطلب الثالث: كرونولوجيا تطور فيروس كوفيد-19	20
المبحث الثالث: إقتصاد الجوائح	23

المطلب الأول: النتائج الإقتصادية للجوائح	23
المطلب الثاني: تكلفة الجائحة	25
الفصل الثاني: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي	27-50
المبحث الأول: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على بعض المؤشرات الإقتصادية	27
المطلب الأول: إنعكاسات الجائحة على نمو الإقتصاد العالمي	28
المطلب الثاني: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الإستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الثالث: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الديون	33
المبحث الثاني: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على المؤشرات الإجتماعية	35
المطلب الأول: إنعكاسات الجائحة على البطالة	36
المطلب الثاني: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على التفاوت في الدخل	39
المطلب الثالث: إنعكاسات الجائحة على الفقر	41
المبحث الثالث: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على قطاعات مختلفة	44
المطلب الأول: تأثير الجائحة على النفط	44
المطلب الثاني: تأثير الجائحة على قطاع الطيران	46
المطلب الثالث: قطاع السياحة	48
الفصل الثالث: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري	52-73
المبحث الأول: لمحة عن الإقتصاد الجزائري قبل الجائحة	52
المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري على إثر الصدمة النفطية لسنة 2014	53

المطلب الثاني: مؤشرات الأقتصاد الوطني 2010-2019	55
المطلب الثالث: السياسات الإقتصادية والمالية للفترة 2014-2019	59
المبحث الثاني: جائحة كوفيد-19 تفرض تحديات على الجزائر	61
المطلب الأول: تتبع إنتشار الفيروس في الجزائر	61
المطلب الثاني: الإجراءات الحكومية لمواجهة الأزمة	63
المطلب الثالث: حالة قطاعي الصحة والتعليم أثناء الجائحة	64
المبحث الثالث: آثار جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري	66
المطلب الأول: الصدمة المزدوجة	67
المطلب الثاني: أثر الجائحة على الميزان التجاري	68
المطلب الثالث: أثر الجائحة على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر	69
الخاتمة	74
قائمة المراجع	78
الملخص	-

2- فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	معدلات النمو الحقيقية للفترة 1918-1920	21
2	معدل النمو الإقتصادي الحقيقي لمجموعة من الدول في تقرير مجلة الإكونمست، فصلا بفصل (%)	26
3	معدلات النمو لمختلف الدول خلال العقد من 2011-2020	27
4	مقارنة للمعدل الأسبوعي لأسعار سلة اوبك بين سنتي 2020-2021	50
5	التغير في أسعار النفط للفترة من 2014-2019	51
6	تطور قيمة الصادرات وميزان المدفوعات للفترة 2014-2019	65

3- فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الوفيات والخسائر الإقتصادية السنوية المتوقعة لجوائح الأنفلونزا	22
02	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة: العالمية وحسب مجموعة الإقتصادات، 2007-2020	29
03	أثر الجائحة على الإستثمار الأجنبي المباشر: آليات الإنتقال	30
04	إجمالي ديون الأسواق الناشئة والدول النامية للفترة 1970-2019	31
05	مستويات الدين و العجز المتزايدة بسرعة	32
06	تقديرات الخسارة في ساعات العمل	34
07	تحليل خسائر العمل إلى تغيرات في البطالة وعدم النشاط ، حسب الجنس والعمر، في العالم، 2020	55
08	نسبة العشرة بالمائة الأعلى دخلا ي إجمالي الدخل	57
09	تزايد ثروة أصحاب الملايير أثناء الجائحة	38
10	التغير السنوي في عدد الفقراء المدقعين 2020/1992	39
11	تطور أعداد الفقراء من الفترة 2000-2020 وتوقعات 2030	40
12	تطور اسعار النفط للفترة 2020/2000	42
13	تطور الركاب عبر العالم من 1945-2021	43
14	الأزمات التي تعرض لها القطاع السياحي	46
15	تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة 2010-2014	52
16	رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2010-2019	53
17	رصيد الموازنة للفترة 2010-2019	54
18	تطور حالات كوفيد-19 في الجزائر للفترة مارس 2020- ماي 2021	58
19	تطور الميزان التجاري في الربع الأول من 2019-2020	64

قائمة الإختصارات

قائمة الإختصارات:

الإختصار	المصطلح بالكامل	دلالته
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
FDI	Foreign Direct Investment	الإستثمار الأجنبي المباشر
OECD	Organization of Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CCSA	Committee for Coordination of Statistical Activities	لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية
UN	United Nations	الأمم المتحدة
IAG	International Airlines Group	مجموعة الطيران المدني
IATA	International Air Transport Association	المنظمة الدولية للنقل الجوي
WTTC	World Travel and Tourism Council	مجلس السفر والسياحة العالمي

مقدمـــــــة

مقدمة

منذ إعلان الصين عن ظهور وباء في مدينة ووهان، مقاطعة هوبي، سارعت منظمة الصحة العالمية بإخطار العالم للتأهب الجاد لمواجهته، لتختلف الأخبار عن مصدر هذا الفيروس، أعراضه، وكيفية الوقاية منه، فبالرغم من توفر الإمكانيات المتطورة في المستشفيات الصينية، إلا أن ذلك لم يمنع من تحول هذا الوباء إلى جائحة، التي كشفت عن هشاشة الأنظمة الصحية، الإجتماعية والإقتصادية لدول العالم، لتتحول الجائحة من أزمة صحية إلى أزمة إقتصادية وإجتماعية.

وقد كانت الجزائر من الدول المبادرة في تنفيذ الإجراءات الإحترازية لمنع نفوذ الفيروس إلى أراضيها، لكن رغم ذلك نقل رعية إيطالية ومجموعة من المغتربين الفيروس إلى عدة ولايات، مما أسهم في إنتشاره، لكن السلطات سرعان ما إتخذت إجراءات إغلاق وعزل صحي واسعة، ما جعل الجزائر من أقل البلدان تضررا من ناحية عدد الإصابات والوفيات، لكن ما يقال عن الناحية الصحية لا ينطبق على الجانب الإقتصادي، الذي كان يعاني أصلا جراء أزمة النفط لسنة 2014.

أولا: مشكلة الدراسة

لقد تمحورت جل الإجراءات الخاصة بمواجهة جائحة كوفيد-19 حول عمليات الإغلاق الإقتصادي والحجر الصحي، إذ أن اللقاح الذي يقي من الفيروس المسبب للجائحة لم يتوفر سوى في أواخر 2020، ولن تصل الدول إلى تلقيح مواطنيها تلقيحا كاملا إلا بعد فترة طويلة من الزمن. ومن المعروف أن لهكذا إجرءات آثار على إقتصادات الدول والمجتمعات.

ومن هنا تتبلور مشكلة هذه الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

"كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي، ومنه على الإقتصاد الجزائري؟"

ثانيا: الأسئلة الفرعية

للإجابة عن السؤال السابق، تم تقسيمه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، تتم الإجابةعنها من خلال الدراسة، كما يلي:

- إلى أي مدى تؤثر الجوائح على الإقتصاد؟

- ما هي آثار جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي؟
- كيف أثرت الجائحة على الإقتصاد الجزائري؟

ثالثا: الفرضيات

لمعالجة السؤال الرئيسي تم وضع إجابات أولية للأسئلة الفرعية، وهي كالتالي:

- تحدث الجوائح إختلالات متوسطة إلى طويلة المدى في المؤشرات الإقتصادية للدول؛
- تضرر الإقتصاد العالمي بشدة جراء جائحة كوفيد-19، وكان ذلك واضحا من خلال جميع المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للدول؛
- لم يتأثر الإقتصاد الجزائري بجائحة كوفيد-19 إذ أنه قليل الإرتباط بالإقتصاد العالمي.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على آثار جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي، وذلك عن طريق تحليل المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية؛
- تسليط الضوء على السياسات والإجراءات المتخذة على المستوى الوطني لإحتواء والحد من إنتشار الفيروس؛
- التعرف على مدى تأثير الفيروس على مؤسرات الإقتصاد الوطني مقارنة بالأزمات السابقة

خامسا: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة موضوعها، إذ أن الجائحة لا تزال قائمة إلى يومنا هذا (منتصف عام 2021)، وبالتالي لا تزال إنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية تظهر تباعا.

كما تعد هذه الدراسة هامة، كونها تحدد تأثيرات الجائحة على مختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للعالم عموما، والجزائر خاصة، وهذا يسهم في تحديد الرؤى والسياسات اللازمة لما بعد الجائحة.

سادسا: أسباب إختيار الموضوع

وقع الإختيار على هذا الموضوع للأسباب الآتية:

- أهمية الموضوع على الساحة العالمية بإعتباره حديث الساعة؛
- إرتباط الأزمة الصحية بالإقتصاد العالمي عامة، والجزائري خاصة.

سابعا: منهجية الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة وبهدف تحقيق أهدافه والإحاطة بجوانبه المختلفة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي لإعطاء مفهوم شامل للجائحة وعرض الآثار الإقتصادية والإجتماعية للجائحة عالميا مع التركيز على الإقتصاد الجزائري، وهذا بالإعتماد على تشكيلة واسعة من الكتب، المقالات، المداخلات والمواقع الرسمية باللغات العربية والإنجليزية.

كما تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة، والذي يقوم على أخذ حالة بعينها، ودراسة تفاصيلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على حالات مشابهة. فبعد عرض أهم جوانب آثار الجائحة على الإقتصاد العالمي تم التركيز على حالة الجزائر.

ثامنا: هيكل الدراسة

إستنادا إلى موضوع الدراسة وفي سبيل الإجابة عن إشكالية البحث، وما يتفرع عنها من أسئلة فرعية، وإختبارا لصحة الفرضيات من عدمها، والوصول إلى النتائج المنتظرة، وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، وتبعت هذه الفصول الترتيب التالي:

بالنسبة للفصل الأول فقد جاء تحت عنوان " **مدخل إلى جائحة كوفيد-19**" تم من خلاله التطرق إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الأوبئة والجوائح عبر التاريخ، أما الثاني خصص لفيروس كوفيد-19، وأخيرا المبحث الثالث بعنوان إقتصاديات الجوائح.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان " **إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي**" تم قيهتسليط الضوء على ثلاث مباحث، فكانت البداية بالمبحث الأول تحت عنوان إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على بعض المؤشرات الإقتصادية، يليه البحث الثاني بعنوان إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على بعض المؤشرات الإجتماعية، في حين المبحث الثالث عنون بـ إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على مختلف القطاعات.

وفي الأخير جاء الفصل الثالث بعنوان "**إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري**"، تم تسليط الضوء فيه على ثلاث مباحث، حيث عنون المبحث الأول بـ الإقتصاد الجزائري على إثر الصدمة النفطية لسنة 2014، يليه المبحث الثاني بعنوان جائحة كوفيد-19 تفرض تحديات على الجزائر، وفي الأخير المبحث الثالث تحت عنوان آثار جائحة كوفيد-19 على مؤشرات الإقتصاد الجزائري.

تاسعا: الدراسات السابقة

- صلاح الدين بولعراس ، ***الإقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الإستجابة الآنية والمواكبة البعدية***،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا، (سبتمبر2020)،

تهدف الدراسة إلى إستعراض الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي، مع تسلط الضوء على حالة الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا تسببت في آثار وخيمة على الإقتصاد العالمي وتراجع الطلب على المحروقات، وتوصلت أيضا إلى تثمين السياسة الإقتصادية للجزائر في إستجابتها لتداعيات الجائحة.

- مروة كرامة ، فاطمة رحال ، أنفال حدة خبيزة ، ***تأثير الأزمات الصحية العالمية على الإقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19على الإقتصاد الجزائري نموذجا***، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد 2، العدد 2، (جوان 2020).

تهدف الدراسة إلى توضيح إنعكاسات فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وتوضيح خطورة هذا الفيروس الذي أدخل العالم في أزمة إقتصادية ومالية وإجتماعية تفاقمت نتائجها الوخيمة في ظرف وجيز جدا بداية بالقطاع الإقتصادي الحقيقي ثم إنتقل إلى القطاع المالي والإجتماعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن فيروس كوفيد-19 شكل أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، حيث أثرت على الإقتصاد العالمي من خلال مجموعة من القنوات، أهمها قناة المبادلات التجارية والترابطات المالية وقناة السياحة والنقل.

- سيد أعمر زهرة وبللعما أسماء، ***قراءة في التداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر –الآثار والإجراءات***، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 2، (2020).

تهدف الدراسة إلى الوقوف على الأثر الإقتصادي لجائحة كورونا على الجزائر، كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الجهود والإجراءات الإحترازية للحكومة الجزائرية لمواجة التداعيات الإقتصادية للفيروس والحيلولة دون إنتشاره.

وتوصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا أسفرت عن آثار سلبية تسببت في توقف وتراجع معظم الأنشطة الإقتصادية خاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخيله إلى النصف بإعتباره المورد الوحيد في الجزائر مما أدى إلى

تراجع النمو المحلي الإجمالي إلى -5.2% وإرتفاع معدل البطالة، وإرتفاع عجز الميزانية، إلى جانب عدد من الآثار التي ستطال فئات المجتمع كافة والطبقة الهشة خاصة.

الفصـــل الأول

الفصل الأول:

مدخل إلى جائحة كوفيد-19

أثرت الأوبئة منذ الأزمنة الأولى وحتى الوقت الحاضر على تاريخ البشرية بطرق لا تعد ولا تحصى، سواء ديموغرافيا، ثقافيا، سياسيا وإجتماعيا، فغالبا ما يتم تحديدها على أنها نقطة تحول حاسمة في التاريخ، بعضها أدى إلى إنهيار مجتمعات، وبعضها الآخر مهد الطريق لنمو مثير للإعجاب، حيث ساعدت في تأسيس أساسيات الطب الحديث. وقد حملت كل حقبة زمنية وباء جديدا، كما هو الحال مع كوفيد-19 الذي يعتبر الأحدث والأكثر خطورة.

وهكذا كانت أزمة كورونا صدمة لكنها لم تكن مفاجئة، لأن خبراء الصحة حذروا من مخاطر الأوبئة المعدية منذ سنوات، فالأزمة أثرت على الصعيدين الوطني والدولي، وكشفت العيوب العميقة في البنية التحتية العالمية للصحة العامة، فهذا الفيروس الذي يشبه العدو الخفي تخطى الحدود البرية والبحرية والجوية لينتقل إلى كل بقاع المعمورة، ناشرا الرعب وسط الناس دون معرفة كيفية التعامل معه.

سيتم تناول جائحة كوفيد-19 لفهم أوضح وأدق لما حدث خلال سنة 2020 في ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: الأوبئة والجوائح عبر التاريخ؛**
- **المبحث الثاني: الفيروس القاتل كوفيد-19؛**
- **المبحث الثالث: إقتصاد الجوائح.**

المبحث الأول: الأوبئة والجوائح عبر التاريخ

عرفت البشرية إنتشار العديد من الأوبئة والجوائح الفتاكة على مدار العصور، كان بعضها محصورا في نطاق أماكن محددة، وإمتد البعض الآخر الى العالم ككل. وقد أثرت بشكل كبير على تعداد السكان حول العالم، حيث أودت بحياة عشرات الملايين، وتسببت في تغيرات ديمغرافية وإجتماعية، بل ومنها ما غير مجرى التاريخ.

المطلب الأول: مفهوم الوباء والجائحة

لقد كانت الأوبئة والجوائح جزءا أساسيا من تاريخ البشرية، حيث تشير الأدلة الموجودة لدينا اليوم أن عدة أوبئة وجوائح أصابت عدة مناطق قبل الميلاد، ويؤكد وجود وباء الجدري في جمجمة أحد المومياءات المصرية أن الأوبئة ضاربة في الزمن.

أولا: الوباء Epidemic

أودت الأوبئة بالأرواح البشرية على مر التاريخ، إذ لم تسلم أي قارة من هذا الإجتياح المرعب، ويبقى الإختلاف فقط في المصدر وأيضا إختلاف الأعراض لكل عدوى.

يعرف الوباء على أنه "أزمة صحية حادة طويلة الأمد نسبيا، وناتجة عن مرض شديد العدوى، وسريع الإنتشار يصاب به عدد كبير من الناس، وينتشر في منطقة جغرافية واسعة، وكأنه مرض البيئة يصيب البيئة فيتأذى الإنسان."[1] من خلال هذا التعريف يتضح أن الوباء عبارة عن إعتلال مرضي معدي يصيب الإنسان وقابل للإنتشار من شخص إلى آخر، مما يخلف أزمة صحية خطيرة.

كما يعرف الوباء بأنه تفشي وإنتشار مرض بسرعة وإصابة العديد من الأشخاص، حيث يمكن أن يصبح المرض وباء عندما لا يكون للناس في منطقة ما مناعة مكتسبة ضد هذا المرض.[2] ويشير هذا التعريف إلى أن الوباء هو عبارة عن غياب المناعة المكتسبة الخاصة بهذا المرض لدى أشخاص في منطقة ما، مما ينجم عنه تفشي وإنتشار العدوى بين الناس بسرعة.

ويرى جيدس سميث Geddes Smith أن الأوبئة مثل الموج ترتفع وتنخفض، وعادة ما تكون هذه الموجات متباعدة. كما قد تلعب التضاريس والأماكن والمناخ دورا في إنتشار الأوبئة، فمثلا الملاريا مرتبطة بمناطق البحر الأبيض المتوسط، الطاعون مرتبط بالشرق، الحمى الصفراء مرتبطة بالمناطق الإستوائية في أمريكا. كما قد ترتبط أيضا الأوبئة بفصل من الفصول، على سبيل المثال الإلتهاب الرئوي ينتشر في فصل الشتاء، الحصبة في فصل الربيع، وشلل الأطفال في الأشهر الأخيرة من فصل الصيف.[3]

مما سبق، يمكن القول بأن الوباء هو مرض معدي سريع الإنتشار، وذلك لغياب المناعة المكتسبة (الأجسام المضادة) في جسم الإنسان لهذا النوع من الفيروسات والبكتيريا شديدة العدوى، مما يعزز من عملية إختراق

[1] محمد أبطوي، *دراسة الوباء وسبل التحرر منه: الاوبئة في الطب العربي وفي التاريخ الثقافي والاجتماعي* (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22يونيو 2020)، ص: 3

[2] James Shoals ,*The Science of the Human Body: Epidemics and Pandemics* (Broomall (PA): Mason Crest,2009) ,p :5

[3] -Michal C.Lemay , *Global pandemic threats* (Santa Barbara , (CA): ABC-CLIO, Greenwood press , 2016), p: 5

الفيروس وسهولة سيطرة المرض على جسم الانسان (المصاب الصفري)، ليصبح المصدر الأول لتفشي هذا الفيروس بين الأشخاص، وذلك يؤدي إلى أزمة صحية طارئة. في حين يوجد العديد من الملاحظات التي طرحها جيدس سميث والتي تؤكد أن كل نوع من الأوبئة له مناخ يساعده على النشاط حسب الخصوصية البيئية لكل منطقة.

ثانيا: الجائحة Pandemic

يتحول تفشي المرض لأكثر من بلد إلى جائحة جراء الإنتشار في العديد من المناطق، تاركا وراءه المئات بل الآلاف من الإصابات والوفيات بدون توقف إذا لم تنفذ مصادر أو موارد قوته، فطبيعة الوباء الجامحة تكسبه شيفرة معقدة تؤدي إلى إنتقاله من بلد إلى آخر، وهذا ما يعرف بالجائحة.

لم تكن كلمة الجائحة Pandemic معروفة إلى غاية 1500م حيث تشتق من الكلمة اللاتينية Pandemus، ومعناها: تؤثر على الجميع.[1] ففي بداية الطاعون أو كما كان يطلق عليه "الموت الأسود" لم تكن هذه الكلمة مستعملة، حيث كانت الناس تصرخ بما معناه "إنه الموت الأسود! إنه الموت الأسود!"، كما أطلق عليه البعض "الموت العظيم"، "الجائحة العظمى"، أو حتى " الموت الأزرق" نظرا للون الجثث[2]. وتعرف أيضا على أنها مرض معد يصيب عددا كبيرا من السكان وينتقل إلى المناطق الجغرافية الأخرى. إذ يمكن القول أن كل الجوائح هي أوبئة لكن ليست كل الأوبئة جوائح لأن الوباء مرتبط بمنطقة معينة.[3]

كما يعرف معجم ميريام ويبستر " Merriam Webster " للغة الانجليزية الجائحة بأنها تعني تفشي مرض يحدث في مدى جغرافي واسع، ويصيب نسبة مرتفعة من الساكنة بصفة إستثنائية.[4]

يستخلص مما سبق أن الجائحة هي عبارة عن تفشي المرض في العديد من المناطق الجغرافية في العالم، وبالتالي إصابة عدد أكبر من الأشخاص، أي أن حصيلة الإصابة والوفيات مرتفعة مقارنة بالوباء، ما يحدث أزمة صحية عالمية.

ومن هنا يمكن التفرقة بين مصطلحي الوباء والجائحة، فإنتشار العدوى وظهور أعراض المرض على أشخاص في منطقة معينة أو دولة دون غيرها يطلق عليه الوباء، أما في حالة إنتشار العدوى في مجموعة من المناطق

[1] Heather E. Quinlan, *Plagues, Pandemics and Viruses: From the Plague of Athens to Covid-19* (Michigan: Visible Ink Press, 2020), p: 41
[2] *Ibid.*, p: 41
[3] -James Shoals , *Op.Cit.*, p: 6.
[4] -"Pandemic (noun): an outbreak of a disease that occurs over a wide geographic area and affects an exceptionally high proportion of the population," *Merriam-Webster*, accessed on 23/03/2021, at: https://bit.ly/37qIwVM

أو الدول، هنا يطلق عليه إسم الجائحة هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فتفاوت عدد الإصابات والوفيات يمكن أن يكون مؤشرا للتفرقة بينهما، فالجائحة أكثر من الوباء أو العكس، وهذا راجع لنسبة الكثافة السكانية التي أصابتها العدوى في دولة أو مجموعة من الدول، لكن عادة ما تلحق الجائحة الضرر و تفتك بملايين الأرواح البشرية.

المطلب الثاني: الأوبئة عبر التاريخ

من وجهة نظر تاريخية، تاريخ الإنسانية هو تاريخ من الكفاح والتكيف مع البيئة ومع الظروف والأحداث المختلفة. ومن تلك الأحداث الأوبئة التي أصابت الناس في أماكن متفرقة وفي أزمنة متقاربة أو متباعدة منذ القدم.

تعرض العالم منذ القدم إلى عدة أوبئة وجوائح صحية، فعند الرجوع إلى ما يقارب سبعة قرون نجد أن العالم قد شهد وباء فتاكا خلال الفترة 1347/ 1350 وهو الطاعون الأسود الذي أودى بحياة 50 مليون شخص، أما إذا عدنا إلى ما يزيد بقليل عن قرن نجد أن العالم قد شهد وباء قاتلا خلال فترة 1920/1918 وهو الأنفلونزا الإسبانية، التي أودت بحياة نحو 50 مليون إنسان على الأقل، أي ما يعادل 10% من إجمالي الذين أصيبوا بها، مما يجعلها الوباء الأكثر فتكا في التاريخ المعاصر. وإذا حصرنا إهتمامنا خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة سنجد العديد من الجوائح الصحية الحديثة كأنفلونزا الخنازير، فيروس السارس، متلازمة الشرق الأوسط (ميرس) متلازمة فقدان المناعة المكتسبة (الأيدز)، إيبولا...وغيرها.[1]

1- الطاعون:

لم يكن الطاعون في بداياته معروفا، حيث كان الناس يموتون وهم يعانون من أورام مؤلمة في الإبطين والفخذ، حمى قاتلة وتسمم في الدم، أصبح فيما بعد معروفا بالموت الأسود، ويعد من أخطر الأوبئة التي عرفتها البشرية. تسببه بكتيريا يرسينيا بيستيس (Yersinia petsis) وعادة ما توجد في الثدييات الصغيرة والبراغيث، ينتقل المرض بين الحيوانات عن طريقها، ولأنه بكتريا حيوانية المصدر (Zoonotic)، فإنه ينتقل من الحيوان إلى البشر.[2]

وبالتالي فإن الطاعون أو الموت الأسود كان عبارة عن مقصلة للموت، من أعراضه تسمم في الدم، كما أن وسيلة انتقاله كانت عن طريق الحيوان وذلك بوجود بكتيريا وبراغيث تنتقل إلى الإنسان فور ملامسته لذلك الحيوان.

---

[1]- خيرة مجدوب وعبد الحق زياني، *تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والعربي: قراءة لأهم المؤشرات* (المؤتمر العلمي الدولي الإفتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الإقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، جامعة صبراتة ليبيا، 15/14 نوفمبر2020)، ص:111.

[2] World Health Organization, *Plague*, https://www.who.int/health-topics/plague#tab=tab_1, (accessed: 09/03/2021)

وقد سجل التاريخ إنتشار شهير للطاعون، عرف بإسم طاعون جوستينيان Justinien (باسم الإمبراطور البيزنطي جوستين) سنة 451 بعد الميلاد، وإستمر حدوثه في شكل أوبئة متقطعة لمدة 200 سنة، وقتل نحو 25 مليون إنسان، وإمتد إلى معظم دول الحوض المتوسط. أما في عام 1334، فقد بدأ بإنتشار ما عرف بالموت الأسود أو الطاعون العظيم في الصين، ومنها القسطنطينية وسائر أوروبا.

إنتقل الوباء مع التجار والقوافل والجيوش والحجاج والبعثات الدبلوماسية، وعلى متن السفن المحملة بالبضائع والمسافرين من موانئ المناطق التي ضربها الطاعون. وظل هذا الأخير يتفشى كل عشر سنوات تقريبا، وكان أشد فتكا بالفتيان من البالغين، وبالنساء من الرجال، مع أنه لم يكن أحد يتمتع بالمناعة ضد هذا الوباء. حيث أدى الوضع إلى عدم التزايد في السكان لمدة قرن ونصف.[1]

من خلال تتبع خلفية وباء الطاعون العابر للقارات، برا وبحرا، نستخلص أحد الأسباب التي مكنته من خلق هذا الإجتياح هو أن الناس كانوا كثيري الترحال جراء الظروف المعيشية أو الحروب أو تنقل التجار، ليصبح هذا الإنتقال من منطقة إلى أخرى سببا لتفشي العدوى وإنتشار المرض في المناطق المختلفة.

2- الجدري:

يشار في التاريخ أن سببه هو وصول الأوروبيين أول مرة إلى القارتين الأمريكيتين، حيث جلبوا عددا من الأمراض الجديدة عام 1492.

لا أحد يعرف متى وأين وكيف ظهر، هو مرض بغيض موجود عبر العالم من القدم، موروث من فيروس غير مرئي ينتشر بسرعة هائلة،[2] كما وصفته منظمة الصحة العالمية بأنه من الأمراض المدمرة للبشرية حيث قتل على الأقل ما بين 25% إلى 30% من مصابيه. في منتصف القرن 17، تفشى المرض في لندن وقتل 7% من الذين أصابهم المرض، وفي بوسطن في 1721 وصل معدل الوفيات إلى 15%، وفي 1792 وصل إلى 30%. وقتل الجدري ثلث مصابيه في إسكتلندا في 1787، ...[3] ولم يسلم الملوك وأصحاب المقامات من هذا الوباء، فقد قتل ملكة إنجلترا ماري "Marry II"، إمبراطور النمسا، ملك إسبانيا، قيصر روسيا، ملكة السويد وملك فرنسا، في 18 سنة قبل 1775.[4]

[1]- جوزيف بيرن , *الموت الأسود: سلسلة الحياة اليومية عبر التاريخ*، ترجمة عمر سعيد الايوبي (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة، مشروع كلمة، 2014)، ص :19-20.

[2] David A.Koplow, *Smallpox: The Fight to Eradicate a Global Scourge* (Berkeley, CA: University of California Press, 2003), p:9

[3] Micheal C. Lemay, *Op.Cit.*, p:12

[4] David A.Koplow, *Op.Cit.*, p:12

لقد أحدث الجدري فارقا كبيرا بين القرنين الخامس والسابع عشر، كما لم يستثن أي دولة في خريطة الدول الغربية، بل أيضا لم يستثن الملوك، فحصد ملايين الأرواح البشرية، مسببا أزمة إجتماعية وإقتصادية على مستوى البلدان المتضررة من هذا المرض المعدي.

3- الكوليرا (1817- 1823):

يشار أن وباء الكوليرا ظهر في "جيسور" الهند، وإنتشر في معظم أنحاء المنطقة ثم إلى المناطق المجاورة، أودى بحياة الملايين قبل أن يتمكن طبيب بريطاني يدعى جونسو Jhonso من معرفة بعض المعلومات حول طرق الحد من إنتشاره، ووصفت منظمة الصحة العالمية الكوليرا- التي تصيب سنويا مابين 1.3 و4 ملايين شخص – بأنها "الوباء المنسي".[1] يتضح أن مرض الكوليرا كانت بدايته من الهند بالرغم من تفشيه الكبير في البلاد، غير أنه خلال 6 سنوات التي صمد فيها قبل إيجاد الطبيب البريطاني جونسو طرقا للحد من إنتشاره، كان أقل فتكا من الجدري.

4- الأنفلونزا الإسبانية (1918- 1919):

إن نهاية الحرب العالمية الأولى لم تكن مبشرة بالخير، فقد كانت بداية لإنتشار أنفلونزا 1918 أو الأنفلونزا الإسبانية، حيث تسببت في إصابة أكثر من مليار شخص، وتسببت في وفاة ما بين 50 إلى 100 مليون شخص،[2] أي ما يعادل 10% من إجمالي الذين أصيبوا بها، وذلك ما جعلها الوباء الأكثر فتكا في التاريخ المعاصر، ظهرت في كنساس Kansas في أواخر فيفري 1918، حيث ظهر مرض غامض إنتشر بسرعة في أواسط الناس، وكانت أعراضه عادية متمثلة في حمى، آلام في الرأس، وأوجاع في مختلف مناطق الجسم، ولكنها تحولت فيما بعد إلى إلتهاب رئوي حاد لدى البعض، أين إمتلأت رئاتهم بالماء مما صعب عملية التنفس.[3]

لا تمت تسمية هذا الوباء إلى إسبانيا بشيء، إنما في الحرب العالمية الأولى كانت إسبانيا دولة محايدة، ولم تفرض رقابة على نشر تقارير عن المرض عكس الدول المشاركة في الحرب، فكانت هي الأولى المبلغة عن حالات الوفاة في صحفها، لذلك أُطلق عليها الأنفلونزا الإسبانية.

---

[1]- الهادي رحومه خليفة خلف الله وفتحي أبو القاسم سالم منصور، *جائحة كورونا وأثرها على الدور الإقتصادي للمشروعات الصغيرة* (المؤتمر العلمي الدولي الإفتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الإقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، جامعة صبراتة ليبيا، 15/14 نوفمبر2020)، ص: 170.

[2] Heather E. Quinlan, *Op.Cit.*, p: 264.

[3] Kristin Marciniak, *The Flu Pandemic of 1918* (North Mankoto, Minnesota: ABDO Publishing Company, 2014), p: 6.

ظهرت الأنفلونزا الإسبانية على مدار 3 موجات، أول موجة كانت أقل إماتة، حدثت في ربيع 1918 وكانت بين صفوف العساكر، ثاني موجة والتي كانت أفجع موجة ظهرت في خريف 1918، ثم الموجة الثالثة التي كانت أكثر خطورة من الأولى وأقل حدة من الثانية.[1]

تم تسجيل 40.000 إصابة ما بين أواخر سبتمبر وأكتوبر في ناشفيل تينيسي، من بينهم 15.000 وفاة، أما في الإحصائيات الخاصة بمدينة نيويورك فكانت تسجل 800 وفاة في اليوم لتصل خسائرها إلى أكثر من 19.000 شخص في 1918.[2] بينما في تاريخ 15 أفريل إنتقلت إلى بوردو فرنسا، وظهرت في شهر ماي في بومباي وكلكتا في الهند، ونيوزيلندا والفليبين، ثم إنتشرت في شهر جوان في بورتسموث إنجلترا بـ 31.000 إصابة، وتم تسجيل آلاف الحالات في ألمانيا، و214 وفاة في هامبورغ في جويلية.

مما سبق، يتضح أن فيروس الأنفلونزا الإسبانية كان قاتلا بإمتياز، إذ حل بعد نهاية الحرب العالمية الأولى على الشعوب التي أرهقتها مأساة الحرب، ليكمل ما تركته تلك الأخيرة، وما يميزه هو ظهوره على مدار 3 موجات إختلفت كل منها في الحدة والشدة. وتعتبر جائحة الأنفلونزا الإسبانية 1918- 1919 أكثر جائحة فتكا في التاريخ المعاصر، إذ تشير الأبحاث إلى أنّها أودت بحياة حوالي 50 مليون شخص.

5- أنفلونزا الخنازير (2009- 2010):

أفاد التاريخ أن نوعا جديدا من فيروس الأنفلونزا ظهر عام 2009، حيث أصاب أكثر من 60 مليون شخص في الولايات المتحدة، وتراوح عدد الوفيات العالمية بين 151 و575 ألف، ويطلق على الفيروس إسم "أنفلونزا الخنازير" لأنه يبدو أنه إنتقل من الخنازير إلى البشر.[3] ومنه نستخلص أن هذا الفيروس أو كما يعرف بـ H1N1 مرتبط بمزيج من الفيروسات التي تصيب الحيوان والبشر.

6- الإيبولا (2014- 2016):

الإيبولا أو كما تعرف بمرض الكوابيس وأفلام الرعب، وهي فيروس ينتمي إلى عائلة الفيروسات الخيطية لأنه يظهر على شكل خيط تحت الميكروسكوب، تشبه أعراضه العديد من الأمراض الشائعة في المناطق الإستوائية بما في ذلك الملاريا. إن أول حالات الإصابة بالإيبولا كانت في مدينة زائير"Zaire" (التي أصبحت معروفة في وقتنا

[1] Micheal C. Lemay, *Op.Cit.*, p: 38.
[2] *Ibid.*, p:43
[3]- الهادي رحومه خليفة خلف الله، فتحي ابو القاسم سالم منصور، *مرجع سابق*، ص170

الحالي بجمهورية كونغو الشعبية) لمدير مدرسة يبلغ 44 عاما إسمه مابالو لوكيلا Mabalo Lokela،[1] وفي عام 1976 في إطار فاشيتين إندلعتا في آن واحد، إحداهما في نزارا بالسودان والأخرى في يامبوكو بجمهورية الكونغو الديمقراطية،[2] وكانت تعرف بحمى الإيبولا النزفية، حيث تم في نفس السنة تسجيل 318 مصاب و280 حالة وفاة.

كما أن أخطر تفشي للفيروس كان في غرب إفريقيا في 2014، حيث وصل عدد الحالات إلى 23.000 مصاب و11.000 حالة وفاة في ليبيريا، غينيا وسيراليون،[3] وإنتقل جوا إلى نيجيريا (بواسطة مسافر واحد) والولايات المتحدة الأمريكية (بواسطة مسافر واحد) وبرا إلى السينيغال ومالي.[4]

مما سبق، يمكن القول أن الإيبولا أو حمى الإيبولا النزفية هي مرض وخيم يصيب الإنسان وعادة ما يكون قاتلا، وينتشر في البلدان التي تكون أنظمتها الصحية هشة وذات بنى تحتية ضعيفة.

يُستخلص مما تم عرضه من تتبع كرونولوجية الأوبئة عبر تاريخ، أن الأوبئة أودت بحياة الكثير من البشر، وفي كل مرة وباء جديد بأعراض جديدة وفي مناطق مختلفة، ليبقى مصدر هذه الأوبئة في الكثير من الأحيان معروف، في حين يبقى البعض منها مجهول الهوية، ولعل هنا يكمن الخطر، إذ أن ذلك يصعب من عملية إيجاد اللقاح لهذا المرض القاتل، وإنقاذ الناس من الموت المحدق.

المطلب الثالث: الفيروسات التاجية

شكلت الأوبئة إنتكاسات على العديد من الأصعدة الدولية أو المحلية في القرون السابقة، ولم يتوقف ذلك حتى بعد التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفه القرن العشرين، أين ظهر نوع جديد من الفيروسات ذات التسلسل الجيني تنتمي إلى عائلة فيروسات تدعى كورونا تميزت عن غيرها من الفيروسات، إذ في كل مرة يتولد منها فيروس تاجي مختلف.

[1] Dorothy H. Crawford, *Profile of a Killer Virus Ebola*, (UK: OXFORD university press, 2016), p:6

[2] منظمة الصحة العالمية، *مرض فيروس الإيبولا*، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/ebola-virus-disease (تاريخ الاطلاع: 2021/03/09)

[3] Crtomir Podlipnik, *Ebola*, (London: InTechOpen, 2016), p:4.

[4] منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره.

إن ألقينا نظرة إلى تاريخ ظهور الفيروسات التاجية كورونا وبالضبط سنة 1960، تم في هذه السنة إكتشاف أول إصابة بها من سلالة B814، وتم عزل الشخص المصاب نظرا للعدوى. وفي سنة 1966 ظهر في شكل E 229 (HCOV-229 E)، وفي نفس السنة ظهر فيروس من نفس السلالة OC43.

لم تشكل هذه الفيروسات رغم خطورتها ما يسمى بالوباء، إلا منذ بداية الألفية الثالثة، ففي 13 أفريل 2003 ظهرت المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة SARS – COV، وبعدها بعشر سنوات ظهر وباء متلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS-COV وكلها تنتمي لنفس الفصيلة، إلا أنها لم ترتفع لمستوى الجائحة كما هو الحال في وقتنا الحالي (2020-2021) مع ما هو معروف بجائحة كوفيد-19.[1]

تعرف الفيروسات التاجية على أنها "زمرة من الفيروسات التي تصيب الإنسان والحيوان على حد سواء، وتسمى أيضا بكورونا وتعني التاج أو الهالة، حيث يشير الإسم إلى مظهر جزيئات الفيروس الذي يظهرها على شكل تاج الملك أو الهالة الشمسية، وتعد فيروسات كورونا حيوانية المصدر، أي أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر." وبالنسبة إلى عالمة الأوبئة أنيتا غاتاك Anita Ghatak يوجد الآلاف من أنواع الكورونا، لكن 7 منها فقط تصيب الإنسان، 4 منها معروفة بأنها تسبب الزكام، أما الثلاث الباقية فتسبب أعراض أكثر جدية وخطورة هي: سارس، ميرس، كوفيد-19.[2]

وعليه فإن الفيروسات التاجية هي عبارة عن فيروسات ذات مصدر حيواني، لها قابلية الإنتقال من الحيوان إلى الإنسان، وهي معروفة لدينا منذ ما يقارب 6 عقود.

1- فيروس سارس (2002-2003):

يعتبر سارس أو متلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد الوخيم SARS-COV أول وباء في القرن الحادي والعشروي. حيث أن أولى حالات الإصابة به ترجع إلى أواسط شهر نوفمبر 2002،[3] لرجل أعمال قدم إلى فوشان، جوانغ دونغ، الصين، شخصت حالته على أنها إلتهاب رئوي عادي.[4] يعتقد أنّ مصدر العدوى هو قطط الزباد civet cats التي أُصيبت بالعدوى من خلال إتصالها بخفاش مصاب. تشمل أعراض السارس بشكل عام

[1]- نبيلة قرزيز ومحمّد زيدان، *الضرورة الحتمية للتعليم الالكتروني في ظل جائحة كورونا:الواقع العالمي ودول الحوظ المتوسط* (المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الاول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، جامعة صبراتة لليبيا، 15/14 نوفمبر2020)، ص:453.

[2] Heather E. Quinlan, *Op.Cit*., p: 286-285

[3] Lisa A. Beltz, *Bats and Human Health: Ebola, Rabies and Beyond*, (USA: Wiley-Blackweel, 2018), p:114

[4] Annamarie Bindengel Sehovic, *Coordinating Global Health Policy Responses: From HIV/AIDS to Ebola and* Beyond (London: Palgrave Macmillan, 2017), p: 92.

الحمى الشديدة، الصداع، الشعور العام بعدم الراحة، والأوجاع الجسدية. ينتقل عن طريق الهواء ويمكن أن ينتشر من خلال قطرات صغيرة من اللعاب بطريقة مشابهة لنزلات البرد والإنفلونزا.[1]

تم تسجيل ما يزيد عن 8000 حالة إصابة و774 حالة وفاة في 30 بلد من القارات الخمس في الفترة 2002-2003، إلى أن توقف إنتشار المرض في بداية جويلية 2003.[2]

على ضوء ما تم ذكره يستنتج أن فيروس سارس أو متلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد الوخيم SARS ذي المصدر الحيواني له أعراض خاصة مشابهة لأعراض الفيروسات التاجية الأخرى ومنها الإلتهاب الرئوي الحاد، إذ ينتقل عن طريق الهواء، وهو فيروس فتاك تصل نسبة الوفيات منه إلى حوالي 10% من عدد الإصابات.

2- فيروس ميرس (2012 – 2015):

ميرس أو متلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS-COV ظهر أول مرة في 2012، في قطر والسعودية. لم يكن آنذاك الحيوان الذي نقل الفيروس معروفا إلى حين 9 أوت 2013، حيث كشف تقرير لنست The Lancet Infections Disease أنه في دماء الجمال. في 2015، إنتشرت حالات ميرس في 20 بلد منها السعودية، قطر، مصر، الإمارات المتحدة، الكويت، تركيا، عمان، الجزائر والفيلبين.[3] لم يتم فهم أصول الفيروس تمامًا، ولكن وفقًا لتحليل جينومات الفيروس المختلفة، يُعتقد أنه قد يكون نشأ في الخفافيش ثم إنتقل لاحقًا إلى الجمال.[4]

من خلال ما تم عرضه في هذا المطلب يستخلص أن الفيروسات التاجية منذ ظهورها قد شكلت أوبئة في العديد من المناطق وهي تشترك في الأصل الحيواني للفيروس. وينبثق عنها فيروسي ميرس وسارس اللذان أوديا بحياة الكثير من الناس.

من خلال هذا المبحث تم التمييز بين مفهومي الوباء و الجائحة، كما تم تسليط الضوء على الأوبئة على مدى القرون الماضية، كما تم التعرض إلى عدة أوبئة وبيان حصيلة الإصابات والوفيات التي خلفتها إبتداء من الموت الأسود وصولا إلى فيروس ميرس.

---

[1], *Severe Acute Respiratory Syndrome (SARS)*, https://www.who.int/health-topics/severe-acute-respiratory-syndrome#tab=tab_1, (accessed: 17/03/2021)
[2] Lisa A. Beltz, *Op.Cit.*, p:115
[3] Heather E. Quinlan, *Op.Cit.*, p: 288-285
[4] World Health Organization, *Middle East respiratory syndrome coronavirus (MERS-CoV)*, https://www.who.int/health-topics/middle-east-respiratory-syndrome-coronavirus-mers#tab=tab_1, accessed: 17/03/2021

المبحث الثاني :الفيروس القاتل كوفيد-19

يعرف العالم اليوم الكثير من الصراعات، يتعلق بعضها بالثروات أو النزاعات السياسية، والبعض الآخر بعملية التموقع وكسب النفوذ، ولعل أبرز ما شهدناه في السنوات القليلة الماضية الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين. ليحل في أواخر سنة 2019 ضيف غير بشفرته جميع الأولويات الإستراتيجية في جميع أقطار الأرض، نوع جديد من عائلة فيروس كورونا "فيروس كوفيد-19"، لتتوجه بذلك جميع الأنظار إلى الصين وبالضبط مدينة ووهان، التي إنطلق منها الفيروس بداية من شهر ديسمبر 2019.

المطلب الأول: مفاهيم حول فيروس كوفيد-19

يتعرض العالم منذ 31 ديسمبر 2019 إلى أخطر إجتياح وبائي عرفته البشرية في القرن الحادي والعشرين، فيما يعرف بفيروس كوفيد-19، مما أدى إلى إثارة حالة من الهلع والخوف الشديد نتيجة فقدان السيطرة عليه، وخروج الحياة عن مسارها الإعتيادي والمألوف، إذ لا يكاد بلد أو منطقة تخلو من الإصابات والوفيات جراء هذا الفيروس.

أولا: فيروس كوفيد-19

يعرف كوفيد-19 على أنه المرض التنفسي (متلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد)، وكلمة كوفيد-19 هي إختصار لـ Corona Virus Disease، والرقم 19 هو تعبير عن سنة 2019 التي ظهر فيها الفيروس لأول مرة في الصين، وقد أطلق عليه تسمية SARS-COV-2 إختصارا لعبارة Severe Acute Respiratory Syndrom Coronavirus 2.[1]

كما عُرف فيروس "كورونا" الجديد في بداياته بإسمه العلمي "أن سي أو في-2019" أو NcoV 2019"، وربط الخبراء إنتشاره في البداية بسوق الأطعمة البحرية في مدينة "ووهان" وسط الصين، بعد أن رصدت حالات إصابة أولية بإلتهاب الرئة الحاد في شهر ديسمبر 2019، ومن ثم تم التعرف على الفيروس على أنّه سلالة جديدة من الفيروسات التي لم ترصد من قبل العلماء مطلقا.[2]

مما سبق يمكن القول بأن كوفيد-19 هو عبارة عن سلالة جديدة من الفيروسات التاجية الذي تم إكتشافه في مدينة ووهان في الصين، وبالضبط إرتبط ظهوره وإنتشاره بسوق الأطعمة البحرية، إذ تمكنه طبيعته

---

[1]-غيث طلال فايز المجالي، *التداعيات السياسية والإقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على النظام السياسي والإقتصادي الدولي*، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01 (2021)، ص :06.

[2]- هيبة غربي، *عالم جديد متعدد الاقطاب بعد ازمة كوفيد-19* ، في: محمد رمضان الآغا، محمد محمد المغير، ياسر زيدان النحال، جائحة كورونا التوجهات العالمية في ظل الإنتشار (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021)، ص :234.

البيولوجية من الإنتقال في حجم مجهري لا يُرى بالعين المجردة وإختراق الجهاز المناعي عبر القصبات الهوائية للإنسان، ليستوطن بذلك في الرئة مسببا إلتهابا رئويا والشعور بضيق التنفس.

كما تم تسمية الفيروس في 11 مارس 2020 من قبل منظمة الصحة العالمية WHO التي أطلقت إسما رسميا على المرض الذي يتسبب فيه فيروس كورونا الجديد حرصا على عدم ربطه بحيوان أو مدينة معينة من قبل وسائل الإعلام، والإسم هو" كوفيد-19" أو covid-19 والذي يعني "مرض فيروس كورونا الجديد 2019"، هذا وقد أصرت منظمة الصحة العالمية قبيل إعلانها حالة الطوارئ وبعد بداية تفشي المرض "يبقى أمامنا الكثير لنفهمه عن فيروس أن نسي أو في 2019"، مشيرة إلى أن العلماء لم يتمكنوا بعد من رصد الحالة الأولى المصابة بهذا الفيروس وكيف إنتقل الفيروس من الحيوانات إلى البشر في الصين، بالرغم من وجود عدة نظريات غير مؤكدة تقول بأن إنتشاره كان مرتبطا بـ "حساء الخفافيش" وهي وجبة يتناولها الصينيون غالبا في مدينة "ووهان الصينية".[1]

يستخلص مما سبق أن فيروس كوفيد-19 هو أحد الفيروسات التاجية المعروفة لدينا منذ عدة عقود، وعلى الرغم من التطور العلمي والتكنولوجي الهائلين، يبقى السؤال مطروحا حول مصدر هذا الفيروس لحد الآن.

ثانيا: تحول الوباء إلى جائحة

نتيجة لقصور الدول عن السيطرة على تفشي هذا الفيروس صنفت منظمة الصحة العالمية وباء كوفيد-19 كجائحة بتاريخ 11مارس 2020،[2] فقد إجتاح الوباء 210 دولة من دول العالم متسببا بوفاة أكثر من 3 ملايين شخص وأكثر من 170 مليون إصابة مؤكدة (إلى غاية 2021/06/01)، ولا يزال عدد ضحاياه في تزايد كل دقيقة. حيث أن سرعة إنتشار الفيروس وتحوله إلى جائحة يعود إلى تأخر إكتشافه والتأخر في إتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاصرته سواء في الصين أو الدول الأخرى.[3] ومنه يستخلص أن الإنتشار الواسع والسريع لفيروس كورونا وحصده لآلاف الإصابات والوفيات عبر العالم جعله يصنف كجائحة وأحد الأمراض الفتاكة والمرعبة في عصرنا الحالي، كما أن عدم وجود لقاح لهذا الفيروس جعل العالم يقف عاجزا في سبيل ردعه وإيقافه.

مما تم عرضه في هذا المطلب ومن خلال محاولة تقديم مفاهيم مرتبطة بفيروس كوفيد-19، يمكن القول بأنه مرض معدي ينتمي إلى سلالة فيروسات كورونا، إذ تمثلت بؤرة تفشيه في مدينة ووهان الصينية بتاريخ 31 ديسمبر2019، ليبقى مصدره محل نقاش العلماء في ظل طرح جملة من الفرضيات، ليتحول هذا الوباء فيما بعد إلى جائحة وهذا بعد إنتقاله إلى كل بلدان العالم.

---

[3]-هيبة غربي، *مرجع سابق*، ص :234.

[2]د. صلاح الدين بولعراس ، *الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية*، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، (سبتمبر 2020)، ص165

[3]غيث طلال فايز المجالي، *مرجع سابق*، ص7.

المطلب الثاني: من وباء إلى جائحة

في أواخر عام 2019 ظهرت حالات إصابة بإلتهاب رئوي في البر الرئيسي بالصين، ولم يكن هناك أي شك في البداية بأن سبب ذلك هو فيروس ينتمي إلى عائلة فيروسات معروفة لدينا سابقا. وقد كان هناك تعتيم إعلامي صيني في البداية، حيث لم يصدر أي تصريح رسمي من قبل السلطات الصينية حول الإصابات التي عرفتها مدينة ووهان بمقاطعة هوبي.

في 30 ديسمبر 2019، تم أخذ عينات من رئتي مريض مصاب بإلتهاب رئوي غامض، تم إدخاله إلى مستشفى ووهان جين ين تان Wuhan Jin Yin-tan بمقاطعة هوبي بالصين. وأكد وجود اختبار يسمى تفاعل البوليميراز المتسلسل للنسخ العكسي في الوقت الحقيقي RT-PCR عن نوع جديد من فيروس كورونا.[1]

كما قام لي وين ليانغ الذي يعمل كطبيب عيون في ووهان بتنبيه الأصدقاء والزملاء الطبيين بشكل خاص من خلال حساب WeChat الخاص به عن وجود فيروس سارس جديد في 30 ديسمبر. وعندما تسربت منشوراته على الأنترنت ووصلت إلى شرطة ووهان المحلية، تم إعتقاله و إستجوابه وتحذيره من ترويج الشائعات. أجبر لي على توقيع بيان يؤكد أنه سيتوقف عن نشر هذه الشائعات المزعومة.

لكن في الأيام التي تلت ذلك تحول من تفشي محلي للفيروس إلى زيادات كبيرة يوميا في الحالات، بما في ذلك حالات مرتبطة بـ "الطاقم الطبي "، مما يشير إلى أن المرض الجديد كان ينتشر مباشرة من شخص إلى آخر، ومع تزايد حالات الإصابات خاصة الذين كانوا على الإتصال المباشر بسوق "هوانان للمأكولات البحرية"، لتستمر بذلك الحكومة الصينية في التستر على العدد الحقيقي للحالات المصابة بالفيروس. مع رجوع طبيب لي وين ليانغ إلى العمل إكتشف بعد مدة وبالضبط بتاريخ 30 جانفي 2020 إصابته بفيروس كورونا المستجد، وذلك بعد إجرائه لعملية لمريضة لم تكن تعرف أنها مصابة بالفيروس، بعد 3 أسابيع أدخل الطبيب إلى المستشفى بسبب الحمى والسعال وضيق التنفس لدرجة أنه وجد صعوبة في الكلام، هنا قرر الطبيب لي وين ليانغ محاربة الحكومة وشارك المستندات عبر الأنترنت، بما في ذلك صورة تظهره يرتدي قناع الأكسجين ويحمل بطاقة هويته للتحقق من صحتها، حيث أسماه البعض بصوت الحقيقة في ظل تصعيد أزمة كورونا.

وفي الوقت نفسه أصدرت سلطات الحكومة المحلية في ووهان إنذارا صحيا في 31 ديسمبر، حيث لاحظ الأطباء في ووهان أن العديد من المرضى الذين دخلوا المستشفى بسبب هذا المرض الجديد الشبيه بالفيروس شاركوا القصة المشتركة- لقد زاروا جميعا سوق هوانان للمأكولات البحرية، وهو سوق بيع بالجملة للحيوانات الحية والمأكولات البحرية في المدينة. تم في 1جانفي 2020 إغلاق السوق، حيث تعلمت الحكومة الصينية دروسا من

[1] -Richard Horton ,*The Covid-19 Catastrophe: What's Gone Wrong and How to Stop it Happening Again*, (Cambridge: Polity Press, 2020) ,p :01.

الأوبئة السابقة لـ 2002 إلى 2003. بمجرد أن تلقى مسؤولو بكين التقرير من ووهان، أبلغوا المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في المدينة، التي شكلت في 1 جانفي فريق دعم إدارة الحوادث للتحقيق في تفشي المرض. وبحلول 3جانفي، تم الإبلاغ عن 44 حالة إصابة بالمرض الجديد.[1]

يلاحظ مما سبق أن فيروس كوفيد- 19 أربك العالم منذ ظهوره، هذا العدو الخفي الذي أجبر العملاق النائم الصين على الإستيقاظ صباح يوم 31 ديسمبر، إذ تتعدد الإحتمالات والإشاعات حول مصدره، في نفس الوقت تتجه أصابع الإتهام إلى الحكومة الصينية متهمة إياها بإخفاء وجود هذا الفيروس منذ الفاتح من شهر ديسمبر 2019، وهذا ما أكده طبيب العيون لي وين ليانغ وذلك بتحذير العالم عبر شبكات التواصل الإجتماعي، لتتوالى عدد الحالات المصابة إلى المستشفيات بووهان يوما بعد يوم، ويسمع العالم قصص مدينة ووهان وفيروس كوفيد-19، إذ لم يتوقع أيا منا أن هذا المرض الذي نشاهد عنه في الأخبار سيصبح خطرا محدقا يهدد حياتنا.

المطلب الثالث: كرونولوجيا تطور فيروس كوفيد-19

منذ أواخر سنة 2019 وحتى سنة 2020 أحدث ظهور فيروس كوفيد-19 هلعا على المستوى العالمي، أين بدأ ظهوره في الصين لينتقل إلى جميع أنحاء العالم ما جعل الدول ومنظمة الصحة العالمية تقوم بحزمة من الإجراءات وتتبع مسار إنتشار الفيروس وزحفه إلى جميع أنحاء العالم.

- **17 نوفمبر 2019**: الإعلان عن أول حالة إصابة بفيروس في مقاطعة هوباي، لكن لم يتم التعرف عليها.
- **قبل ديسمبر2019**: دراسة أولية مثيرة للجدل لصور القمر الصناعي تبين زيادة إستخدام حضيرة السيارات في ووهان وأيضا عمليات البحث عن السعال والإسهال تقترح أن فيروس كوفيد-19 ينتشر في ووهان منذ أغسطس إلى نوفمبر 2019.[2]
- **جانفي 2020**: في13 جانفي، تم الإبلاغ عن أول حالة إصابة خارج الصين حيث أصدرت منظمة الصحة العالمية بيانا قالت فيه أن مسافرا من ووهان وصل إلى تايلندا وتم نقله إلى المستشفى في جانفي، وفي 23 جانفي أغلقت السلطات الصينية مدينة ووهان وقطعت جميع خطوط النقل، وتم تمديد الحجر الصحي الجماعي إلى ما مجموعة 36 مليون شخص عبر ثلاث عشرة مدينة إضافية بعد ذلك بوقت قصير.[3] بعد ذلك، تم إثبات وجود حالات في كل من: اليابان 16 جانفي، كوريا الجنوبية والو.م.أ في

[1] Richard Horton, *Op.Cit.*, p :3.

[2] عثمان عثمانية، *عالم ما بعد جائحة كوفيد-19: مآلات الأيديولوجيا والإقتصاد*، (الجزائر: دار ميم للنشر، 2020)، ص: 98.

[3] Richard Horton, *Op.Cit.*, p :10.

20 جانفي، تايوان في 21 جانفي، هونغ كونغ وماكاو في 22 جانفي، سنغافورة وفييتنام في 23 جانفي، فرنسا ونيبال في 24جانفي، أستراليا وكندا وماليزيا في 25 جانفي، كمبوديا وألمانيا وسريلانكا في 27 جانفي، فنلندا والإمارات العربية المتحدة في 29 جانفي، الهند وإيطاليا والفيليبين في 30 جانفي، روسيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة في 31 جانفي.[1]

- **فيفري 2020**: في 2 فيفري تم تسجيل أول حالة وفاة خارج الصين بالظبط في الفلبين،[2] في 14 فيفري أول حالة في القارة الإفريقية في مصر، لتأتي بعدها الجزائر بأول حالة مؤكدة في 25 فيفري، في 27 فيفري أعلنت المملكة العربية السعودية العمرة والأجانب من الدخول إلى البلد بسبب الفيروس.
- **مارس 2020**: في 11 مارس أعلنت منظمة الصحة العالمية أن كوفيد-19 أصبح جائحة.
- **أفريل 2020**: 2 أفريل تأكيد إصابة مليون حالة ونصف مليون وفاة عبر العالم. في 21 أفريل أعلن رئيس الولايات المتحدة ترمب أنه سيوقع على أمر تنفيذي بتعليق الهجرة مؤقتا إلى الولايات الأمريكية لمكافحة إنتشار الفيروس، الذي وصفه بأنه "هجوم العدو غير المرئي".[3] كما تم في 8 أفريل رفع الحجر عن مدينة ووهان.
- **ديسمبر 2020**: 8 ديسمبر طرحت بريطانيا لقاح ضد كوفيد-19 لشركتي فايزر وبيونتك.

من خلال تتبع مسار كوفيد-19 وإنتشاره عبر العالم، يستخلص أن السبب الأول في إنتشاره إلى بلدان الجوار هي عن طريق الإحتكاك بالمصابين، إما عن طريق السفر أو التواجد في المناطق الموبوءة، ولعل أهم أسباب إنتشاره راجعة إلى بطئ في إتخاذ الإجراءات الإحترازية أي الغلق الشامل أو الجزئي وإغلاق المطارات لمنع وصول حالات جديدة مصابة.

من خلال هذا المبحث تم التطرق إلى مفهوم كوفيد-19، وأيضا تم عرض كيفية تحوله من وباء إلى جائحة، إذ تم الإعلان من طرف منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 تحول هذا الفيروس إلى جائحة، حيث إنتشر الفيروس من مدينة ووهان الصينية إلى جميع أقطار العالم تدريجيا.

المبحث الثالث: إقتصاد الجوائح

من الطبيعي أن تكون للأمراض التي تصيب مجموعات من الناس تكلفة إقتصادية، قد تكون باهضة في بعض الأحيان، عندما ينتشر المرض بسرعة ويصبح من الصعب التحكم فيه وحصره، وهذا ما حدث فعلا بداية من سنة 2020 بعد إنتشار فيروس كوفيد-19 في مختلف أنحاء العالم.

[1] عثمان عثمانية، مرجع سبق ذكره، ص :99.

[2] Richard Horton , *Op.Cit.*, p :11

[3] عثمان عثمانية، مرجع سبق ذكره، ص :104-105.

المطلب الأول: النتائج الإقتصادية للجوائح

نتيجة لإجراءات الوقاية وعزل المرض تترتب نتائج إقتصادية تتحملها الدول والمجتمعات لفترة من الزمن. بعضها يكون قصيرا والبعض الآخر قد يمتد إلى سنوات لاحقة. خاصة أن الميزة الإقتصادية الخاصة بالجوائح هي أنها تسبب آثارا على العرض والطلب.

بين ماليزوفسكا وآخرون .Maliszewska et al أن الجائحة تؤثر على الإقتصاد من خلال قنوات:[1]

1- الأثر المباشر للتخفيض في التوظيف؛ حيث يؤدي ذلك إلى طلب أقل على رأس المال، وهذا ما ينتج في خسارة الناتج؛
2- زيادة تكاليف المعاملات الدولية؛ حيث تؤدي التكاليف المتزايدة وواردات السلع والخدمات تنتج في إنخفاض التجارة وخسارة الإنتاجية؛
3- التراجع الهائل في السفر؛ حيث يولد التراجع الهائل في السياحة الدولية مداخيل أقل؛
4- إنخفاض طلب الخدمات التب تتطلب تقاربا بين الأفراد، فتراجع الطلب من الأسر يخفض بشكل ملحوظ إستهلاك السلع والخدمات.

تشير العناصر السابقة إلى التأثيرات الإقتصادية الكلية للجوائح على الإقتصاد، فهي تشكل صدمة لكل من الطلب والعرض، حيث يتراجع الطلب على السلع والخدمات من جهة ويتراجع الإنتاج كذلك خاصة بسبب العطل الذي يصيب سلاسل التوريد. كما أن زيادة التكاليف المرتبطة بالتجارة الدولية مثل تكاليف النقل قد يعقد المسألة، ويؤثر بشكل واضح على الإنتاجية.

وبإسقاط النقاط سابقة الذكر على جائحة كوفيد-19، فإن إنكماش الإقتصاد العالمي بنسبة عالية سنة 2020 (أنظر الفصل الثاني) هو دليل واضح على صدمة الطلب والعرض التي يمكن أن تحدثها الجائحة في حال خروجها عن السيطرة. كما إتضح في فترة وجيزة أن البطالة الجزئية أو الكلية الناتجة عن الجائحة قد أثرت بشكل كبير على الطلب وإنفاق الأسر، التي وجدت قدراتها المالية تتراجع.

[1] Rakesh Padhan and K. P. Prabheesh, "The Economics of Covid-19 Pandemic: A survey," *Economic Analysis and Policy*, 70 (2021): P: 2.

كما أن تكاليف النقل التي إرتفعت بشكل هائل وغريب خلال الجائحة وتوقف الكثير من سلاسل التوريد زاد من تعقيد الآثار الإقتصادية للجائحة، وعطل آلة الإنتاج بكثير من المنتجات في كثير من الدول. ولعل الأمر أكثر حدة في قطاع الخدمات الذي يتطلب عنصرين أساسيين كبحتهما الجائحة بشكل بشكل كلي تقريبا: وهما النقل والتقارب الإجتماعي.

المطلب الثاني: تكلفة الجائحة

لقد أدى الإغلاق الإقتصادي إلى توقف الكثير من الأنشطة الإقتصادية وتراجع مداخيلها، وهذا ما يضيف تكلفة هائلة على عاتق الإقتصادات المتقدمة، ويعقد وضع الإقتصادات النامية.

قدم البنك العالمي تقديرات لخسائر الدخل العالمي تحت مختلف سيناريوهات جائحة أنفلونزا، وتوصل إلى أن جائحة بنفس حدة جائحة أنفلونزا 1918 قد تخفض الناتج المحلي الخام الإجمالي بحوالي 5%، وأن الآثار المدمرة لتجنب الإصابة تقدر بحوالي 60% من ذلك الإنخفاض.[1]

يوضح ذلك التكلفة الهائلة للجائحة في حال حدوثها، فتراجع الإقتصاد العالمي بنسبة 5% يعد ضربة قاسية لعالم يعاني أصلا من الكثير من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية. ويضاف إلى ذلك أن هذه التكلفة الباهضة هي تكلفة المواجهة فقط، تضاف إليها فيما بعد تكلفة التعافي من مخلفات الجائحة.

ويبين الجدول رقم .. تكلفة جائحة الأنفلونزا الإسبانية من حيث تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الخام الحقيقية في مناطق متفرقة من العالم.

جدول 1: معدلات النمو الحقيقية للفترة 1918-1920

	1918	1919	1920
أوروبا الغربية	-4%	-8%	2%
أمريكا اللاتينية	4%	3%	6%
أمريكا الشمالية وأقيانوسيا	7%	1%	-1%
اليابان	1%	10%	-6%

Source: Peter A. G. Van Bergeijk, *Pandemic Economics* (Chentelham: Edward Elgar, 2021), p: 26.

[1] https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5791779/ (accessed 3/6/2021).

يتضح من الجدول أعلاه كيف تراجع معدل النمو الحقيقي في مناطق متفرقة من العالم. ويتبين أن المناطق الأكثر تاثرا وخسائر في الأرواح كانت أكثر تأثرا من غيرها، حيث تراجع معدل النمو الحقيقي في أوروبا الغربية بين سنتي 1918 و1919 بـ 4%، وفي أمريكا الشمالية بـ 6%، وهذا يعكس الأثر المهول لهكذا جوائح.

كما يبين الشكل الموالي نسبة تراجع الدخل الوطني الخام تبعا لعدد الوفيات المتوقعة، وهو بذلك يقدم لنا نظرة مسبقة عن تكاليف الجوائح.

شكل 1: الوفيات والخسائر الإقتصادية السنوية المتوقعة لجوائح الأنفلونزا

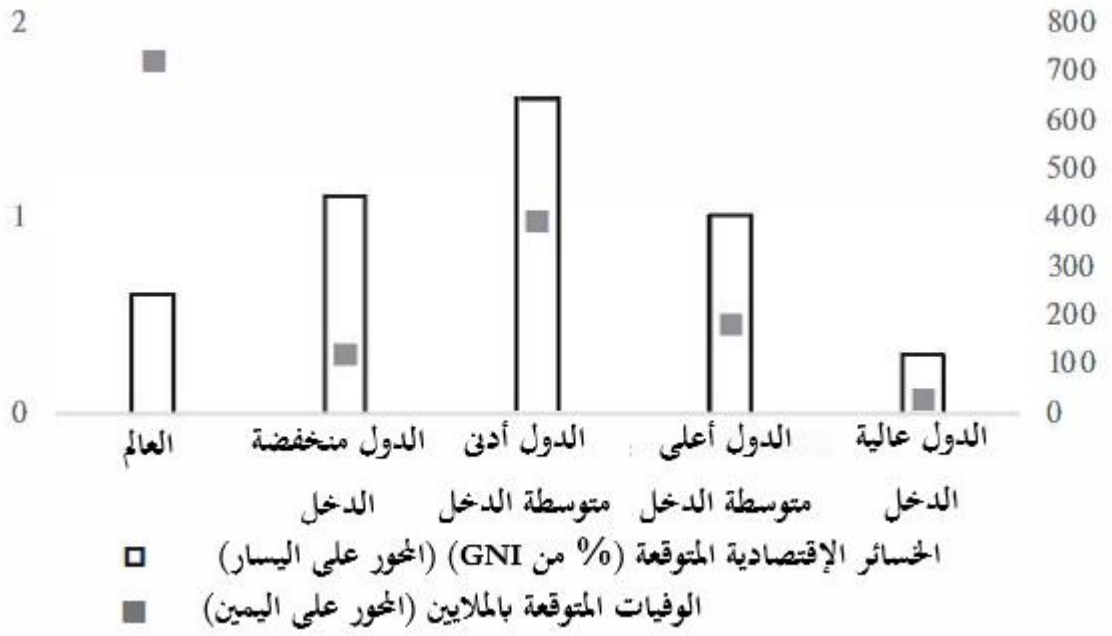

Source: Peter A. G. Van Bergeijk, *Pandemic Economics* (Chentelham: Edward Elgar, 2021), p: 25.

يشير الشكل السابق إلى أن التكلفة الإقتصادية للجوائح تكون باهضة، وأشد وطأة على معدلات النمو الإقتصادي، فكلما زاد إحتمال إصابة ووفاة عدد أكبر كلما زادت التكلفة. كما يلقي الشكل الضوء على المناطق المختلفة من حيث فئة الدخل التي تنتمي إليها، وهذا ما يعكس أثر التفاوت في الدخل على مستوى الدول على مواجهة أحداث مماثلة.

خلاصة الفصل:

عرف العالم منذ القدم العديد من الأوبئة الفتاكة التي كان لها أثر مباشر على الحياة الإقتصادية والإجتماعية، حيث كان بعضها محصورا في مناطق محددة وشكل بعضها الآخر جائحة عالمية، منها جوائح غيرت مجرى التاريخ وأخرى أدت إلى نهاية حضارات بأكملها، لعل أشهرها الطاعون الأسود وطاعون جوستنيان اللذان كانا في الأزمنة الماضية في القرن 13 وفي الـ 400 سنة بعد الميلاد، حيث أودى بحياة عما يزيد عن 50 مليون شخص، ولعل هذه الجائحة لم تكن بقدر من المأساوية على الحياة الإقتصادية، حيث ساهم الطاعون الأسود الذي ظهر في القارة الأوروبية على ظهور الثورة الصناعية.

كما كان للجدري رعبه الخاص حيث حصد حياة أكثر من 300 مليون شخص، حيث جلبه المهاجرين الأوروبيين إلى القارة الأمريكية، لكن بحلول عام 1796 وجد طبيب فرنسي الجنسية لقاحا لهذا الداء وإنتصر العنصر البشري على هذا العدو الغير مرئي. كما أن مطلع القرن العشرين لم يختلف عن الأزمنة الماضية فقد جلب معه نوع آخر من الفيروسات التي تنتمي إلى عائلة واحدة كان إسمها على مظهرها وهي الفيروسات التاجية التي تأخذ شكل التاج في مظهرها الخارجي، إنبثقت عنها فيروسات فتاكة كانت بدايتها بفيروس ميرس الذي ظهر في بداية الألفية السابقة جارا وراءه العديد من الضحايا ليختفي في صيف نفس سنة ظهوره 2003.

ورغم خطورة هذه الفيروسات إلا أنها لم تصنف كجائحة مثل ما هو الحال مع الفيروس الذي نتعايش معه في الوقت الحالي "كوفيد-19" الذي ظهر في نهاية 2019 في الصين ناشرا الذعر وحالات الطوارئ في جميع أنحاء المعمورة لتقف الدول مكتوفة الأيدي، قبل أن تباشر العديد من كبرى الدول في التنافس نحو إيجاد لقاح فعال للتصدي لهذه الجائحة. ونظرا لعدم وضوح الرؤية المستقبلية لموعد إنتهاء هذه الجائحة، وطول مدة الحجر الصحي المنزلي، الذي أدى إلى فقدان الناس لوظائفهم وإنكماش في الإقتصادات العالمية فإن التأثير سيكون كبيرا على الإقتصاد، وقد يكون الأكبر منذ أزمة الكساد الكبير في 1929.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي

تسببت جائحة كوفيد-19 في أعمق ركود إقتصادي منذ أزمة الكساد العظيم، حيث أدت إلى الإضرار بالإقتصادات والتسبب في تحديات غير مسبوقة لأنظمة الرعاية الصحية. ولمواجهة هذه الأزمة الجديدة قامت الدول عبر العالم بإتخاذ إجراءات متمثلة في الحجر الصحي والتباعد الإجتماعي والإغلاق التام، ما أدّى إلى دخول العالم في حالة ركود إقتصادي.

ومن الواضح أن هذه الأزمة لم تكن صحية فقط، بل أثرت بشكل مباشر على القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، فخلفت آثارا قاسية على الإقتصادات من تعطل للإنتاج وإغلاق للأسواق، وخسائر في البضائع نتيجة ضعف الطلب عليها، وتوقف كامل للحركة السياحية وإغلاق المطارات والحدود البرية والجوية والبحرية، وكذلك إرتفاع البطالة.

سيتم عرض إنعكاسات الجائحة على عدة مؤشرات إقتصادية وإجتماعية، من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على بعض المؤشرات الإقتصادية؛**
- **المبحث الثاني: إنعكاسات الجائحة على بعض المؤشرات الإجتماعية؛**
- **المبحث الثالث: إنعكاسات الجائحة على قطاعات مختلفة.**

المبحث الأول: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على بعض المؤشرات الإقتصادية

أدت جائحة كوفيد-19 إلى إحداث هزات عنيفة على مختلف الإقتصادات في العالم، فهذه الأزمة لم تمس القطاع الصحي فقط بل مست مختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للدول.

المطلب الأول: إنعكاسات الجائحة على نمو الإقتصاد العالمي

أدت الظروف الإستثنائية التي أوجدتها جائحة كوفيد-19 إلى فرض غلق الأنشطة الإقتصادية، والتطبيق الحازم للإجراءات الوقائية التي إتخذتها جميع دول العالم، فكان من الطبيعي أن يتراجع النمو الإقتصادي بشكل طردي مع إضافة المزيد من الإجراءات الإحترازية لحصر تفشي الفيروس.

نتيجة لإجراءات الإغلاق الإقتصادي التي تبعت تفشي فيروس كورونا، تراجعت معدلات النمو في أغلب إقتصاديات العالم، وقد كانت التوقعات في البداية بتراجع إقتصاديات الدول المتقدمة بنسب تصل إلى 10%. وكما هو واضح في الجدول 1 الذي ظهر في تقرير مجلة الإكونمست البريطانية لشهر أفريل 2020، فإن أغلب إقتصاديات العالم ستدخل رسميا في ركود إبتداء من الفصل الثالث لسنة 2020.

جدول 2: معدل النمو الإقتصادي الحقيقي لمجموعة من الدول في تقرير مجلة الإكونمست، فصلا بفصل (%)

دول البريكس	الفصل الرابع 2019	الفصل الاول 2020	الفصل الثاني 2020
البرازيل	0.5	1.0-	11.0-
الصين	1.4	10.9-	9.2
الهند	1.2	5.0	9.3-
روسيا	0.4	0.1-	10.5-
جنوب افريقيا	0.3-	3.0-	7.7-
مجموعة السبعة			
كندا	0.1	0.3-	4.5-
فرنسا	0.8	2.0-	10.0-
المانيا	0.0	3.0-	4.5-
ايطاليا	0.3-	5.0-	10.0-
اليابان	1.8-	0.5-	0.4-
المملكة المتحدة	0.0	1.4-	9.3-
الو.م.ا	0.5	1.3-	5.9-

Source: *The Economist Intelligence Unit, Coronavirus Sinks Global Growth Prospects for First Half of 2020: Q2 Global Forecast 2020* (New York: The Economist Intelligence Unit Ltd., 2020), p.1.

يتضح من الجدول أنه يُتوقع أن تحقق أغلب دول العالم معدلات نمو إقتصادي سالبة إبتداء من الفصل الثاني لسنة 2020، وهذا يعود بالأساس إلى إجراءات العزل الصحي والإغلاق الإقتصادي التي طالت عددا كبيرا من المحلات والمتاجر والمصانع،كذلك الحدود وإيقاف النقل داخليا وخارجيا. ويبدو من البيانات السابقة أن الصين هي البلد الوحيد الذي يحقق معدلات إيجابية إبتداء من الفصل الثاني لسنة 2020 في حين أنها شهدت في الربع الأول من نفس السنة إنكماشا بنسبة 6.8% وهذا يعود إلى التطبيق الصارم لإجراءات الوقاية خلال الفصل الأول، إضافة إلى أن توقف أغلب إقتصادات العالم جعل من الصين تعمل بشكل أشبه ب"مصنع العالم"، فهي تورد مختلف السلع والخدمات، خاصة الصحية منها، لباقي الدول.

كما أن الملاحظ للبيانات التي تخص النمو الإقتصادي لعدة سنوات من 2011 إلى 2020 يرى صدى التذبذب في معدلات النمو، خاصة في دول الإتحاد الأوروبي والدول الناشئة، والجدول 2 يقدم رؤية أوضح عن ذلك.

جدول 3: معدلات النمو لمختلف الدول خلال العقد من 2011-2020

السنة / البلد (المنطقة)	معدل النمو					
	2011	2013	2015	2017	2019	2020
الو.م.أ	1.6	1.8	2.9	2.4	2.2	3.5-
الصين	9.6	7.8	7.0	6.9	5.9	2.3
البرازيل	4.0	3.0	3.5-	1.3	1.1	4.1-
روسيا	4.3	1.8	2.0-	1.8	1.3	3.1-
اليابان	0.1-	2.0	1.2	2.2	0.7	4.8-
منطقة اليورو	1.7	0.2-	2.0	2.6	1.3	6.6-

Source:
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&country=#advancedDownloadOptions, (accessed: 20/05/2021)

من خلال الجدول ، يتضح أن معدل النمو الإقتصادي تناقص بداية من سنة 2013 في عدة دول بالعالم بشكل متفاوت، وهذا يعود بالأساس إلى الأزمات التي طالت الإقتصاد العالمي، إذ شهد العقد الماضي أزمات مالية وإقتصادية متعددة، بداية من أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى أزمة النفط سنة 2014 وأزمة البرازيل 2015، لتدق أواخر سنة 2019 ناقوس الخطر منذرة ببداية أزمة صحية عالمية لوباء خطير، وبذلك شهدت سنة 2020 أزمة صحية وشبح ركود إقتصادي في الأفق العالمي.

وقد كان للجائحة أثرا بالغا على الإقتصاد العالمي، إذ لم تسلم منطقة من تبعاتها الإقتصادية، وقد كان الأثر ناتجا أساسا عن عدة عوامل، يذكر منها ما يلي:

- إغلاق المصانع وإيقاف الكثير من الأنشطة الإقتصادية: السياحة، الإستثمار... بناء على توصيات السلطات الصحية المحلية والدولية؛
- تراجع تبادل السلع والخدمات تبعا لإغلاق الحدود وتوقف التنقل بين الدول؛
- إجراءات الحجر الصحي التي أدت الى تعطيل جزء هام من القوة العاملة في الاقتصاد؛
- تأخر الولايات المتحدة الأمريكية في البداية في إتخاذ الإجراءات الإحترازية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، إذ شكك الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب Donald Trump بمصداقية إحصائيات الإصابات المصرح بها من طرف الحكومة الصينية، متهماإياها بخلق الأكاذيب من جهة، ومتهما منظمة الصحة العالمية بالإنحياز للصين من جهة أخرى، و تهديدها بسحب الدعم المالي الأمريكي؛
- عدم تضامن الدول الأوروبية مع بعضها في ظل إنتشار فيروس كورونا، خاصة ما حدث في كل من إيطاليا و إسبانيا؛
- أوضحت الجائحة بشكل جلي هشاشة النظم الصحية حول العالم، إذ فاقت الإصابات حجم إستيعاب المستشفيات.

جاء في تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أفريل 2021 أنه بعد الإنكماش المقدر بـ -3.3% عام 2020، تتوقع المؤسسة الدولية أن يحقق الإقتصاد العالمي نموا قويا بـ 6% في 2021 و4.4% في 2022، وذلك بعد تخفيف إجراءات الإغلاق. كما أشار التقرير إلى قوة الإنتعاش المتوقع في 2021 تختلف من منطقة إلى أخرى حسب شدة الأزمة، مدى الإضطرابات الداخلية والأهم من ذلك فعالية دعم السياسة للحد من الضرر.[1]

من خلال ما سبق، فإن جائحة كوفيد-19 أدت لخلق وضع طبيعي جديد على مختلف الأصعدة المحلية والدولية من جهة، ومن جهة أخرى أدت إجراءات الإغلاق الإقتصادي إلى تبعات هائلة على معدلات النمو في مختلف الدول، والإقتصاد العالمي ككل، إذ أوضحت الجائحة بشكل جلي هشاشة العالم أمام الأزمات الصحية.

[1] International Monetary Fund, *World Economic Outlook: Managing Divergent Recoveries* (New York: International Monetary Fund, 2021) p: 8-10.

المطلب الثاني: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الإستثمار الأجنبي المباشر

تعرضت التدفقات العالمية من الإستثمار الأجنبي المباشر عام 2020 لضغط شديد جراء فيروس كوفيد-19 إذ يشير تقرير الإستثمار العالمي الذي يصادف عام الجائحة ذكراه السنوية الثلاثين، أن هذا الضغط سيكون له أثر على المدى الطويل. كما أوضح صندوق النقد الدولي كيفية بدء التعافي، بعد عملية الإغلاق التي فرضت على دول العالم.

يمكن ملاحظة المقارنة بين تذبذبات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل 2.

شكل 2: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة عبر العالم للفترة 2007-2020

الوحدة: تريليون دولار

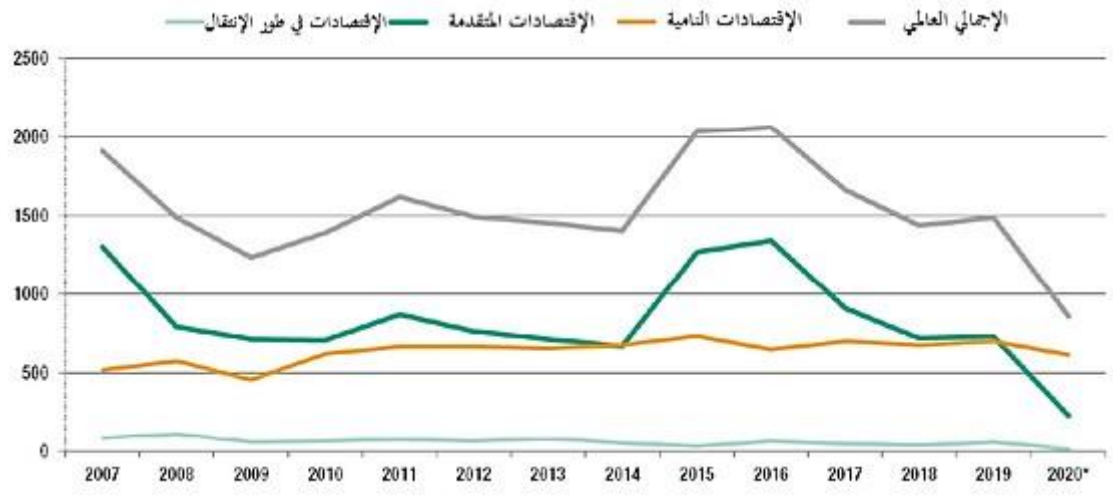

Source: UNCTAD, *Investment Trends Monitor: Global FDI Flows Down 42% in2020* (Geneva: UNCTAD, January 2021), p1.

من خلال الشكل يتضح أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عرفت تذبذبا منذ فترات سابقة، حيث شهد العالم إنخفاضا في الفترة 2008-2009 وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية لتلك الفترة، لتعرف إرتفاعا طفيفا إلى غاية 2014 أين عرف العالم الصدمة النفطية، لترجع إلى الإرتفاع أين شهدت إنتعاشا من 2016 لتهوي بعد ذلك بسبب جائحة كوفيد-19 حيث تراجعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي بشكل أكثر حدة مما حدث في الأزمات السابقة إلى 859 مليار دولار، بإنخفاض 42%، حيث ساهم الوباء في إنخفاض التدفقات إلى أدنى مستوياتها.

وقد شهدت الإقتصادات المتقدمة أكبر إنخفاض، حيث وصل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقدر بنحو 98 مليار دولار – في 6 أشهر من 2020-، بإنخفاض قدره 75% مقارنة بـ 2019، كما إنخفضت التدفقات إلى أمريكا الشمالية بنسبة 56% إلى 68 مليار دولار.[1]

وسجلت الو.م.أ إنخفاضا بنسبة 49%، حيث إنخفض الإستثمار الأجنبي المتدفق إليها إلى ما يقدر بـ 134 مليار دولار. أما الصين فقد كانت أكبر متلق للإستثمار في العالم حيث إرتفعت التدفقات إلى العملاق الآسيوي بنسبة 4% لتصل إلى 163 مليار دولار.[2] وكان الانخفاض في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عبر المناطق النامية متفاوتًا، مع -37% في أمريكا اللاتينية والكاريبي و-18% في إفريقيا و-4% في آسيا النامية.[3]

كما شكلت الجائحة صدمة في العرض والطلب على الإستثمار الأجنبي المباشر وسياساته، وترتب عن ذلك آثارا قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وهذا مايوضحة الشكل البياني الموالي.

شكل 3: أثر الجائحة على الإسثمار الأجنبي المباشر: آليات الإنتقال

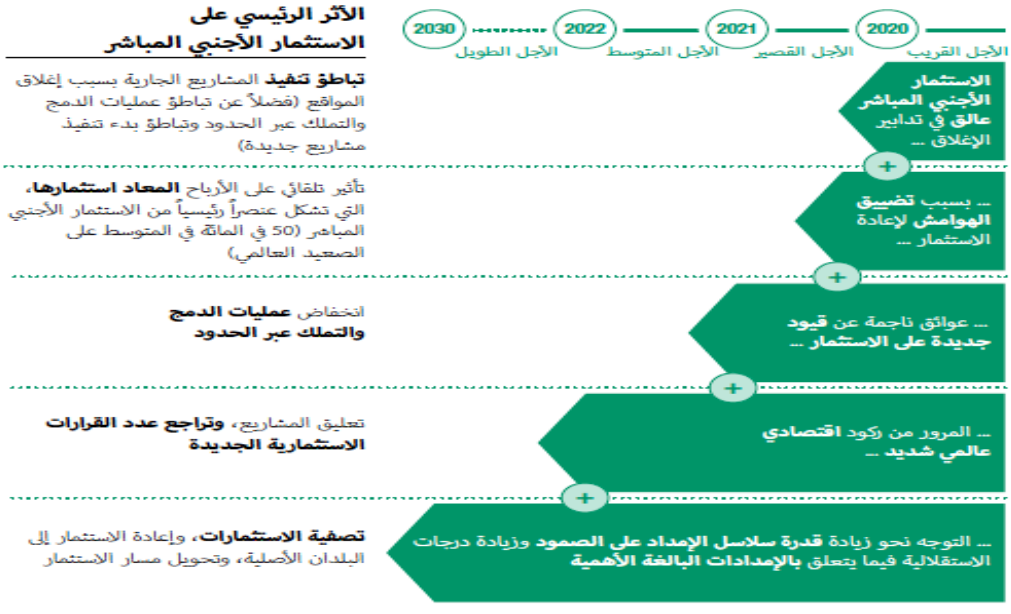

المصدر: الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الإستثمار العالمي 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة، طبعة الذكرى السنوية الثلاثين، (جنيف 2020)، ص: 3.

[1] UNCTAD, *Global foreign direct investment falls 49% in first half of 2020*, 27/10/2021, https://unctad.org/news/global-foreign-direct-investment-falls-49-first-half-2020, (accessed: 25/04/2021).
[2] Ibid.
[3] UNCTAD, *Investment Trends Monitor: Global FDI Flows Down 42% in 2020* (Geneva: UNCTAD, January 2021), p 1.

يتضح من خلال الشكل أن الإستثمار الأجنبي المباشر قد تضرر على المدى القصير بشكل كبير جراء تدابير الإغلاق التي أدت إلى تباطؤ تنفيذ المشاريع ومنه التأثير التلقائي على الأرباح، أما على المدى المتوسط فإن الجاحة فرضت قيودا جديدة على الإستثمار ما سيخفض عمليات الدمج والتملك، في حين أنه على المدى الطويل سيتم تصفية الإستثمارات وإعادتها إلى البلدان الأصلية.

وعليه؛ فقد ألقت جائحة كورونا بظلال سلبية على الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم، جراء حالة الفزع التي يعيشها الإقتصاد العالمي، بالتزامن مع الإجراءات الإحترازية لمواجهة تفشي الفيروس.

المطلب الثالث: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الديون

لطالما بين التاريخ مدى حاجة الدول إلى المديونية على إختلاف أسباب اللجوء إليها،حيث رسم مؤتمر بروتن وودز Bretton woods منحى جديد للعلاقات الدولية والإهتمام بجانب الديون آنذاك. لكن الظروف الإستثنائية للجائحة فرضت معطيات جديدة على كل من الدول الدائنة والمدينة.

وجهت جائحة كوفيد-19 ضربة للأسواق الناشئة والإقتصادات النامية في لحظة سيئة، فخلال العقد الماضي زادت الديون في هذه الإقتصادات. فمنذ 2010 إرتفع إجمالي ديونها بمقدار 60 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في ذروة تاريخية قدرها أكثر 170% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وهذا مايوضحه المنحنى البياني في الشكل 3.[1]

شكل 4: إجمالي ديون الأسواق الناشئة والدول النامية للفترة (1970-2019)

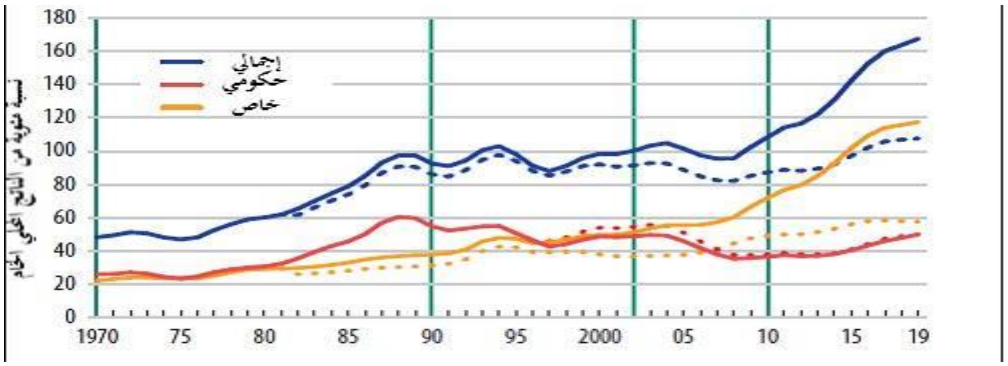

Source: M.Ayhan Kose, Ranziska Ohnsorge, Penter Nagle, and Naotaka Sugawara, *Caught by a Cresting Debt Wave*, International Monetary Fund, *Finance and Development*, V.57, N°2 (June 2020), p:42.

[1] M.Ayhan Kose, ranziska Ohnsorge, Penter Nagle, and Naotaka Sugawara, *Caught by a Cresting Debt Wave*, International Monetary Fund, *Finance and Development*, V.57, N°2 (June 2020), p:40

من خلال الشكل يتضح أنه توجد ثلاث موجات للديون تشترك في عدة أمور، حيث بدأت جميعها خلال فترات إنخفاض المستوى الحقيقي لأسعار الفائدة، وغالبا ما يتم تسهيلها عن طريق الابتكارات المالية أو التغييرات في الأسواق المالية التي روجت للإقتراض، إذ إنتهت الموجات بإنتشار واسع للأزمات المالية و تزامنت مع ركود عالمي في الفترات 1982، 1991،2009 أو فترات الإنكماش 1998، 2001.

في تقرير منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD في شهر جوان 2020 فإنه قبل الجائحة إرتفع متوسط الدين بين 59 دولة مصنفة على أنها إقتصادات نامية منخفضة الدخل من قبل صندوق النقد من 38.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 إلى 46.5% في 2017، حيث شهدت البلدان الإفريقية أعلى نسب في الديون إلى الناتج المحلي.[1]

يتضح من التجارب التاريخية أن إمكانية إستمرار البلدان في الإقتراض رغم إرتفاع خطر عدم السداد ليست أمرا غير معتاد. فوفقا لدراسة شملت 89 فترة شهدت تعثرا في السداد من عام 1827 إلى عام 2003، ترفع مستويات الإقتراض الخارجي والداخلي إرتفاعا حادا عادة خلال الفترة التي تسبق التعثر في السداد وحسب أفضل السيناريوهات، سيكون الأمر مختلفا هذه المرة، وإن كانت التجارب السابقة غير مشجعة.[2]

أشار تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان عام لا مثيل له أن أسعار الفائدة المنخفضة على مدار أكثر من عقد من الزمن أدت إلى تراكم المخاطر المالية العالمية وارتفاع مستويات كل من الدين الحكومي والخاص بمقاييس تاريخية في معظم البلدان، وقد ازدادت مواطن الضعف المتعلقة بالديون بدرجة كبيرة مع وقوع الجائحة وفرض الإغلاق العام الكبير، مما أدى إلى حدوث زيادات كبيرة في الديون والعجوزات فاقت المستويات المسجلة أثناء الأزمة المالية العالمية.

شكل 5: مستويات الدين والعجز المتزايدة بسرعة

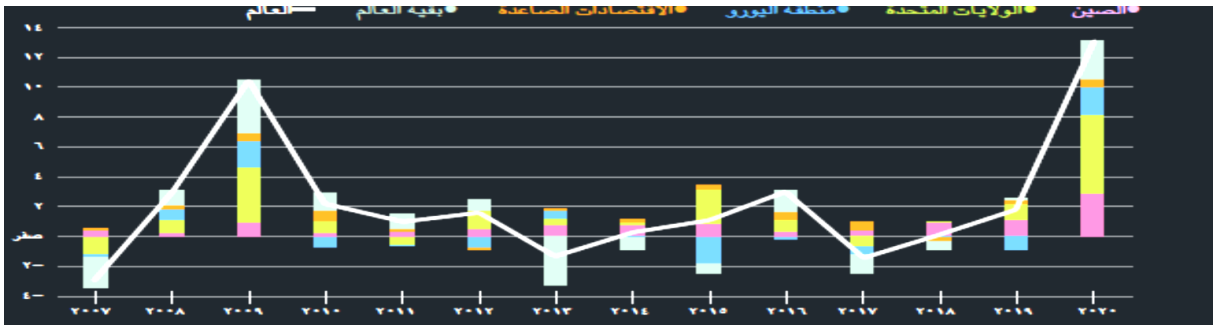

[1]OECD, *The Impact of Coronavirus (Covid-19) Crisis on Developement Finance* (Geneva: 24 June 2020), p:3

[2]جيريمي بيولو وكارمن راينهارت وكينيث روغوف و كريستوف تريبيش، *جائحة الدين، مجلة التمويل و التنمية* (سبتمبر 2020).

المصدر: صندوق النقد الدولي، *عام لا مثيل له* (نيويورك: صندوق النقد الدولي، 2020)، ص:18.

الملاحظ من الشكل البياني خلال الفترة 2007-2020 أن مستويات الدين متابينة، وهذا يعود بالأساس إلى الأزمات التي مرت على مختلف الإقتصاديات، ففي سنة 2008 كانت الأزمة المالية العالمية إذ يشاهد في المنحنى إرتفاع الدين من 1 نقطة إلى حوالي 4.5 نقطة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع سبب ذلك إلى إنفجار فقاعة الرهن العقاري في البنوك الأمريكية، وفي نفس الوقت نلاحظ إرتفاع نسبة الديون في باقي دول العالم، ويعود السبب إلى إنتقال الأزمة المالية إلى بقية الدول، أما سنة 2015 يلاحظ إرتفاع نسبة الديون مرة أخرى في الإقتصاد الأمريكي أيضا في منطقة اليورو، ويعود سبب ذلك إلى تزامن تبعات الأزمة النفطية 2014، وأزمة البرازيل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. أما إنعكاسات الجائحة على مستويات الدين والعجز، إذ سببت في زيادة نسب العجز المالي و الدين العام في مختلف البلدان، ويعود سبب إلى إرتفاع مستويات الإنفاق وهبوط الإيرادات.

استمر عبئ الدين في الولايات المتحدة الأمريكية في الإرتفاع، متجاوزا حجم الإقتصاد بكثير نتيجة لتدابير التخفيف من تأثير كورونا، كما أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تقترض بشدة سعيا لمواجهة الوباء. في تقرير أندبندنت العربية فإن نسبة الدين الأمريكي إلى الدين المحلي الإجمالي من بين أعلى المعدلات في الدول المتقدمة. إذ أعلنت إدارة الرئيس ترامب إقتراض نحو 3 ترليون دولار في الربع الثاني من 2020، وهو أكثر من 5 أضعاف الرقم الذي إقترضته في ذروة الأزمة الإقتصادية عام 2008.[1]

يُلاحظ مما سبق إرتفاع مستويات ديون دول العالم بشكل عام وفي الدول المدينة بشكل خاص، إذ يفسر ذلك بإرتفاع النفقات لسد حاجيات القطاعات الإجتماعية المتضررة بشكل كبير من الجائحة، يسبب هذا الإرتفاع التدريجي لنفقات الدول المدينة إلى التعثر في سداد ديونها.

المبحث الثاني: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على المؤشرات الإجتماعية

أدت جائحة كوفيد-19 إلى إحداث إختلالات في جميع بقاع العالم، فلم يسلم أي قطاع من تبعات وأضرار هذا الفيروس حتى القطاعات الإجتماعية، فما لبثت معدلات البطالة والفقر إلى القفز إلى درجات لم يسبق الوصول إليها، بل وصل تأثير هذا المرض إلى قطاع التعليم الذي عانى إغلاقات لجميع المرافق التعليمية.

[1] https://www.independentarabia.com/node/121281/ (accessed: 15/04/2021)

المطلب الأول: إنعكاسات الجائحة على البطالة

أدت إجراءات الإغلاق جراء الجائحة إلى حدوث العديد من الإضطرابات التي مست كافة المجالات، فقد طرح هذا الإجراء أزمة جديدة طالت الوظائف وعالم الشغل، لتواجه الإقتصادات أزمة بطالة. حيث إضطرت العديد من القطاعات الى تسريح عمالها، بالرغم من قيام الدول بتقديم دعم مالي للشركات بتخفيض الضرائب، وتقديم قروض لدفع أجور الموظفين وتوفير السيولة، إلا أن كل هذه الإجراءات لم تكن بالقدر الكافي، حيث إضطرت الشركات إلى الإستغناء عن موظفيها كنتيجة لوقف أعمالها أو تعرضها للإفلاس.

في تقرير الأمم المتحدة في جوان 2020 بعنوان "عالم العمل وكوفيد-19"، فإنه قبل الجائحة كان 57% فقط من إجمالي العمال حول العالم يشغلون مناصب عمل (1.3 مليار نساء و2.0 مليار رجال)، وحوالي 188 مليون شخص يعانون البطالة، كما أنّ معظم من كانوا يشغلون مناصب كانوا في الإقتصاد غير الرسمي، دون أن يتمتعوا بحقوق العمل أو الحماية الإجتماعية، ودون مدخول محدد.[1]

على غرار الأزمات السابقة، كان الشباب من أوائل الفئات المتأثرة بالإضطرابات الإجتماعية والإقتصادية، وهو ما أكده مسح تم إجراؤه على أكثر من 12 ألف شاب في 112 بلد خلال شهري أفريل وماي 2020، وهي الفترة التي شهدت أسوأ ركود عالمي منذ الحرب العالمية الثانية.كما هو موضح في الشكل 5 الذي ظهر في تقرير لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية (CCSA) لشهر سبتمبر 2020، فإن الخسارة في ساعات العمل شهدت إرتفاعا محسوسا.

[1] Nation Unies, *Le Monde du Travail et la Covid-19, sous la direction de l'Organisation International du Travai*,(New York, juin 2020), p: 6.

شكل 6: تقديرات الخسارة في ساعات العمل

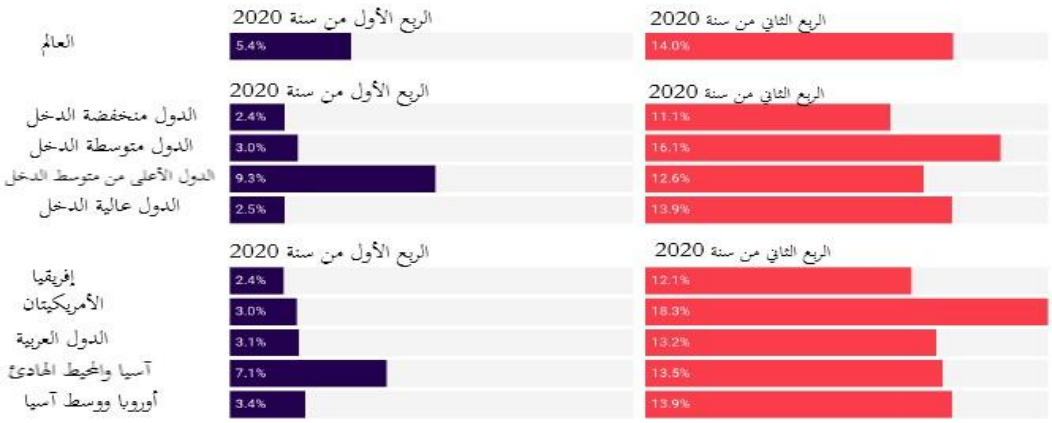

Source: Committee for the Coordination of Statistical Activities (CCSA), *How Covid-19 is Changing the World: A Statistical Perspective Volume II*, https://unstats.un.org/unsd/ccsa/ , p: 18.

يتضح من الشكل أنه تم فقدان 5.4% من ساعات العمل العالمية خلال الربع الأول من 2020 مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، أي ما يعادل 155 مليون وظيفة بدوام كامل. في حين أنه في الربع الثاني من 2020 إرتفع المعدل ليصل إلى 14.0% وذلك راجع لإنتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم وقيام الدول بإجراءات الإغلاق الإقتصادي والتباعد الجسدي، حيث عجلت الجائحة بوتيرة التطور التكنولوجي الذي أعاد هيكلة سوق العمل، فقد أدت الأتمتة إلى القضاء على بعض الوظائف، أين تم إستبدال اليد العاملة البشرية بالروبوتات.

وفي تقرير مجلة التمويل والتنمية بعنوان "عالم جديد شجاع فيما بعد الجائحة" فإن الجائحة وجهت ضربة موجعة لسوق العمل خاصة في مجال الأعمال الحرة والوظائف التي يتعذر أداؤها في المنزل لأنها تتطلب إحتكاكا مباشرا، عكس العاملين في الوظائف كثيفة الإعتماد على المعلومات والمعرفة سواء من ناحية الأجر أو الأمن الوظيفي. كما أكد الإصدار السابع لمنظمة العمل الدولية أن الضرر الذي لحق بأسواق العمل لسنة 2020 كان كبيرا، حيث أظهرت الأرقام أن 8.8% من ساعات العمل فُقدت مقارنة بالربع الرابع من 2019، أي 225 مليون وظيفة بدوام كامل، وهو ما يعادل أربعة أضعاف الخسائر الحادثة في الأزمة المالية لعام 2008.[1] ويوضح الشكل 6 التأثير على الفئات المختلفة التي خسرت وظائفها:

[1] مارتن ساندبو، *عالم جديد شجاع فيما بعد الجائحة*، مجلة التمويل والتنمية (ديسمبر 2020)، ص: 6.

شكل 7: تحليل خسائر العمل إلى تغيرات في البطالة وعدم النشاط، حسب الجنس والعمر، في العالم 2020

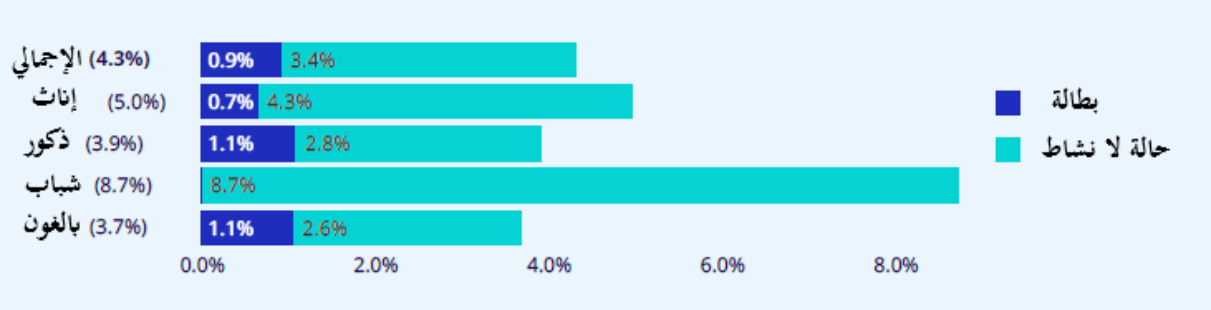

Source: International Labour Organization, *ILO Monitor: Covid-19 and The World of Work., 7th ed.* (Geneva: International Labour Organization, 25 january 2021), p: 10.

ويتضح من الشكل أن النساء قد خسرن 5% من وظائفهم مقارنة بالرجال التي كانت نسبة خسارتهم 3.9%، حيث عززت الجائحة الفجوة بين الجنسين فقد كانت آثارها على النساء أكثر من الرجال، إذ تعمل نسبة كبيرة من النساء حوالي 40% من إجمالي العاملات على مستوى العالم في القطاعات التي تضررت بشدة من الأزمة، بما في ذلك خدمات الإقامة والمطاعم والفندقة، تجارة الجملة والتجزئة، العقارات والأنشطة الإدارية، كما تعمل أيضا العديد من النساء من المنزل، فقد فقدت 72.3% من النساء العاملات من المنزل عملهم كنتيجة لإجراءات الإغلاق.

إن الشباب العاطلين عن العمل في البلدان ضعيفة الدخل، أو الذين كانوا على وشك دخولهم سوق العمل لم ينتقلوا إلى البطالة، بل إنسحبوا من القوى العاملة أو أخروا دخولهم إليها، هذا ما يفسر سبب عدم زيادة العدد للشباب العاطلين عن العمل. ومع ذلك فإن الأزمة فاقمت إنفصال الشباب عن سوق العمل.

وتعد الأمريكيتان من المناطق الأولى الأكثر تضررا بالأزمة، حيث سجلت 13.7% خسارة في ساعات العمل، فخسرت كندا 3 ملايين وظيفة خلال شهري مارس وأفريل 2020، لتليها القارة الأوروبية بخسارة قدرت بـ 9.2%، ثم الدول العربية أين تم تسجيل 9% فكانت في العراق 8.3% والسعودية 10.8%، كما تم تسجيل 7.9% في القارة الآسيوية و7.7% في إفريقيا.[1]

[1] International Labour Organization, *ILO Monitor: Covid-19 and the World of Work. Seventh edition*, (Geneva: International Labour Organization, 25 january 2021), p: 15.

ومما سبق فإن للأزمة آثار وخيمة على قطاع التوظيف، فلم تسلم أي فئة من الفئات سواء من ناحية الجنس أو العمر، وكانت النساء والشباب من أكثر الفئات تضررا بفقدانهم لوظائفهم، ومع ذلك فهناك نظرة تفاؤلية للتعافي في النصف الثاني من 2021 بعد تعميم اللقاحات.

المطلب الثاني: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على التفاوت في الدخل

أخذت ظاهرة التفاوت في الدخل منحى خطير خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ القليل فقط من الإقتصاديين يولون الإهتمام لعلاج تفاقمها، كما يختلفون حول أسبابها، فالبعض يرى أنها أمر طبيعي بل إيجابي والبعض يرى فيها عاملا لفشل الرأسمالية في المستقبل.

أوجزت جائحة كوفيد-19 الكثير من المعطيات التي تؤكد حقيقة اللامساواة في العالم الإقتصادي، حتى وإن كانت ظاهرة التفاوت في الدخل ظاهرة إعتادت عليها معظم الدول منذ القدم. وقد جاء في تقرير اللامساواة في العالم لسنة 2018[1] أن 10% الأعلى، أي الذين يتحصلون على أعلى مداخيل مقارنة بالبقية، يحصلون على نصيب من الدخل الوطني يعادل 37% في أوروبا، 41% في الصين، 46% في روسيا،47% الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، 55 % في جنوب إفريقيا والبرازيل والهند، و61% في منطقة الشرق الأوسط،كما موضح في الشكل7.

شكل 8: نسبة العشرة بالمائة الأعلى دخلا في إجمالي الدخل

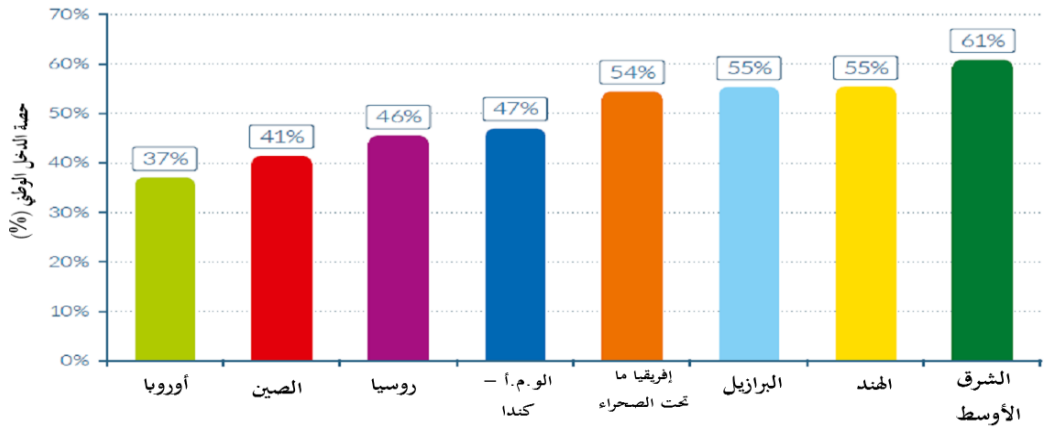

Source: facundo Alvaredo et al., World Inequality Report 2018, World Inequality Lab (2018): p.5.

[1]- تقرير اللامساواة في العالم: الملخص التنفيذي، 2018. متوفر على الرابط:
https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-summary-arabic.pdf (الإطلاع ماي2021).

القارئ لأهم الإنتكاسات لتبعات الأزمات التي مر بها الإقتصاد الدولي يرى إنخفاض التفاوت بشكل واضح، إذ ما يؤكده توماس بيكيتي[1] في كتابه الأكثر مبيعا رأس المال في القرن الحادي والعشرين أن الصدمات في القرن العشرين (الحرب العالميتين الأولى والثانية، أزمة الكساد العظيم 1929) وما تبعها من سياسات هو ما أدى إلى إنخفاض التفاوت عبر العالم بشكل واضح. أما الأزمة الصحية كوفيد-19 يبدو من المؤشرات الموجودة، أنها ستكون مختلفة عن الصدمات الماضية، ولن ينخفض التفاوت هذه المرة بل سيتفاقم.

وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP إلى أنّ مستويات التعليم والصحة والمعيشة تراجعت في 2020 لأول مرة منذ 1990، فمن من المتوقع:[2]

- أن ينخفض نصيب الفرد من الدخل العالمي بنسبة أربعة بالمائة، وحذّر البنك الدولي من أنّ الفيروس قد يدفع ما بين 40 و60 مليونا إلى الفقر المدقع هذا العام، مع تضرر إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا؛
- تُقدر منظمة العمل الدولية ILO أنّ نصف العاملين قد يفقدون وظائفهم في غضون الأشهر القليلة المقبلة، وقد يكلف الفيروس الإقتصاد العالمي 10 تريليونات دولار أمريكي؛
- يقول برنامج الغذاء العالمي أنّ 265 مليون شخص سيواجهون أزمة الجوع ما لم يتم إتخاذ إجراءات مباشرة.

وقد جاءت البيانات الأولية مؤيدة لهذا الطرح، فبعد 7 أشهر فقط من الجائحة، إرتفعت ثروة الأغنياء بشكل مبهر في الكثير من الدول والمناطق، كما هو مبين في الشكل رقم 9.

[1] عثمان عثمانية، *مرجع سابق* ، ص:76.

[2] https://feature.undp.org/coronavirus-vs-inequality/ , (accessed July 23th, 2020).

شكل 9: تزايد ثروة أصحاب الملايير أثناء الجائحة (تريليون دولار)

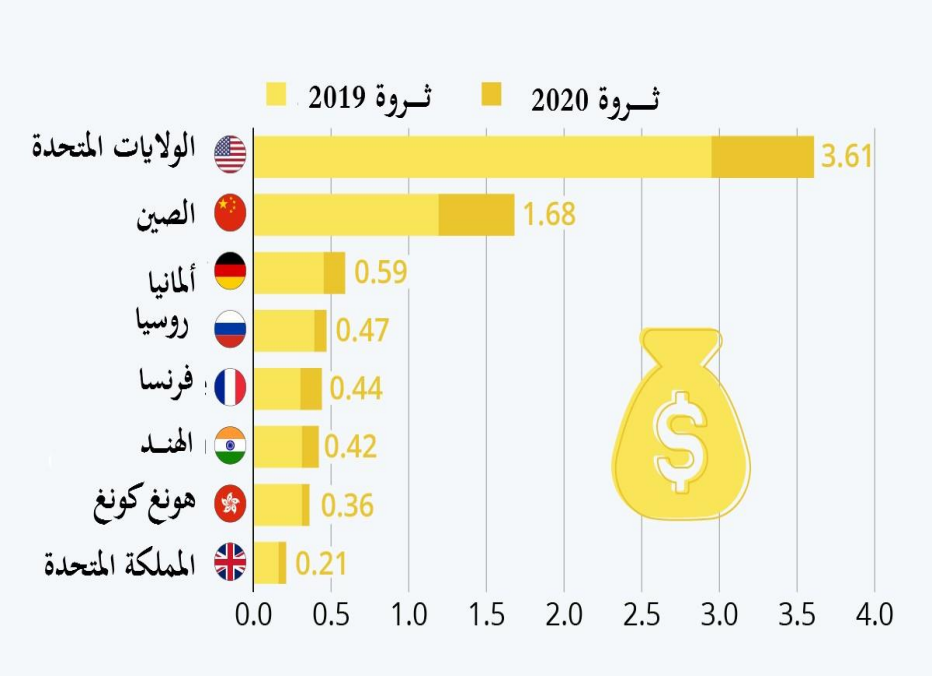

المصدر: عثمان عثمانية ووداد بن قيراط، التفاوت في الدخل والثروة بعد جائحة كوفيد-19: هل نتجه نحو الأسوأ؟ (المؤتمر الدولي الثاني: التحديات المالية والإدارية لجائحة كورونا ودور تقنيات المعرفه، لكلية إدارة الأعمال – جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا، جانفي 2020)

مما سبق يتضح أن الأوبئة بصفة عامة وجائحة كوفيد-19 خاصة لها تداعيات تختلف عن تداعيات الأزمات المالية ونخص بالذكر "أزمة الكساد العظيم " و"الأزمة المالية 2008"، وكذا الحروب "الحرب العالميتين الأولى و الثانية"، أما فيما يخص جائحة كوفيد-19 فقد أثارت إجراءات مكافحة الوباء بشكل غير قصدي زيادة التفاوت، وبالتالي خلق أشكال جديدة منه، وذلك أن من إجراءات عمليات الإغلاق ضرورة العمل من المنزل، إذ أن هذا الأمر قد يناسب البعض بينما لا يناسب البعض الآخر. ويتضح ذلك أيضا من خلال مشاهد إستجابة أنظمة الرعاية الإجتماعية في مختلف دول العالم للجائحة، ووضوح هشاشتها مقارنة بما كان متوقعا منها.

المطلب الثاني: إنعكاسات الجائحة على الفقر

كان لتفشي المرض تداعيات سلبية على العديد من جوانب الحياة اليومية، من فقدان الوظائف إلى فقدان الموظفين للخدمات الأساسية وتعليق التعليم، حيث أثر على الملايين وهددهم بالجوع، لكن الضرر الأكبر يقع على عاتق الفقراء، الذين تضرروا بالجائحة أكثر من الأغنياء.

حيث توقع البنك الدولي في تقريره لشهر أكتوبر 2020 إرتفاع معدلات الفقر المدقع*[1] (بحسب مقياس خط الفقر) حول العالم لأول مرة منذ أكثر من 20 عام.

شكل 10: التغير السنوي في عدد الفقراء المدقعين 2020/1992

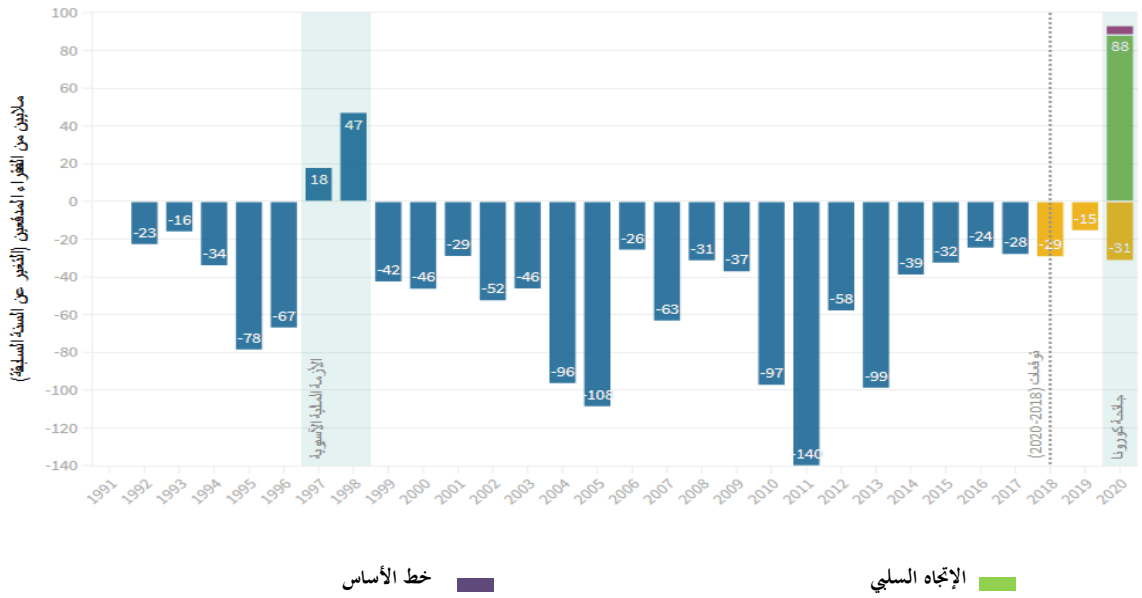

المصدر: كريستوف لاكنر، نيشانت يونزان، دانيال ماهلر،أندريس كاستانيدا أغيلار،هاويو وو، *التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم: النظر إلى عام 2020 والتطلع إلى آفاق 2021*، على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/altqdyrat-almhdwatht-ltathyr-jayht-kwrwna-ly-alfqr-fy-alalm-alnzr-aly-am-2020-walttl-aly ، (تاريخ الإطلاع: 2021/04/15).

ومن الشكل يتبين أن معدلات الفقر لسنة 2020 إرتفعت لمستويات لم يسبق لها مثيل منذ عام 1991، حيث أن الزيادة الوحيدة التي كانت قبل الجائحة كانت في الأزمة الآسيوية التي كانت نتيجة لتخفيض قيمة العملة حيث زادت أعداد الفقراء بـ 18 مليون شخص في 1997، و47 مليون شخص في 1998، ومنذ 1999 شهد العالم انخفاضا لعدد الفقراء نتيجة للجهود العالمية المشتركة في الحد من الفقر، إلا أنه عرف إزديادا في السنوات الأخيرة بسبب الصراعات التي تشهدها مختلف المناطق، فمثلا عرفت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ازديادا في عدد الفقراء بسبب الحروب التي تشهدها المنطقة (الحرب في سوريا...)، كما أثر تغير المناخ والصدمات المرتبطة به بشكل غير مناسب على الفئات الأشد فقرا، حيث توقعت التقديرات الأولية أو خط الأساس أن يزيد عدد الفقراء بـ 88 مليون، في حين توقعت التقديرات الثانوية أو الإتجاه السلبي زيادة بـ 93 مليون شخص.

*الفقر المدقع: يحدد البنك العالمي الفقر المدقع عند 1.90 دولار.

ووفقا لسيناريوهات صندوق النقد الدولي، أن في حال استمر سيناريو الإتجاه السلبي فمن المتوقع أن الجائحة ستدفع بأكثر من 207 مليون شخص إلى الفقر المدقع بحلول عام 2030، ويزيد عدد النساء بمقدار 102 مليون.[1] وفي تقرير الأمم المتحدة UN لشهر ديسمبر 2020 أن الأطفال تضرروا بشدة من الفقر، حيث أفادت الأرقام بأن 365 مليون طفل كانوا يعيشون في فقر حتى قبل إنتشار الجائحة، وتوقعت إرتفاع هذه الأرقام بشكل كبير جراء الأزمة، حيث حذرت المنظمة من أن الأزمة الإقتصادية يمكن أن تتحول إلى مأساة إنسانية في بعض المناطق.[2] ويوضح الشكل 10 أن أعداد الفقراء في المناطق الهشة في زيادة دائمة الى غاية 2030

الشكل 11: تتطور أعداد الفقراء من الفترة 2000-2020 وتوقعات 2030

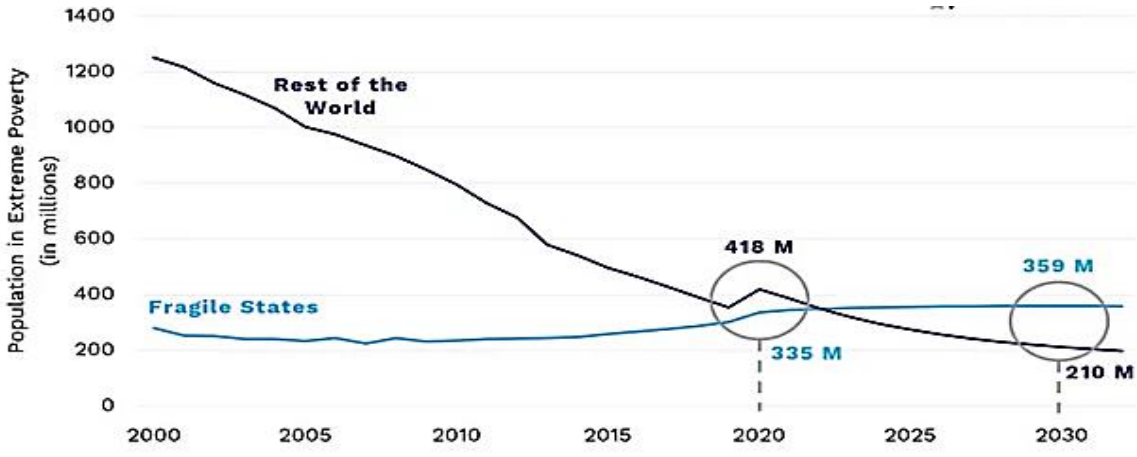

Source: Jasmin Baier, Marina Buch Kristensen, and Søren Davidsen, *Poverty and fragility: Where will the poor live in 2030?* https://www.brookings.edu/blog/future-development/2021/04/19/poverty-and-fragility-where-will-the-poor-live-in-2030/,(accessed: 10/04/2021).

من خلال الشكل يتضح أن أعداد الفقراء في المناطق الهشة تعرف إرتفاعا منذ بداية الألفية، في حين أنها ومقارنة ببقية العالم الذي يشهد انخفاضا في عدد الفقراء، وهذا راجع إلى الجهود الدولية للحد من إنتشار الفقر. فوفق معهد بروكنجز Brookings أنه بحلول عام 2022، سيعيش أكثر من نصف سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع في دول هشة، حيث يوجد حاليا 39 دولة هشة يصنفها البنك الدولي على أنها بلدان ذات مستويات عالية من الهشاشة الإجتماعية، ومتأثرة بالصراع العنيف، فهي موطن لأكثر من مليار شخص، يعيش 335 مليونا

[1] كريستوف لاكنر، نيشانت يونزان، دانيال ماهلر،أندريس كاستانيدا أغيلار،هاويو وو، *مرجع سابق*.

[2] الأمم المتحدة، *فيروس كورونا: الجائحة التي عطلت العالم ووسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء*، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2020/12/1068272، (تاريخ الإطلاع: 2021/04/10)

منهم في فقر مدقع في عام 2020. وتشير الإحصائيات أنه بحلول عام 2030 سيعيش 359 مليون شخص في فقر مدقع في الدول الهشة اليوم.[1]

فيما يأمل الكثير الحصول على لقاح كوفيد-19 في المستقبل للتغلب على هذا المرض المرعب، بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في فقر في البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل فإن الأزمة لم تنته بعد، حيث من المحتمل أن تكون اللقاحات بعيدة عن هذه البلدان في الفترة القادمة.

المبحث الثالث: إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على قطاعات مختلفة

أدى إنتشار جائحة فيروس كورونا المستجد إلى ضرب الإقتصادات في جميع أنحاء العالم بشدة، مما حد من تدفق السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص. ونتيجة لذلك، تعطلت سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج بالإضافة إلى السفر والسياحة وتأثرت أسعار النفط بشدة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الوباء إلى خسائر فادحة في جميع القطاعات التي تعتمد عليها معظم دول العالم.

المطلب الأول: تأثير الجائحة على النفط

تتعرض البلدان المصدرة للنفط لضربة مزدوجة غير مسبوقة، إنكماش إقتصادي عالمي مدفوع بجائحة كوفيد-19 وإنهيار سوق النفط مع إنخفاض أسعاره الى مستويات قياسية. ويعود ذلك لسببين:

- أولا، لأن هذه البلدان تعتمد كل الإعتماد على صادراتها النفطية، ومن هذه البلدان إيران، الجزائر وليبيا...؛
- ثانيا، تعاني هذه البلدان من وضع ضعيف قبل الأزمة، حيث تصنف (البلدان التي تعتمد على النفط في الصادرات والعائدات) على أنها هشة، حيث تهمل القطاعات الأخرى ذات الأولوية كالتعليم والصحة.[2]

في تقرير البنك الدولي لشهر أفريل 2020 عرفت أسعار النفط تراجعا من جانفي حتى وصلت الى مستويات متدنية لم يسبق لها مثيل في أفريل، ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب نتيجة لتدابير الإحتواء المتعلقة بتفشي

[1] Jasmin Baier, Marina Buch Kristensen, and Søren Davidsen, Op.Cit.
[2] OECD, *The Impact of Coronavirus (Covid-19) and The Global Oil Price Shock on The Fiscal Position of Oil-exporting Developing Countries*, (Geneva: OECD, 30 September 2020), p:2.

الفيروس، والتي بدورها أدت إلى تباطؤ الإنتاج والتنقل في جميع أنحاء العالم. يشير الشكل 12 إلى التغير الحادث في أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة:

الشكل 12: تطور أسعار النفط للفترة 2020/2000

Source: OECD, *The Impact of Coronavirus (Covid-19) and The Global Oil Price Shock on The Fiscal Position of Oil-exporting Developing Countries*, (Geneva: OECD, 30 September 2020), p: 3.

من خلال الشكل وتتبع أسعار النفط، يلاحظ تذبذب في الأسعار على مدار العقدين الماضيين، ولعل أول صدمة كانت في 2008 خلال أزمة الرهن العقاري أين إنخفضت مستويات الأسعار بشكل مفاجئ من 150 دولار إلى حوالي 30 دولار للبرميل، ثم عرفت تحسنا تدريجيا إلى غاية سنة 2014 التي شهدت إنخفاضا حادا في الأسعار نتيجة للأزمة النفطية العالمية. لكن بداية 2020 لم تحمل في طياتها أخبارا سارة للإقتصاد عامة وسوق النفط خاصة، فالأزمة لم تكن صحية فقط حيث كان لها تأثير مباشر على إنهيار الأسعار.

من خلال ما تم عرضه فإن الجائحة وجهت ضربة موجعة لأسعار النفط حيث تأثرت هذه الأخيرة بإنخفاض الأسعار الراجع إلى إنخفاض الطلب عليه، حيث أثر هذا التغيير على الدول المستوردة والمصدرة للنفط.

المطلب الثاني: تأثير الجائحة على قطاع الطيران

بعد الضربة التي تلقتها مختلف القطاعات جراء الجائحة، ومع إستعداد البلدان حول العالم لمحاربة هذا الفيروس، دخل العالم في وضع الإغلاق الذي شمل جميع نواحي الحياة، حيث تم إيقاف المدن عن العمل وتعليق الرحلات وإغلاق المطارات وتوقفت جميع وسائل النقل العام تقريبا.

حيث قال ويلي والش "الرئيس السابق لشركة الخطوط البريطانية IAG SA (International Airlines Group) وهو الآن المدير العام للإتحاد الدولي للنقل الجوي IATA" أن هذه الأزمة أطول وأعمق مما كان يتوقعه أي شخص.[1] في حين صرحت الأمم المتحدة أنه مع إنخفاض سعة المقاعد بنحو 50% عام 2020، هذا ترك 1.8 مليار فقط في الرحلات مقارنة بـ 4.5 مليار عام 2019، وهذا يضيف خسارة مالية لهذا القطاع بنحو 370 مليار دولار، كما إنخفض العدد الإجمالي للمسافرين بحلول أفريل بنسبة 92% عن مستويات 2019، بمتوسط إنخفاض بنسبة 98% في حركة المرور الدولية و87% في السفر المحلي الجوي.[2] فقد أدى التغيير في سلوك الركاب بعد الأزمة وقيود السفر التي تلت ذلك إلى إنخفاض كبير في الطلب على خدمات شركات الطيران. ويوضح الشكل 13 تتبع لمسار الركاب على مدار الأزمات السابقة:

شكل 13: تطور الركاب عبر العالم من 1945–2021

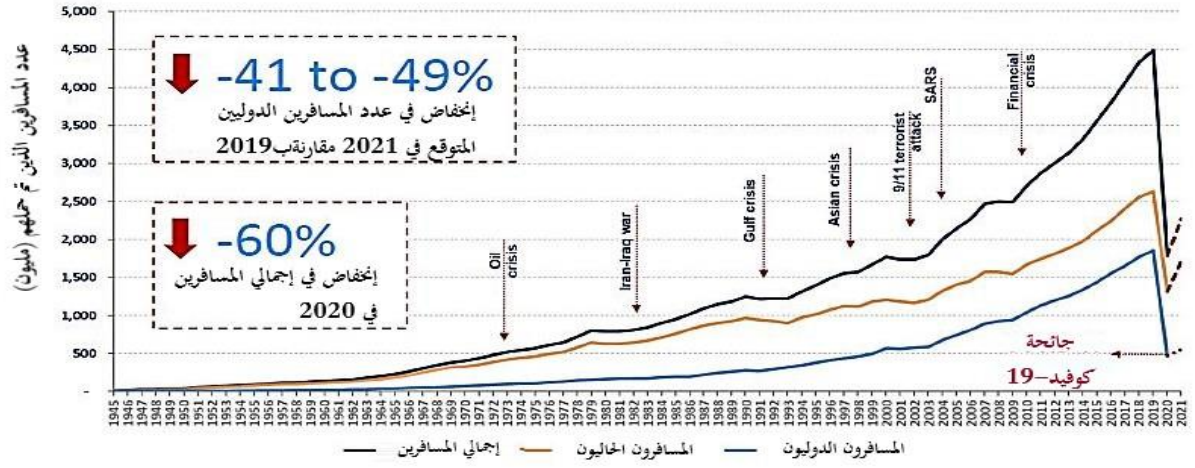

Source: ICAO, *Effects of Novel Coronavirus (covid-19) on Civil Aviation: Economic Impact Analysis*, Economic Development –Air Transport Bureau, (Montréal, Canada, 4 may 2021), p: 4.

[1]Christopher Jasper, Siddharth Vikram Philip, *Airlines See Covid Setbacks Driving Them to $48 Billion Loss*, https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-04-21/airlines-see-2021-losses-ballooning-to-48-billion-amid-setbacks, (accessed: 05/05/2021).

[2]*Air travel down 60 per cent, as airline industry losses top $370 billion: ICAO*, https://news.un.org/en/story/2021/01/1082302, (accessed: 05/05/2021).

من خلال الشكل فإن الأزمات السابقة مثل الأزمة البترولية لسنة 1973، وحرب العراق في 1982، وحتى الأزمة المالية في 2014 لم تؤثر على قطاع الطيران فتواصل عدد الركاب في الزيادة إلى غاية الأزمة الحالية التي وجهت ضربة موجعة لهذا القطاع الذي عرف إنخفاض غير مسبوق بسبب الاجراءات الإحترازية وتعليق السفر، والملاحظ من الشكل هو توقع بداية إرتفاع تدريجي لعدد الركاب في 2021، وذلك راجع لحالات التعافي التي يشهدها العالم بالإضافة إلى توزيع اللقاحات، مع ذلك فإن ثقة المستهلكين قد تزعزعت جراء الجائحة.

ويتوقع الإتحاد الدولي للنقل الجوي IATA خسائر صافية في صناعة الطيران تبلغ 47.7 مليار دولار عام 2021 (هامش ربح صافي بنسبة -10.4%). ويعد هذا تحسن عن صافي خسارة الصناعة المقدرة ب 126.4 مليار دولار عام 2020 (هامش ربح صافي بنسبة -33.9%)، كما توقع الإتحاد أن يأتي النمو لعام 2021 بين 13% و50% مقارنة بعام 2020.[1]

في خضم الخسائر التي تكبدها قطاع الطيران فإن شركات الطيران وقع عليها الأثر الكبير حيث تحملت خسائر كبيرة منها:

- **طيران الإمارات:** سجل إنخفاض في الإيرادات بنسبة 75% أي 3.2 مليار دولار أمريكي، وخسارة 3.4 مليار دولار بعد أرباح نصف سنوية بلغت 235 مليون دولار عن نفس الفترة من العام الماضي.[2]
- **الخطوط التركية:** ارتفعت عائدات الشحن على الخطوط الجوية التركية بنسبة 61% لتصل إلى 2.7 مليار دولار، مما ساعد على مواجهة إنخفاض بنسبة 66% في عائدات الركاب لتصل إلى 3.8 مليار دولار. ونتيجة لذلك، إنخفضت إيرادات الخطوط الجوية التركية بما يقل قليلا عن النصف لعام 2020، لتصل إلى 6.7 مليار دولار.[3]

[1] IATA, *Reduced Losses but Continued Pain in 2021*, https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2021-04-21-01/, (accessed : 06/05/2021)

[2] *Emirates Group announces half-year performance for 2020-21*, https://www.emirates.com/media-centre/emirates-group-announces-half-year-performance-for-2020-21/, (accessed: 06/05/2021).

[3] Graham Dunn, *Turkish Airlines posts $836m net loss for 2020 despite freight boost* https://www.flightglobal.com/strategy/turkish-airlines-posts-836m-net-loss-for-2020-despite-freight-boost/142691.article, (accessed: 06/05/2021).

- **الخطوط الفرنسية**: أصدرت مجموعة آر فرانس كا أل أم Air France-KLM نتائجها المالية السنوية لعام 2020، حيث سجلت المجموعة خسائر صافية فادحة قدرها 7.1 مليار يورو (8.5 مليار دولار)، كما أبلغت المجموعة عن إنخفاض بنسبة 59% في الإيرادات وإنخفاض في إجمالي أعداد الركاب بنحو67%.[1]
- **الخطوط الأمريكية**: من المحتمل أن تكون الخسائر الصافية لشركات الطيران الأمريكية لعام 2020 قد تجاوزت 35 مليار دولار، يتضمن ذلك ما يتوقع أن يكون أول خسارة سنوية لشركة ساوث ويست آير لاينز Southwest Airlines منذ أكثرمن 4 عقود، كما إنخفضت أسهم شركات الطيران في عام 2020 بأكبر قدر منذ سنوات. فقد خسر سعر سهم أمريكان أيرلاينز American Airlines 45%، وهو أكبر إنخفاض له منذ إندماج الناقلة عام 2013 مع يو أس إيروايز US airways، وفقد سهم دلتا إيرلاينز Delta Airlines 31%، بينما فقد سهم يونايتد إيرلاينز United Airlines 51% بين 2019 و2020.[2]

وعليه فإن الإغلاقات التي قامت بها الدول عبر العالم والتي مست جميع القطاعات كان لها تأثير كبير جدا على قطاع الطيران الذي شهد توقفا تاما خلال عام 2020، والذي كانت خسائره هائلة مقارنة بما كان عليه قبل الأزمة.

المطلب الثالث: قطاع السياحة

يعد قطاع السياحة من القطاعات الحساسة في الأزمات بمختلف أنواعها، حيث كانت أواخر سنة 2019 بداية لإجتياح فيروس مجهول الهوية والمصدر.كما أن طبيعة القطاع بحد ذاته تتطلب التواصل الإجتماعي، فهو قطاع خدماتي بإمتياز. وقد أصابت إجراءات الإغلاق الكبير التي إتخذتها معظم البلدان للمطارات، وبقاء الطائرات على أرض المدرجات وتوقف الملاحة البحرية السياحة بشلل.

شهدت السياحة في العقود الماضية نموا مستمر وأصبحت واحدة من أسرع القطاعات الإقتصادية نموا على مستوى العالمن حيث شهد القطاع نموا بنسبة 59% على مدار العقد في عدد السياح الدوليين الوافدين إلى 1.5 مليار عام 2019 مقارنة بـ 880 مليون عام 2009. وقد أسهمت السياحة على الصعيد العالمي بـ 8.9 تريليون

[1] Emily Derrick, *Air France-KLM's 2020 Loss Exceeds $8.5 Billion*, https://simpleflying.com/air-france-klm-2020-loss/, (accessed: 06/05/2021).
[2] Leslie Josephs, *U.S. airlines' 2020 losses expected to top $35 billion as pandemic threatens another difficult year*, https://www.cnbc.com/2021/01/01/us-airline-2-losses-expected-to-top-35-billion-in-dismal-2020-from-pandemic.html, (accessed: 06/05/2021).

دولار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2019 بما يعادل مساهمة قدرها 10.3%، كما تجدر الإشارة إلى أن 1 من 10 وظائف حول العالم في السياحة أي ما يعادل 330 مليون وظيفة.[1]

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحساسة التي تتأثر بالأزمات سواء كانت إقتصادية، سياسية، أو حتى صحية، وهذا ما يوضحه الشكل 14.

الشكل 14: الأزمات التي تعرض لها القطاع السياحي

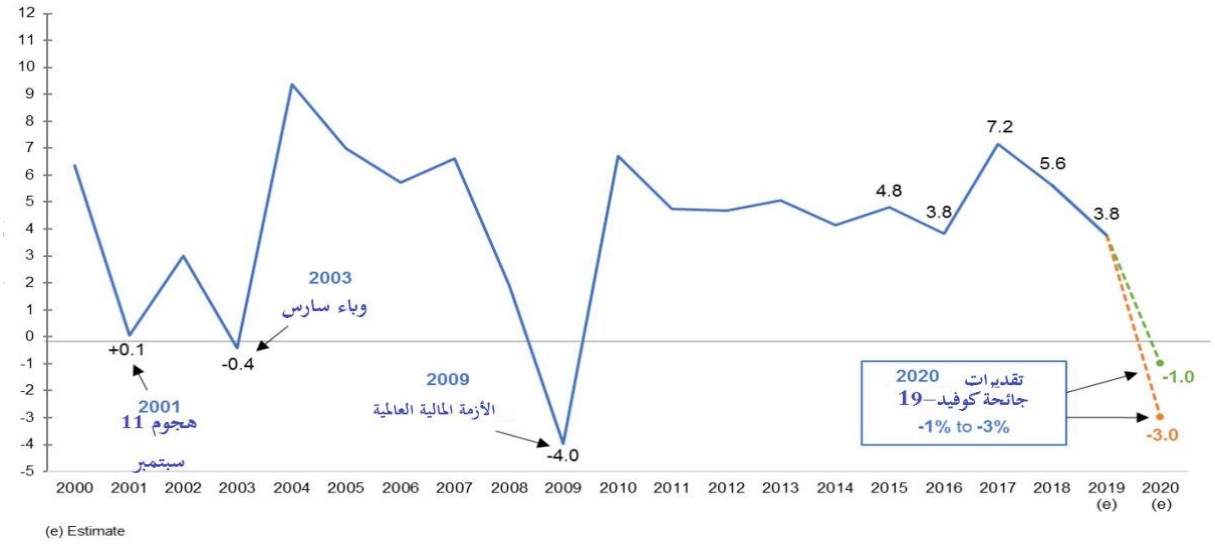

المصدر: منظمة السياحة العالمية، تقييم أثر تفشي كوفيد-19 على السياحة الدولية، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3emjQj2، (تاريخ الإطلاع: 2021/05/08)

يلاحظ من الشكل أن عدد السياح إنخفض في 2003 بنسبة 0.4%، أي ما يعادل 3 مليون سائح وذلك راجع للأزمة الصحية سارس، كما سجلت سنة 2009 إنخفاض بنسبة 4.0% أي ما يعادل 37 مليون سائح بسبب الأزمة المالية العالمية. أما بداية 2020 كانت بداية لإنتشار فيروس كوفيد-19 إذ فرضت الدول على سبيل الحيطة والحذر إغلاق الحدود وتقييد السفر وتعليق الرحلات مما سبب شلل للقطاع السياحي.

مع التأثير الشديد للوباء إنخفضت السياحة الدولية بنسبة 22% في الربع الأول و65% في النصف الأول من 2020 مقارنة بعام 2019. ووفقا لمنظمة السياحة الدولية إنخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 72% في فترة من جانفي إلى أكتوبر2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019، ويعني خسارة 935 مليار دولار في عائدات

[1]Mohamed Aref, *How COVID-19 Impacted Travel & Tourism Industry Globally*, https://infomineo.com/covid-19-impacted-travel-tourism-industry/, (accessed: 21/05/2021)

الصادرات من السياحة الدولية، أي أكثر 10 أضعاف الخسارة في 2009. كما شهدت آسيا والمحيط الهادي إنخفاضا بنسبة 82% في عدد الوافدين في الفترة من جانفي إلى أكتوبر 2020، وسجلت منطقة الشرق الأوسط إنخفاضا بنسبة 73%، بينما إفريقيا 69%.[1]

كما أشار تقرير صادر عن المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) لشهر أفريل 2021 أن قطاع السفر والسياحة في الو.م.أ قد تكبد خسارة كبيرة قدرها 766 مليار دولار في 2020.[2]

مما سبق، يستخلص أن الجائحة كان لها التأثير الكبير على قطاع السياحة، الذي وحسب التقديرات هو أكثر القطاعات تضررا بسبب توقفه نهائيا عن النشاط، حيث سارعت الدول إلى وقف دخول السياح لمنع جلب حالات جديدة، كما ألغت حجوزات الفنادق والمطاعم والمراكز السياحية، كما تأثر العاملون في هذا القطاع بإجراءات الغلق لأن نسب كثيرة من العاملين توقف وا عن العمل أو أحيلوا إلى البطالة.

خلاصة الفصل:

إن الجائحة التي يشهدها العالم منذ ما يزيد عن سنة، كان لها تأثير كبير على مختلف القطاعات الصحية، الإقتصادية، والإجتماعية، كما أثرت على كافة البلدان المتقدمة منها والنامية، وخاصة الدول النامية التي تعتمد على النفط الذي عرف تذبذبا شديدا في أسعاره بسبب إنخفاض الطلب عليه. كما وضحت الأزمة التفاوت في التوزيع غير العادل للدخل والنمو العالميين لصالح لدول المتقدمة على حساب النامية، كما عززت الجائحة الفجوة بين الجنسين فقد كا تأثيرها على النساء أكثر منه على الرجال، ومنه فقد خلقت الجائحة أزمة بطالة عالمية.

[1] *Impact assessment of the COVID-19 outbreak on international tourism*, https://www.unwto.org/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourismsee, (accessed: 21/04/2021)
[2] *WTTC: Global Travel & Tourism Sector Lost Around €3,8 Trillion in 2020 Due to COVID-19*, https://www.schengenvisainfo.com/news/wttc-global-travel-tourism-sector-lost-around-e38-trillion-in-2020-due-to-covid-19/, (accessed: 21/05/2021)

الفصل الثالث

الفصل الثالث:

إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري

عمدت الجزائر منذ إستقلالها إلى تبني إصلاحات إقتصادية سعيا منها لتحقيق النمو والتنمية، وعلى الرغم من التطورات والتحولات التي شهدها الإقتصاد الوطني إلا أنه ظل إقتصادا ريعيا يعتمد كل الإعتماد على العائدات النفطية، التي بدورها تشهد صدمات كل فترة والأخرى، فكانت آخرها صدمة 2014، التي لازالت الجزائر تصارع للخروج من تبعاتها، حيث تبنت الجزائر سياسة تقشفية كإجراء لضبط أوضاعها المالية.

إلا أنه في بداية 2020 عايشت الجزائر كبقية دول العالم وضعا إستثائيا، حيث أعلنت حالة الطوارئ منذ تسجيل أول حالة مصابة بالفيروس، وسارعت لتطبيق كافة الإجراءات لإحتوائه ومنع إنتشاره، إلا أن الأزمة الصحية ما لبثت أن تحولت إلى أزمة إقتصادية جعلت الجزائر تعاني من تبعاتها، حيث عانت من أزمة مزدوجة بسبب تذبذب أسعار النفط من جهة، وتبعات الجائحة من جهة أخرى.

سيتم تناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث مقسمة كالآتي:

- **المبحث الأول: لمحة عن الإقتصاد الجزائري قبل الجائحة؛**
- **المبحث الثاني: جائحة كوفيد-19 تفرض تحديات على الجزائر؛**
- **المبحث الثالث: الإقتصاد الجزائري في ظل جائحة كوفيد-19.**

المبحث الأول: لمحة عن الإقتصاد الجزائري قبل الجائحة

شهد الإقتصاد الجزائري مجموعة من التطورات والإصلاحات منذ الإستقلال، كما عرفت مؤشراته تحسنا في فترات شهدت فيها أسعار النفط إرتفاعا، وذلك لإرتباط الإقتصاد الوطني بشكل كبير بأسعار النفط، حيث أن الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها.

المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري على إثر الصدمة النفطية لسنة 2014

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تعتمد عليها الكثير من الإقتصاديات حول العالم، فهو المحرك الرئيسي للإقتصاد، لكن هذه السلعة تشهد العديد من الصدمات بين الفترة والأخرى، حيث تؤثر وبشكل مباشر على إقتصادات الدول المصدرة له.

بدأت بوادر الصدمة منذ منتصف سنة 2014 أين تم تسجيل زيادة في المعروض النفطي، بعد أن إتخذت منظمة أوبك في شهر نوفمبر 2014 قرارا بخلاف ما هو متوقع، يتعلق بالإبقاء على سقف إنتاج دولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، ليصل المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك إلى نحو 44.4 دولار للبرميل في شهر جانفي 2015، مسجلا بذلك تراجعا نسبته 59% مقارنة بشهر جوان 2014، وبنسبة 54% مقارنة بشهر سبتمبر 2014. لتفقد بذلك الأسعار أكثر من نصف قيمتها الإسمية خلال فترة أربعة أشهر فقط.[1]

ويمكن توضيح التغير في الأسعار من خلال الجدول التالي:

جدول 4: التغير في أسعار النفط للفترة من 2014-2019

الوحدة: دولار للبرميل

الخامات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سلة أوبك:	96.2	49.5	40.7	52.5	69.78	64.04
خليط صحراء الجزائر	99.6	52.8	44.2	54.2	71.44	64.49
العربي الخفيف	97.1	49.9	40.9	52.7	70.59	64.96
موربان الإماراتي	99.3	53.9	44.8	54.9	72.20	64.72
خام الكويت	95.2	48.2	39.2	51.7	68.90	64.25
السدرة الليبي	98.4	51.4	42.6	52.9	69.78	63.81
البحري القطري	96.3	70.5	41.4	52.9	69.25	65.2
البصرة العراقي	94.4	47.9	39.4	51.9	68.62	63.64
خامات أخرى:						
دبي	96.6	51.0	41.3	53.2	69.68	63.48

[1] منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للبترول، *التطورات في أسعار النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على إقتصادات الدول الأعضاء*، أوبك (نوفمبر 2015)، ص: 3.

برنت	99.0	52.4	43.7	54.2	71.22	64.19
خام غرب تكساس	97.9	48.7	43.2	50.9	65.16	57.02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الأقطار العربية للسنوات 2014-2015-2016-2017-2018-2019.

يلاحظ من خلال الجدول أن أسعار البترول أخذت إتجاها تنازليا إلى غاية سنة 2016 حيث إنتقل سعر سلة أوبك من 96.2 دولار للبرميل إلى 40.7 دولار أين سجل أدنى مستوى له، ويعود السبب إلى زيادة الإمدادات من خارج أوبك، وأهمها إنتاج النفط الصخري في الو.م.أ وزيادة إنتاج النفط من بقية الدول مثل روسيا وإيران، ويعد إنخفاض الطلب السبب الرئيسي في تهاوي الأسعار. لتعرف بعدها الأسعار إرتفاعا لتصل في 2018 إلى 69.78 دولار للبرميل.

عانى الإقتصاد الجزائري من الصدمة النفطية، حيث إنتقل سعر البرميل من 99.6 دولار في 2014 إلى 52.8 دولار في 2015، فكان التأثير واضحا على الصادرات الجزائرية ويظهر ذلك من خلال الجدول 5.

جدول 5: تطور قيمة الصادرات وميزان المدفوعات للفترة 2014-2019

الوحدة: مليار دولار

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الصادرات	63.7	38.1	32.7	37.6	44.4	
رصيد ميزان المدفوعات	5.9-	27.5-	26.0-	21.8-	15.8-	6.9-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات وزارة المالية: http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/notes-de-conjoncture، (تم الإطلاع بتاريخ: 2021/05/29).

من خلال الجدول يتضح أن الأزمة أدت إلى تضرر الجزائر بشكل كبير، وذلك من خلال التراجع في إجمالي الصادرات التي إنتقلت من 63.7 مليار دولار في 2014 إلى 38.1 مليار دولار في سنة 2015، كما سجل ميزان المدفوعات هو الآخر عجزا قدر بـ 5.9 مليار دولار في 2014، والذي إنتقل إلى 27.5 مليار دولار في 2015 نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار البترول.

من بين أهم الإجراءات التي إتخذتها السلطات لضبط الأوضاع المالية هي اللجوء إلى الفوائض المالية الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو. كما

سمحت الجزائر بإنخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالإنخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي وبـ 6.7% مقابل اليورو خلال عام 2015 والغرض منه هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الإحتياطات الدولية.[1]

إستنادا إلى ما سبق فإن الأزمة شكلت تهديدا على الإقتصادات التي تعتمد على البترول، وخاصة الجزائر التي تعتبر عائدات الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للإقتصاد، حيث إستدعت الأزمة ضرورة فك إرتباط الإقتصاد بالمحروقات وتشجيع القطاعات الأخرى، بإعتبار أن الجزائر تملك إمكانيات هائلة.

المطلب الثاني: مؤشرات الإقتصاد الوطني (2010-2019)

تصف المؤشرات الإقتصادية الحالة الإقتصادية للدولة خلال فترة زمنية معينة، من خلال معطيات وإحصائيات كمية، حيث تستخدم في قياس أداء القطاعات الإقتصادية، لتقييم الوضع والحكم على الإقتصاد إما بالقوة أو الضعف.

1-أسعار الصرف للفترة 2010-2019:

عرفت أسعار الصرف في الجزائر تذبذبات راجعة للعديد من الأسباب والحوادث التي عرفها الإقتصاد العالمي والإقتصاد الجزائري. حيث يمثل الشكل 16 تتطور أسعار الصرف في الجزائر:

[1] عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الأزمة، على الرابط: http://iefpedia.com ، تاريخ الاطلاع: 2021/06/01

شكل 15: تتطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة 2010-2014

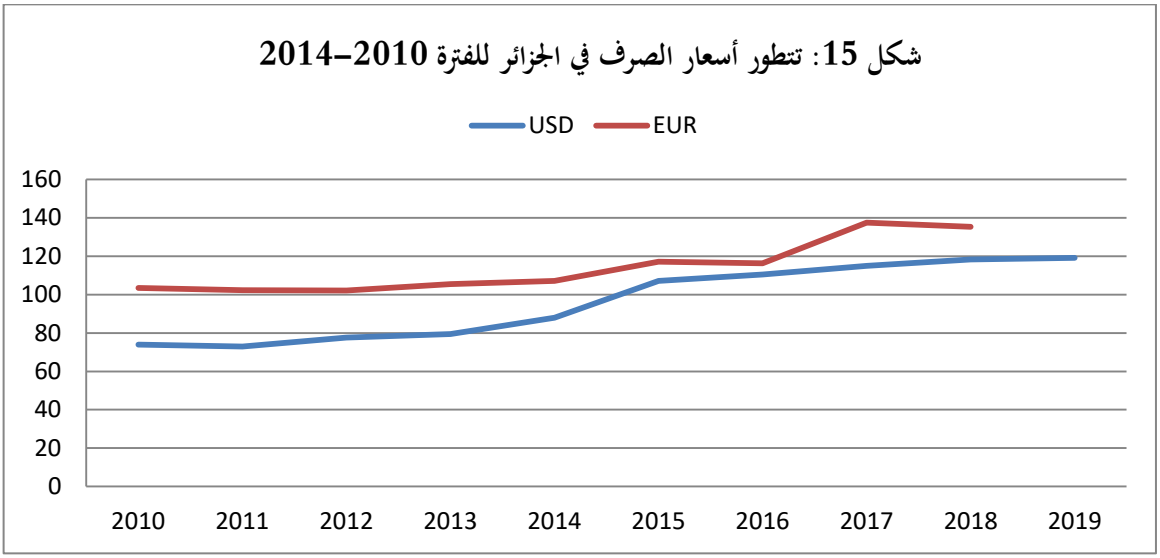

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، لسنوات 2010-2019.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الأسعار عرفت تذبذبا منذ 2014، حيث أدى إنهيار أسعار النفط في النصف الثاني من تلك السنة إلى إنخفاض قيمة الدينار، الذي بلغ 19.8% مقابل الدولار و4.07% مقابل اليورو بين عامي 2014 و2015. وشهد النصف الثاني من 2016 والنصف الأول من 2017 إستقرارا نسبيا لسعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية، كما سجل اليورو إرتفاعا ملحوظا في 2017 بنسبة 12.4% مقابل الدولار، ونتيجة لذلك إنخفض الدينار بنسبة 3.3% أمام اليورو حيث سجلت 137,4883 بعدما كانت 116,3743 أورو، و1.3% أمام الدولار ليصل إلى 114,9327 بعدما كان 110,5274 دينار للدولار الواحد.

يفسر الإنخفاض الحادث من 2014 إلى السياسة النقدية التي تبعها بنك الجزائر، بغرض تحصيل جباية بترولية أكبر.

وعليه فإن سعر صرف الدينار عرف تطور على مدار ثلاث مراحل:[1]

- المرحلة الأولى: تنحصر بين جوان 2014، أي تاريخ بداية الصدمة الخارجية، ونهاية السداسي الأول من 2016. خلال هذه الفترة، إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بواقع 28% (كمتوسط شهري)، حيث لعب سعر الصرف دور المقاوم الأول للصدمات؛
- المرحلة الثانية: وهي مرحلة إستقرار سعر صرف الدينار، إمتدت بين السداسي الثاني من 2016 إلى غاية السداسي الثاني من 2017، تميزت هذه المرحلة بسعر صرف مستقر نسبيا بين الدولار والأورو؛

[1] بنك الجزائر، *حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018* (ديسمبر 2018).

- المرحلة الثالثة: وهي قائمة منذ بداية السداسي الأول من 2018، وتتميز بتعديل سعر صرف الدينار وفقا لتطورات أهم العملات المرجعية، أي الدولار والأورو.

2-ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لوضعية الإقتصاد الوطني، حيث يعبر عن حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة، ويمثل الشكل 17 تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري:

شكل 16: رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2010-2019

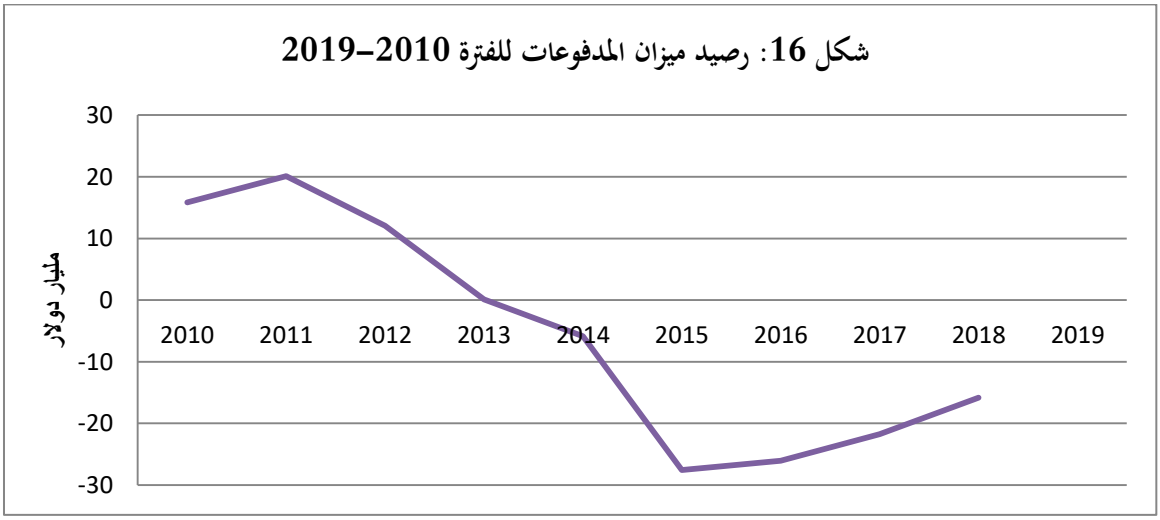

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات وزارة المالية المتاحة على الرابط: http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/notes-de-conjoncture

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة المذكورة عرف فترتين متمايزتين، فترة شهدت فائضا من 2010 إلى 2013 وذلك راجع لإرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، إذ إنعكس ذلك بالإيجاب على ميزان المدفوعات بإعتبار أن النفط أهم سلعة موجهة نحو التصدير وجالبة للعملة الصعبة، فقد وصلت أسعار النفط إلى ذروتها في 2012 بـ 109.6 دولار للبرميل، أما الفترة الثانية والتي عرفت عجزا وذلك بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014 وتأثيرها على الصادرات الجزائرية التي تعتمد بنسبة 95% على العوائد البترولية، وصلت الأسعار إلى 40.6 دولار للبرميل، وهو ما أثر سلبا على ميزان المدفوعات، إضافة إلى عدم تحفيز الصادرات خارج المحروقات وضعف تنافسية صادرات الإقتصاد الوطني.

وعليه فإن ميزان المدفوعات مرتبط بتقلبات أسعار النفط، وذلك راجع لإعتماد الإقتصاد الجزائري وبشكل كبير على الصادرات البترولية، معناه أن أي إختلال في أسعار النفط يقابله إختلال في ميزان المدفوعات.

3- رصيد الميزانية:

تعبر الميزانية العامة عن برنامج العمل السياسي والإجتماعي والإقتصادي للدولة خلال فترة مالية معينة، حيث تسجل الجزائر عجزا في الميزانية العامة نتيجة العديد من الأسباب. ويبين الشكل 18 تطور رصيد الميزانية للفترة 2010-2019.

شكل 17: رصيد الميزانية للفترة 2010-2019

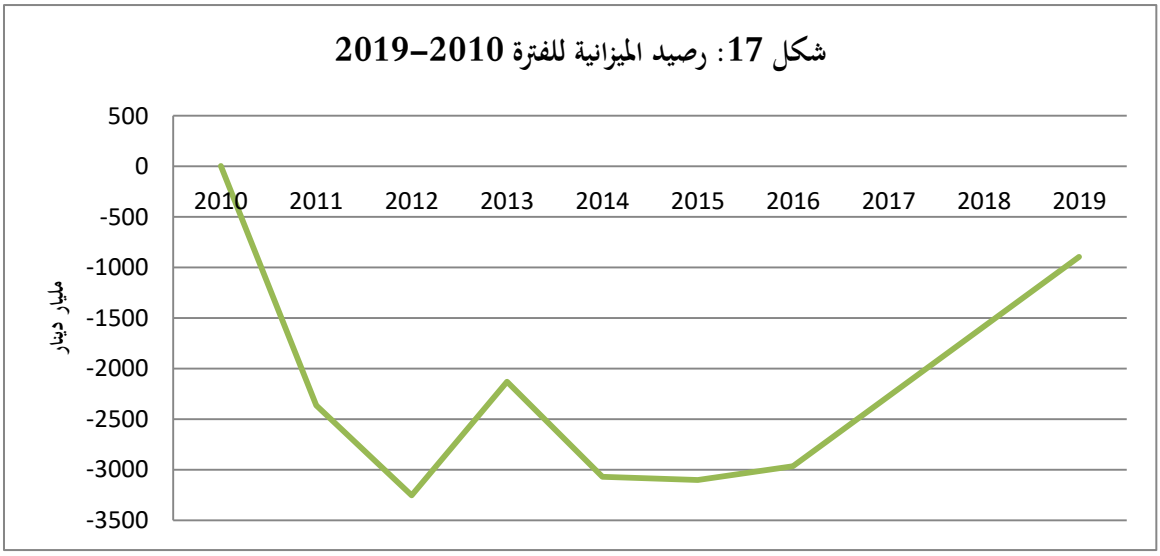

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2010-2019.

من خلال الشكل يمكن ملاحظة إرتفاع العجز الموازني خلال الفترة 2010-2016، حيث إنتقل من -1392.3 مليار دج إلى 2964.45 مليار دج، ويرجع سبب هذا العجز إلى تزايد النفقات العمومية في سبيل البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر (برنامج النمو الجديد 2016-2019)، بالإضافة إلى إتباع الجزائر سياسة مالية توسعية، كما تفاقم العجز خلال الأزمة النفطية نتيجة إنخفاض الأسعار، ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات الذي لجأت إليه الجزائر لضبط أوضاعها المالية. ولجأت الجزائر في 2016 إلى تبني سياسة تسقيف النفقات بحيث لا تتعد 6400 مليار دج، بتقليص 20%، منها 4200 مليار مخصصة لنفقات التسيير و2200 مليار لنفقات التجهيز، وذلك سعيا منها للحيلولة دون الزيادة في عجز الميزانية. كما إنخفض العجز سنة 2017 إلى 2274.78 مليار دج وذلك راجع إلى زيادة الإعتماد على الجباية العادية. وواصل العجز إنخفاضه بين سنتي 2018 و2019، حيث إنتقل من -1585.1 مليار دج إلى -895.421 مليار دج بسبب زيادة الإيرادات العامة.

من خلال ما تم عرضه فإن رصيد الميزانية في الجزائر تميز بعدم الإستقرار نتيجة التأثير المباشر لتقلبات أسعار البترول، نظرا للإرتباط الكبير بينه وبين الميزانية العامة في الجزائر.

ومنه يستنتج أن الإقتصاد الجزائري مرتبط إرتباطا وثيقا بالصادرات النفطية وما تحققه من عوائد، لأن الجزائر تعتمد بنسبة جد عالية على العوائد النفطية لتمويل الإقتصاد، وبما أن السوق تشهد تذبذبات في الأسعار فإن ذلك يؤثر بشكل مباشر على الإقتصاد الجزائري كونه لم يتمكن من تنويع صادراته.

المطلب الثالث: السياسات الإقتصادية والمالية للفترة 2014-2019

خلفت الصدمة النفطية لـ 2014 ضغوطات مالية على العديد من الأصعدة في الجزائر خلال السنوات التي تلت سنة الصدمة، يذكر منها عجز الميزانية العامة، عجز ميزان المدفوعات، نقص السيولة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، وأيضا نفاذ صندوق ضبط الإيرادات، حيث أجبرت الظروف الحكومة آنذاك للبحث عن مصادر إستثنائية لتمويل العجز.

أولا: برنامج النمو الجديد 2016

في ظل تراجع أسعار البترول أصبحت الجزائر تعاني من مشاكل إقتصادية وإجتماعية حادة، وهذا ما جعلها تصادق على نموذج النمو الإقتصادي الجديد في 2016. حيث ركز هذا البرنامج على إصلاح النظام الضريبي، وتقليص الإعتماد على صادرات الطاقة.

يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:[1]

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019)**: وهي مرحلة ستطبع بدفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة؛
- **مرحلة التحول (2020-2025)**: وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات إستدراك الإقتصاد؛
- **مرحلة الإستقرار (2026-2030)**: وهي المرحلة التي يتمكن فيها الإقتصاد الوطني من إستغلال القدرات الإستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الإقتصادية وتوظيفها لصالح إستقراره.

[1] ناصر بوعزيز ومنصف بن خديجة، *النموذج الإقتصادي الجديد في الجزائر –بين الواقع والتجسيد-*، *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية*، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد10، الجزء2، (2017)، ص:91-92

ثانيا: القرض الوطني للنمو

طرحت الحكومة الجزائرية القرض الوطني للنمو في 17 أفريل 2016 وإنقضت آجاله في أكتوبر 2017 وفقا للقرار المؤرخ بتاريخ 28 مارس 2016، حيث تهدف هذه العملية التي أطلق عليها تسمية "الإقتراض الوطني من أجل النمو الإقتصادي" إلى تمويل المشاريع الإستثمارية وليس تمويل نفقات التسيير. تصدر في شكل سندات إسمية أو سندات لحاملها حسب إختيار المكتتب، تكون لمدة 3 سنوات و5 سنوات بقيمة 50.000دج، وتكون نسبة فائدة السندات التي تصدر لمدة 3 سنوات 5% سنويا، و5.75% للسندات التي تصدر لمدة 5 سنوات.[1]

وقد بلغت القروض إلى غاية منتصف جويلية 2016 قيمة 461.72 مليار دينار، كما تفاجأت الحكومة بالقيمة المالية التي تم جمعها لمشروع القرض السندي التي تطلعت إلى بلوغ 400 مليار دينار، لكنها تجاوزت الرقم في غضون شهرين من بداية المشروع.

ثالثا: التمويل غير التقليدي

تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بعد تعديل تم إجراؤه على المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض. وينص التعديل على أنه "يسمح للخزينة العمومية بشكل إستثنائي الإقتراض من بنك الجزائر المركزي خلال مدة 5 سنوات عبر سندات تصدرها الخزينة، وذلك للمشاركة خصوصا في تغطية طلبات التمويل للخزينة وتمويل الدين العمومي وكذا تمويل الصندوق الوطني للإستثمار". كما تشير نفس المادة إلى أن هذا "الإجراء وضع حيز التنفيذ لمرافقة عملية تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والميزانياتية والتي من شأنها أن تسهم في إعادة التوازن لخزينة الدولة وكذا لميزان المدفوعات وذلك في غضون المدة المحددة لآلية التمويل غير التقليدي".[2]

ومنذ منتصف نوفمبر 2017، ونهاية جانفي 2019 حشدت الخزينة من بنك الجزائر مبلغ 6.556.2 مليار دج لتنفيذ التمويل غير التقليدي، حيث أستُخدمت 2.470 مليار دج لتمويل عجز الميزانية لعامي 2017 و2018، 1.813 مليار دج لتسديد الدين العام للشركات الوطنية "سوناطراك وسونلغاز" وكذلك تمويل تسديد القرض السندي للنمو، 500 مليار دج مخصص لصندوق التقاعد الوطني CNR، ومبلغ 1.773.2 مليار دج

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد20 (30مارس 2016)، ص: 33.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 57 (12 أكتوبر 2017)، ص:4

مخصص لصندوق الإستثمار الوطني لتمويل برامج سكنات عدل AADL وهيكلة المشاريع.[1] كما تجدر الإشارة إلى أنه تم التخلي عن هذه السياسة إبتداء من نهاية جانفي 2019.

من خلال ما تم ذكره فإنه على أثر الصدمة النفطية لجأت الجزائر إلى برامج تنموية من أجل تحقيق التنمية، وتحقيق المزيد من الإيرادات وتقليص الإعتماد على الصادرات النفطية، حيث نجحت في تحقيق بعض الأهداف وفشلت في البعض الآخر وذلك نتيجة لسوء التسيير وإنتشار الفساد بالدرجة الأولى.

وعليه فإنه في سبيل الوقوف بالإقتصاد بعد الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014 التي كان لها التأثير الكبير على الجزائر، عمدت الجزائر إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات من أجل تنويع صادراتها وتقليص الإعتماد على العائدات النفطية، لكن ذلك لم يحقق النتائج المرجوة مع إستمرار إنخفاض أسعار النفط من جهة، وجائحة كوفيد-19 التي أثرت على الإقتصاد الجزائري من جهة ثانية.

المبحث الثاني: جائحة كوفيد-19 تفرض تحديات على الجزائر

شكل فيروس كورونا منذ ظهوره في مدينة ووهان الصينية أواخر سنة 2019 هلعا عالميا، بعدما صنفته منظمة الصحة العالمية على أنه جائحة، حيث عانت الدول من تبعات هذا الوباء من جميع النواحي صحية كانت أو إقتصادية أو حتى إجتماعية. ولا يختلف الحال في الجزائر فمنذ بداية ظهور أولى الحالات سارعت السلطات إلى إتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة هذا الوباء.

المطلب الأول: تتبع إنتشار الفيروس في الجزائر

عانت الجزائر كغيرها من الدول من الجائحة، حيث يعود تاريخ ظهور أول حالة إلى 25 فيفري 2020 لرعية إيطالية قادم من إيطاليا ليتم ترحيله يوم 28 فيفري إلى موطنه الأصلي، ثم ظهرت إصابتين جديدتين بتاريخ 1 مارس 2020 لأم وإبنتها قادمتين من فرنسا لولاية البليدة، ليفرض بعد ذلك حجر كلي على الولاية.

وبدأت الإصابات في الإرتفاع إلى أن وصلت نهاية شهر مارس 2020 إلى 716 حالة مؤكدة و58 حالة وفاة، كما بدأت الجزائر إستعمال بروتوكول العلاج "كلوروكين" لأجل التصدي للوباء، في حين وصلت الإصابات أواخر شهر أفريل إلى 4.006 حالة إصابة و450 حالة وفاة على الرغم من إستعمال الكلوروكين إلا أنه لم يكن

[1] Banque d'Algérie, *financement non conventionnel*, p: 3-4

كافيا في ظل خرق إجراءات الحجر المنزلي، وواصلت الحالات في الإرتفاع حيث تم تسجيل 13.907 حالة مؤكدة و912 حالة وفاة في آخر شهر جوان. كما بلغت الإصابات آخر شهر ديسمبر 2020 99.610 إصابة و2.756 حالة وفاة، في آخر الإحصائيات بتاريخ 27 ماي 2021 بلغ عدد الحالات المؤكدة 127.926 و3.448 حالة وفاة.[1] ويمثل الشكل الموالي تطور حالات كوفيد-19 في الجزائر.

شكل 18: تطور حالات كوفيد-19 في الجزائر للفترة مارس 2020- ماي 2021

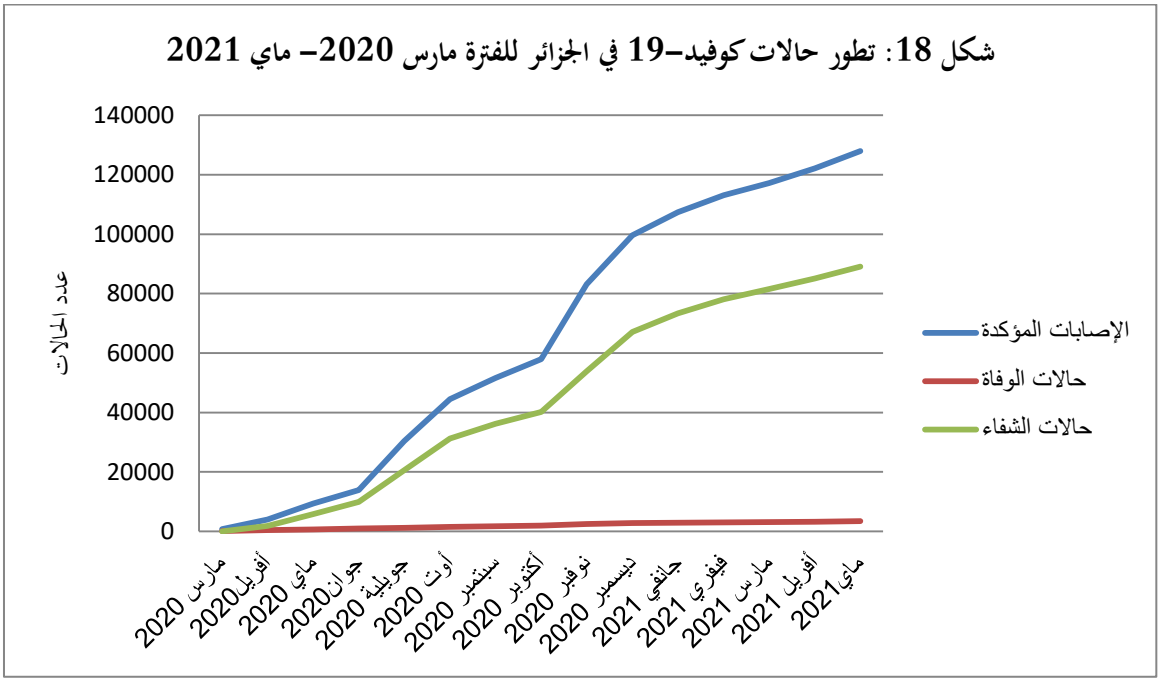

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات موقع: https://www.coronavirus-statistiques.com/stats-pays/coronavirus-nombre-de-cas-en-algerie/، (بتاريخ: 2021/05/27)

من خلال الشكل يتضح إرتفاع الإصابات بالإضافة إلى إرتفاع حالات الوفيات خاصة بين شهري مارس وأفريل 2020، ويرجع ذلك إلى تأخر السلطات في إتخاذ الإجراءات الوقائية كغلق المطارات لإجتناب الوافدين الحاملين للفيروس، وذلك لأن الحالات الأولى كانت لرعايا مقيمين خارج الوطن، وأيضا حالة اللامبالاة التي شابت شريحة كبيرة من الأفراد.

[1] Coronavirus Statistiques, *Coronavirus (COVID-19) nombre de cas en Algérie – Evolution du nombre de cas et de contaminations jour par jour*, https://www.coronavirus-statistiques.com/stats-pays/coronavirus-nombre-de-cas-en-algerie/, (accessed: 27/05/2021)

المطلب الثاني: الإجراءات الحكومية لمواجهة الأزمة

في سبيلها للحد من إنتشار المرض إتبعت الجزائر مجموعة من الإجراءات التي مست كافة القطاعات سعيا منها للحفاظ على حياة المواطنين وإبقاء الفيروس تحت السيطرة.

وفي هذا الصدد طبقت الجزائر مراسيم تنفيذية تحدد إجراءات إحتواء الجائحة، أولها مرسوم تنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من إنتشار الفيروس ومكافحته:[1]

- تكون مدة الحجر 14 يوما يمكن رفعها أو تمديدها؛
- تعليق نشاطات نقل الأشخاص عبر جميع وسائل النقل؛
- غلق فضاءات الترفيه والتسلية، محلات بيع المشروبات والمطاعم؛
- منح عطلة إستثنائية مدفوعة الأجر: مالا يقل عن 50% من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية، وإعطاء الأولوية للنساء الحوامل والنساء المتكفلات بتربية أبنائهن الصغار، وكذا للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة.

وجاء في المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 20-159 المؤرخ في 13 جوان 2020 ضرورة إرتداء القناع الواقي في جميع المرافق العمومية والخاصة[2]، ونص المرسوم التنفيذي 20-70 المؤرخ في 24 ماس 2020 أن الحجر الصحي يمكن أن يكون كليا أو جزئيا حسب الوضعية الوبائية لكل منطقة.

كما تم وقف الدراسة على مستوى مدارس الأطوار الثلاث بالإضافة إلى الجامعات ومراكز التكوين، والمساجد والمدارس القرآنية والزوايا.

وتم إصدار التعليمة 05-2020 المؤرخة في 06 أفريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الإستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وهذا من أجل السماح لها برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الإقتصادية.

تتمثل أهم التدابير المتخذة في هذا السبيل، فيما يلي:[3]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 15 (2020/04/21)، ص: 6-7.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد35 (2020/06/14)، ص: 20.

[3] Bank of Algeria, https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist2020.htm, (accessed: 01/06/2021).

- تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19؛
- مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها؛
- تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية لرفع مستوى التمويلات المتاحة؛
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان، المقتطعة من أموالها الخاصة.

وجاء في المرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 30 جويلية 2020 منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب بعض المهن المتضررة من آثار الجائحة، حيث حددت المساعدة بمبلغ 30.000 دج وتدفع لمدة 3 أشهر تعويضا للخسارة المرتبطة بفترة الحجر، كما لا تخضع المساعدة المالية للضريبة ولا لإشتراكات الضمان الإجتماعي.[1]

مما سبق فإنه منذ بداية ظهور الحالات في الجزائر، سارعت السلطات إلى إتخاذ كافة التدابير اللازمة، حيث كان أبرزها منع التجمعات وإغلاق عام للنشاطات الإقتصادية والإجتماعية، وبذلك كانت الجزائر أقل البلدان تسجيلا للإصابات.

المطلب الثالث: حالة قطاع الصحة والتعليم أثناء الجائحة

منذ بداية ظهور الفيروس وإلى غاية إعلان منظمة الصحة العالمية تحول الوباء إلى جائحة، تضررت جميع القطاعات الإقتصادية والإجتاعية، ولعل هذا ما يميز جائحة كوفيد-19 هو تأثيرها على كافة القطاعات وشل جميع نواحي الحياة.

أولا: قطاع الصحة

أدى ظهور فيروس كورونا المستجد إلى إغراق الأنظمة الصحية العالمية حيث كشف عن مدى هشاشة هذا القطاع، ولم يستثن هذا الوضع القطاع الصحي الجزائري. حيث تم تسجيل أول حالة في 25 فيفري 2020 لرعية إيطالية لتتوالى بعدها الحالات في مدينة البليدة التي أعتبرت بؤرة للمرض ليتم فرض حجر صحي كامل عيها.

وفقا لمؤشر بلومبرج لصحة البلدان "Bloomberg Healthiest Country Index" فإن النظام الصحي الجزائري لعام 2019 يحتل المرتبة الرابعة في إفريقيا بعد نيجيريا وتونس وجنوب إفريقيا. بالإضافة إلى أنه في ظل

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، (2020/07/30)، ص: 17

الأزمة الحالية نشرت مجلة The Lancet دراسة تضع الجزائر ضمن الدول الإفريقية الأكثر عرضة لخطر Covid–19 إلى جانب جنوب إفريقيا ومصر. فمنذ إنتشار الوباء وحتى نهاية مارس 2020، كان معهد باستور بالجزائر العاصمة هو الوحيد المرخص له بإجراء الإختبار التشخيصي المحدد "PCR"، حيث ظل غير قادر على تلبية إحتياجات الفحوص المتزايدة، ونتيجة لذلك، لم تتمكن عدة مناطق من إجراء إختبارات لتأكيد وجود أو عدم وجود حالات مشتبه فيها، حيث أدى هذا الوضع بالسلطات إلى إتخاذ قرار بتشكيل فرق للكشف عن الفيروس وإنشاء وتجهيز ملاحق للمعهد في ولايات أخرى مثل: وهران، قسنطينة، بومرداس، ورقلة، تمنراست...[1]

ومن الجهود الحكومية الساعية لتوفير المزيد من الاختبارات، تم تخصيص 100 مليون دولار أمريكي لإستيراد الإمدادات الطبية، والإنتاج المحلي لإختبارات COVID–19 السريعة، وإستيراد 250.000 مجموعة إختبار PCR للإستخدام العام والخاص في أوائل أكتوبر 2020، كما أن الجزائر أول دولة أفريقية تحصل على 50000 جرعة من اللقاح الروسي سبوتنيك Sputnik V في 29 جانفي 2021، والتي أعطت الأولوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية والأشخاص المستضعفين وضباط الشرطة.[2]

مما سبق، يتبين أن الوباء أوضح ضعف نظام الصحة الجزائري، فأبرز نقاط الضعف كانت عدم المساواة في الوصول إلى المناطق النائية، وقلة الإهتمام بطاقم الرعاية الصحية، ونقص المعدات والأدوية في المستشفيات.

ثانيا: قطاع التعليم

نظرا للظروف الإستثنائية التي يمر بها العالم، والتي أدت إلى شل الحركة وتوقيف مختلف القطاعات، أثر ذلك بشكل كبير على قطاع التعليم. وسعيا من السلطات إلى إكمال الدراسة وتدارك الأوضاع، لجأت الجزائر إلى التعليم عن بعد كحل بديل، حيث تم إيقاف الدراسة وفقا لقرار رئاسي في 12 مارس 2020 وذلك لمنع تفشي الفيروس، في حين كان مقررا أن تبدأ العطلة الربيعية في 19 مارس 2020.

فعلى مستوى الجامعات تم الإعتماد على المحاضرات الإلكترونية، حيث تم حث الأساتذة على فتح حسابات على منصة مودل "Moodle" وذلك عملا بمراسلة الوزارة رقم 288 بتاريخ 29 فيفري 2020 (المتضمنة

[1] Zouhira Snoussi, *Le Système de Santé Algérien Face à la Crise Sanitaire de Covid-19: Quels Enseignements sur ses Défaillances?* La Cahiers du Cread –Vol 36, n03 (2020), p: 381-382.
[2] The Lancet, *Algeria's Response to COVID-19: An Ongoing Journey*, (February 8, 2021)

تحضير محتوى الدروس، الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية ما يغطي شهرا من الدراسة) حيث تم وضع الدروس إما على المنصة أو عبر الإرسال إلى مراكز التعليم الإلكتروني.

كما لجأ بعض الأساتذة إلى تقديم الدروس عبر تطبيق زووم "Zoom" عن طريق تقديم المحاضرات عبر البث المباشر.

وأكدت وزارة التعليم العالي في مراسلة رقم 505 /أ.ع/ 2019 الجزائر في 17 ماي 2020، وذلك من خلال متابعة وتقييم نسبة وضع الدروس في الأرضيات المخصصة، وحث الأساتذة الذين لم يقوموا بوضع الدروس أنهم ملزمون بإنهاء العملية في أقرب الآجال، ولقد أصدر وزير التعليم العالي مراسلة رقم 634/ أ. خ. و/2020 في 14 ماي 2020 موضوعها مواصلة النشاطات البيداغوجية وإختتام السنة الجامعية وضرورة تقييم عملية التعليم عن بعد.[1]

أما على مستوى وزارة التربية والتعليم تمثلت الإجراءات المتخذة في مجموعة من القرارات، من بينها قرار مؤرخ في 16 مارس 2020 ينص على إنشاء خلية يقظة لدى وزير التربية الوطنية مركزية للوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحيلولة دون إنتشاره في قطاع التربية الوطنية، وتدعى في صلب النص "خلية".[2] كما تم إلغاء إجراء إمتحان نهاية مرحلة التعليم الإبتدائي دورة 2020 وفق القرار المؤرخ في 30 ماي 2020.[3]

وعليه فإنه رغم الإجراءات التي إتخذتها الوزارتين إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي لإحتواء الفيروس نظرا لوجود تجاوزات، بالإضافة إلى أن تجربة التعليم عن بعد لم تحقق النتائج المرجوة نتيجة للعديد من الأسباب لعل أهمها ضعف تدفق الأنترنت في الجزائر.

المبحث الثالث: آثار جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري

لقد أثر فيروس كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري بشدة، خاصة في ظل تراكمات الوضع الإقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ سنة 2019، إذ كان لإنخفاض العائدات البترولية تأثيرا كبيرا على إيرادات الميزانية العامة، وعلى

[1] صبيحة بوخدوني والزهرة بن عاشور، *سياسة التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد-19 دراسة تحليلية للتعليمات والقرارات الصادرة من زارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية*، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4، العدد 4، (2020)، ص: 70.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية والتعليم، *النشرة الرسمية للتربية الزطنية*، العدد 607 (جانفي، فيفري، مارس 2020)، ص: 15.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية والتعليم، *النشرة الرسمية للتربية الزطنية*، العدد 608 (أفريل، ماي،جوان 2020)، ص: 17.

نفقات الدولة "التجهيز والتسيير". إلا أنه بداية من سنة 2020 كان هناك أيضا أثرا مباشرا للجائحة على الواردات والعناصر الأخرى لميزان المدفوعات والميزانية العامة.

المطلب الأول: الصدمة المزدوجة

منذ الإعلان عن أول حالة لفيروس كورونا المستجد في 25 فيفري 2020، ثم بدء إرتفاع حالات الإصابات تدريجيا وبشكل سريع، عانى الإقتصاد الجزائري في نفس الوقت من إنتكاسة إنخفاض أسعار البترول منذ أزمة 2014، لتندمج بشكل تلقائي أزمتين أو صدمتين للإقتصاد الجزائري.

أولا: الصدمة النفطية النتجة عن الجائحة

إنخفضت الأسعار الدولية للنفط بشكل حاد في نهاية شهر فيفري، عند تفشي جائحة كوفيد-19، إذ سجلت أسعار مزيج الصحراء إنخفاضا بمقدار 50.9 دولار أمريكي/البرميل في فيفري 2020 إلى سعر 17.9 دولار أمريكي/البرميل في مارس 2020، وكان ذلك مدفوعا من خلال الإنخفاض المفاجئ في الطلب على النفط من طرف الصين (الذي يمثل 14% من إجمالي الطلب العالمي إجمالي)، وأيضا فائض العرض الناتج من ناحية أخرى بسبب عدم وجود إتفاق بين أعضاء أوبك بشأن خفض الإنتاج. وخلال الإجتماع الإستثنائي لأوبك المنعقد في أفريل 2020 وافقت الدول الأعضاء على خفض الإنتاج حتى نهاية عام 2020، والذي إلتزمت الجزائر من خلاله بخفض إنتاجها من النفط بـ 200 ألف برميل يوميا، تمت ترجمتها في جانفي ونوفمبر 2020 بإنخفاض قدره 11.9% على أساس سنوي.[1]

ثانيا: الصدمة الإقتصادية جراء تفشي فيروس كوفيد-19 خلال سنة 2020

كانت صدمة فيروس كوفيد-19 قوية على نشاط الإقتصاد الجزائري، الذي سجل في الربع الأول من عام 2020 إنكماشا بقدر 3.9% على أساس سنوي، في حين لم تسلم الصادرات من آثار الجائحة، إذ سجلت إنخفاضا بنسبة 14% من المحروقات، أما الواردات فإنخفضت بنسبة 16.3% نتيجة تشديد القيود على إستيراد الآلات وتراجع الطلب عليها في نفس الوقت. أما في جانب الإنتاج فقد سجلت كل قطاعات الإقتصاد إنكماش في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، مع إنخفاضات ملحوظة على أساس سنوي في قطاعات النقل والإتصالات -4.8%، التجارة -1.5%، الفنادق والمقاهي والمطاعم 2.7%، الخدمات للأسر -1.8% والإدارة

[1]Groupe de la Banque Mondiale, *Algérie Note de conjoncture, Traverser la pandémie de covid-19 engager les réformes structurelles*, p: 10, 11.

العامة -2.9%. ويفسر ذلك بسبب إجراءات الإحتواء والزيادة في المدخرات الإحترازية في فترة من عدم اليقين الإقتصادي.[1]

المطلب الثاني: أثر الجائحة على الميزان التجاري

يُستخدم الميزان التجاري من أجل قياس القوة النسبية للإقتصاد، حيث يقيس الفرق بيق قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة.

مع نهاية سنة 2020، سجلت التجارة الخارجية للبضائع ما يلي:

- حجم إجمالي للواردات يقدر بـ 34.39 مليار دولار، أي إنخفاض بنسبة 17.99% بالمقارنة مع نتائج سنة 2019؛
- حجم إجمالي للصادرات يقدر بـ 23.80 مليار دولار، أي تراجع بنسبة 33.57% مقارنة بسنة 2019؛
- مبلغ الصادرات المؤقتة للمحروقات يقدر بـ 5.12 مليار دولار خلال 2020، في حين أن المبلغ المتعلق بالصادرات النهائية للمحروقات بلغ 16.42 مليار دولار؛
- عجز في الميزان التجاري قدره 10.6 مليار دولار خلال 2020، مقابل 6.11 مليار دولار سُجلت في 2019.

ويمثل الشكل التالي تطور الميزان التجاري.

شكل 20: تطور الميزان التجاري في الربع الأول من 2019-2020

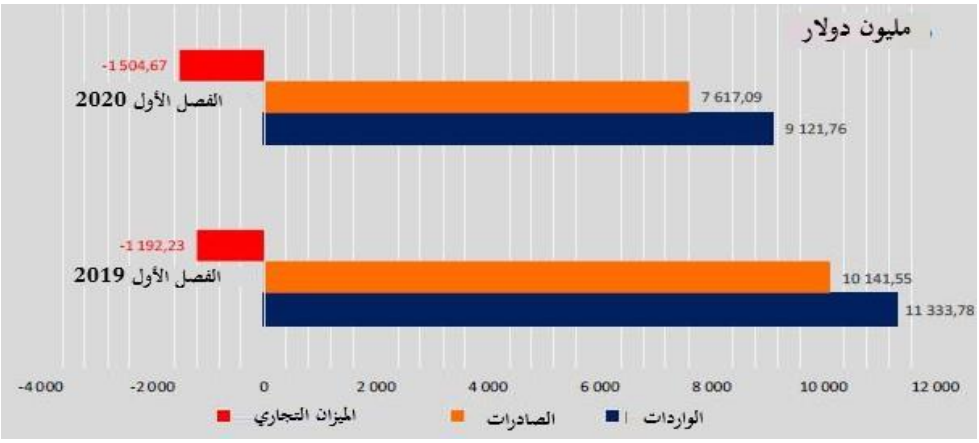

Source: Direction Générale des Douanes, *Statistique Du Commerce Extérieur De l'Algérie*: *Période Premier Trimestre de l'année 2020,* (Janvier 2021).

[1] - Op.Cit., p: 15.

يتضح من خلال الشكل الإنخفاض الحادث في الصادرات والواردات في الربع الأول من 2020 مقارنة بنفس الفترة في 2019، بالإضافة إلى العجز الذي حققه الميزان التجاري، ويُفسر ذلك بأثر تراجع صادرات المحروقات والمنتوجات نصف المصنعة.

وقد شكلت المحروقات أهم المبيعات الوطنية نحو الخارج خلال الثلاثي الأول من 2020، إذ تمثل 92.40% من الصادرات الوطنية، بلغت قيمتها 7.04 مليار دولار، مقابل 9.48 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة السابقة، مسجلة بذلك تراجعا بواقع 25.78%. وتتجلى المنتجات الرئيسية خارج المحروقات، المصدرة لسنة 2020 في وحدة "المنتجات نصف المصنعة" التي سجلت قيمة إجمالية قدرها 1.61 مليار دولار، وتأتي وحدة "المواد الغذائية" في المرتبة الثانية بقيمة 442.59 مليون دولار، متبوعة بوحدة "سلع التجهيزات الصناعية" بقيمة 90.81 مليون دولار وأخيرا وحدات "المواد الخام"، "السلع الإستهلاكية غير الغذائية" و"سلع التجهيزات ال زراعية"، التي سجلت القيم المتتالية: 71.52 مليون دولار، 39.06 مليون دولار و0.32 مليون دولار.

كما سجل إجمالي الواردات إنخفاضا بنسبة 17.99% خلال سنة 2020 مقارنة بـ 2019، حيث إنتقلت القيمة من 41.93 مليار دولار إلى 34.39 مليار دولار. حيث بلغت واردات المواد الغذائية 8.09 مليار دولار خلال 2020، مسجلة بذلك إرتفاعا طفيفا بنسبة 0.28% بالمقارنة مع 2019. وسجلت وحدة "الطاقة وزيوت التشحيم" إنخفاضا معتبرا بنسبة 36.27% أي بقيمة 915.35 مليون دولار، ووحدة "المواد الخام" إرتفعت بنسبة 14.27 % أي ما يعادل 2.30 مليار دولار، في حين بلغت واردات "سلع التجهيزات الصناعية" مبلغ 9.16 مليار دولار وإحتلت المركز الأول من إجمالي الواردات بنسبة 26.63%.[1]

المطلب الثالث: أثر الجائحة على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة مثلا)، ويوضح الناتج المحلي الإجمالي أهمية النشاط الإقتصادي للبلد.

تشير التقييمات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي إنخفض في الربع الأول من 2020 بنسبة 3.9% مقارنة بالربع الأول من 2019، يرجع هذا الإنخفاض إلى الوضع الإستثنائي المعاش في الوقت الحالي (أزمة كوفيد-19). حيث أن القطاعات الوحيدة التي أظهرت إتجاهًا إيجابيًا هي الزراعة والبناء (البناء والأشغال العامة والهيدروليك)، وصناعة الأغذية والصناعات المختلفة بمعدلات نمو تبلغ 2.3%، و 1.1%، و 2.6%، و 6.3%، على التوالي. وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

[1] المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والإستشراف، *إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر للفترة 2020* (جانفي 2021)، ص: 11-16.

جدول 6: الناتج المحلي الإجمالي وفق القطاعات الرئيسية لسنة 2019 والربع الأول من 2020

القطاعات الرئيسية	2019					2020
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	سنوي	الربع الأول
الزراعة وصيد الأسماك	2.7	2.8	1.2-	4.9	2.3	2.3
المحروقات	7.1-	8.3-	1.5	5.3-	4.9-	13.4-
الصناعة	4.9	4.6	4.6	3.3	4.3	0.5-
البناء والأشغال العامة والهيدروليك	2.9	3.5	3.5	4.3	3.6	0.8
خدمات تجارية	5.0	3.1	2.6	1.8	3.1	2.8-
خدمات غير تجارية	1.8	2.3	0.9	2.3	1.8	1.6-
الناتج المحلي الإجمالي	1.3	0.4	1.3	0.2	0.8	3.9-
الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المحروقات	3.6	2.9	1.4	1.8	2.4	1.5-
الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الزراعة	1.2	0.1	1.6	0.4-	0.6	4.7-

Source: ONS , Les Comptes Nationaux Trimestriels, No 894 (1er trimestre 2020).

من خلال الجدول يُستنتج ما يلي:

1– الزراعة:

تساهم الزراعة بنسبة 12% في الناتج المحلي الإجمالي وتوظف 10% من السكان العاملين. حيث إرتفع معدل النمو إلى 4.2% في 2019 بقيمة إنتاجية 3.5 مليار دينار ليغطي الاحتياجات الوطنية حتى 73%. يعد تطوير هذا القطاع ، وهو أحد القطاعات القليلة التي لم تتعرض لانتكاسة خلال النصف الأول من عام 2020، ومع ذلك ، نظرًا لضعف توجيه الدعم لبعض المنتجات المستوردة ، تظل الاستثمارات في الزراعة دون إمكانياتها

2– المحروقات:

في الربع الأول من عام 2020، شهدت القيمة المضافة للمحروقات مرة أخرى انخفاضًا كبيرًا بنسبة 13.4% مقابل انخفاض بنسبة 7.1% خلال نفس الربع من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار المحروقات من جانبها شهدت إنخفاضًا حادًا بنسبة 16.9%، ما يعني إنخفاضًا إسميًا بنسبة 28.0% في القيمة المضافة للمحروقات مقابل إنخفاض قدره 8.0% في 2019.

3– الصناعة:

تساهم الصناعة بنسبة 39.6% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل بها 31% من السكان. فشهد هذا القطاع في الربع الأول من عام 2020 إنخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.5% بدلاً من 4.9% خلال نفس الفترة من عام 2019.

4– خدمات تجارية:

في الربع الأول من عام 2020، سجلت القيمة المضافة لخدمات السوق من حيث الحجم لأول مرة انخفاضًا بنسبة 2.8% مقابل زيادة قدرها 5.0% خلال نفس الفترة من العام السابق.

5- خدمات غير تجارية:

شهدت الخدمات غير السوقية في الربع الأول من عام 2020 انخفاضًا بنسبة 1.6% مقابل زيادة قدرها 1.8% خلال نفس الفترة من عام 2019.

ينقسم هذا النمو إلى العناصر التالية:

- الإدارة العامة: –2.0% مقابل 1.7%؛
- الخدمات المالية: 2.4% مقابل 8.5%؛
- الشؤون العقارية 2.5% مقابل 6.0%.

كما سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني إنخفاضًا بنسبة 1.5% في الربع الأول من عام 2020 مقابل زيادة قدرها 3.6% خلال الربع الأول من 2019، بينما شهد النمو باستثناء الزراعة انخفاضًا أكبر بنسبة 4.7%، بزيادة قدرها 1.2%.

6- إجمالي الإنفاق المحلي:

سجل الإنفاق المحلي انخفاضًا في الحجم بنسبة 5.9% في الربع الأول من عام 2020 مقابل زيادة قدرها 4.5% خلال الربع المماثل من العام 2019.

7- صادرات السلع والخدمات:

في الربع الأول من عام 2020، استمرت صادرات السلع والخدمات في الانخفاض ، أي انخفاض في الحجم بنسبة 11.8% بدلاً من انخفاض بنسبة 8.4% في الربع الأول من عام 2019.

ويعزى هذا الإنخفاض إلى إنخفاض الصادرات في حجم المحروقات، أي إنخفاض بنسبة 14.5% مقابل إنخفاض بنسبة 9.2% في الربع الأول من عام 2019. وعلى العكس من ذلك، شهدت صادرات الخدمات زيادة في الحجم بنسبة 15.0% بدلاً من انخفاض 3.7% عن نفس الفترة من العام السابق.[1]

[1] ONS, Les Compte Nationaux Trimestriels, No 894 (1er trimestre 2020).

خلاصة الفصل:

كشفت أزمة كوفيد-19 عن الخلل الواضح في هيكلة الإقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، كما كان إنعكاساتها واضحة على العديد من الأصعدة أبرزها القطاع الصحي، إذ أن إرتفاع عدد الإصابات فاق قدرة إستيعاب المستشفيات مما أدخل البلاد في حالة طوارئ، كما أدت أيضا إلى توقف الدراسة في مختلف الأطوار. وفرض الوضع الغير العادي، إلى إتباع إجراءات إحترازية كالعمل عن بعد، وأيضا التعليم عن بعد، كما طالت قواعد الإجراءات بعض الأنشطة التجارية، مما أدى إرتفاع معدلات البطالة، وزيادة معدلات الفقر، غير أن الدولة الجزائرية قامت بضخ مبالغ مالية، لمساعدة أصحاب المهن الحرة المتضررة من الإغلاق العام.

الخاتمـــــة

الخاتمة

في حديث لبيل غايتس عبر منصة TED سنة 2015، تحدث عن أنه في العشر سنوات القادمة سيظهر فيروس قاتل، ويبدو أن مقولته قد تحققت بعد 5 سنوات من حديثه، حيث يقف العالم مذعورا أمام الفيروس الذي تم إطلاق إسم كوفيد-19 عليه وكانت الصين مهدا له. لكن الفارق الذي أحدثه هذا الفيروس هو إنتشاره في فترة وجيزة جدا متجاوزا الحدود البرية والبحرية، فتخطى القطاع الصحي ليمس القطاع الإقتصادي والإجتماعي العالمي، محدثا خللا في النظام الإقتصادي الدولي، وإضطرت الشركات إلى إغلاق أبوابها وإيقاف نشاطاتها وتسريح العمال، وتوقف حركة المرور والرحلات الجوية والبرية والبحرية وألزمت الناس البيوت، وتوقفت الحياة الإقتصادية بشكل شبه كامل خلال موجات الفيروس المتتابعة.

أثر الفيروس بشكل خاص على الإقتصاد الجزائري الذي كان في طريق الشفاء من الأزمة النفطية لسنة 2014 التي تهاوت فيها أسعار النفط وتهاوى معها الإقتصاد الجزائري، فهذه الأزمة أثرت بدورها على الصادرات النفطية وأسعار البترول الذي يعتبر الرافد الأساسي للإقتصاد الوطني. كما أوضح الفيروس هشاشة وضعف القطاعات الإجتماعية، وعلى رأسها الصحة والتعليم اللذان تأثرا بشكل كبير جراء الجائحة.

أولا: نتائج الدراسة

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

- كشفت الجائحة مدى ضعف النظم الصحية العالمية، ما أدى إلى زيادات هائلة في الإصابات والوفيات؛
- تراجع معدلات النمو نتيجة لتأثر العرض بسبب تعطل الإنتاج وتراجع الطلب العالمي، كما تأثرت المنطقة العربية بشكل كبير بسبب توقف السياحة وإنخفاض عائدات الصادرات النفطية؛
- كان تأثير الجائحة شديدا على الجزائر بشكل خاص، وذلك بسبب عدم كفاية وضعف البنية التحتية الطبية؛
- أثرت الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها السلطات الجزائرية على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني؛

- خلفت تداعيات كوفيد-19 إلى إرتفاع معدلات البطالة، ومستويات الفقر، إرتفاع التدريجي لمستويات الديون في مختلف دول العالم؛
- كانت الجزائر من الدول السباقة لإقتناء اللقاحات، بحيث ترجمة نتائجها على شكل إحصاءات إيجابية في عدد الإصابات والوفيات.

ثانيا: إختبار الفرضيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها إختبار فرضياتها كما يلي:

- من خلال العرض التاريخي للجوائح المختلفة وما خلفته على الإقتصاد، إتضح أن للجوائح أثر واضح على الطلب والعرض، ما يؤدي إلى سلسلة من الآثار السلبية على مختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للبلدان، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛**
- أدت الجائحة إلى خلق وضع طبيعي جديد، وكان وقعها على الإقتصاد العالمي هائلا، إذ تراجعت معدلات النمو الإقتصادي، إرتفعت معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، وزادت معدلات الفقر. كما أدت الجائحة إلى تفاقم أزمة الديون عبر العالم، وإنهيار أسعار النفط والسلع الأخرى، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛**
- على الرغم من الترابط الضعيف للإقتصاد الجزائري بالإقتصاد العالمي، سوى فيما يتعلق بالنفط والواردات المختلفة، إلا انه تأثر بشدة بجائحة كوفيد-19، وقد كان ذلك واضحا في إنكماش الإقتصاد، تراجع الصادرات وتزايد عجز الموازنة مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة للجائحة، **وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة.**

ثالثا: الإقتراحات

على أساس النتائج المتوصل إليها يمكن وضع مجموعة من الإقتراحات على النحو الموالي:

- العمل على تطوير القطاع الصحي والخدماتي، ليكون أكثر صلابة لمواجهة الجوائح؛
- تبني سياسة تنويع مصادر الإيرادات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، والعمل على الخروج من الإقتصاد الريعي؛

- إنشاء صندوق إحتياطات خاص لمواجهة الأزمات الصحية؛
- توفير مناخ أعمال جذاب للمستثمرين الأجانب.

قائمـــة المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولا: الكتب

1. جوزيف بيرن، *الموت الأسود: سلسلة الحياة اليومية عبر التاريخ*، ترجمة عمر سعيد الايوبي (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة، مشروع كلمة، 2014).
2. عثمان عثمانية، *عالم ما بعد جائحة كوفيد-19: مآلات الأيديولوجيا والإقتصاد*، (الجزائر: دار ميم للنشر، 2020).
3. هيبة غربي، *عالم جديد متعدد الاقطاب بعد ازمة كوفيد-19*، في: مُحَّد رمضان الآغا، مُحَّد مُحَّد المغير، ياسر زيدان النحال، جائحة كورونا التوجهات العالمية في ظل الإنتشار (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2021).

ثانيا: المجلات والملتقيات

4. جيريمي بيولو وكارمن راينهارت وكينيث روغوف و كريستوف تريبيش، *جائحة الدين*، مجلة التمويل و التنمية، (سبتمبر 2020).
5. خيرة مجدوب وعبد الحق زياني، *تداعيات جائحة كوفيد-19على الاقتصاد العالمي والعربي: قراءة لأهم المؤشرات* (المؤتمر العلمي الدولي الإفتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الإقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، جامعة صبراتة ليبيا، 15/14 نوفمبر2020).
6. صبيحة بوخدوني، الزهرة بن عاشور، *سياسة التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد-19 دراسة تحليلية للتعليمات والقرارات الصادرة من زارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية*، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4، العدد 4، (2020).
7. صلاح الدين بولعراس، *الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية*، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، (سبتمبر 2020).

8. غيث طلال فايز المجالي، *التداعيات السياسية والإقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على النظام السياسي والإقتصادي الدولي*، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01 (2021).

9. مارتن ساندبو، *عالم جديد شجاع فيما بعد الجائحة*، مجلة التمويل والتنمية، (ديسمبر 2020).

10. مُحَمَّد أبطوي، *دراسة الوباء وسبل التحرر منه: الاوبئة في الطب العربي وفي التاريخ الثقافي والاجتماعي* (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22يونيو 2020).

11. ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، *النموذج الإقتصادي الجديد في الجزائر –بين الواقع والتجسيد–*، *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية*، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد10، الجزء2، (2017).

12. نبيلة قرزير ومُحَمَّد زيدان، *الضرورة الحتمية للتعليم الالكتروني في ظل جائحة كورونا:الواقع العالمي ودول الحوظ المتوسط* (المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الاول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، جامعة صبراتة ليبيا، 15/14 نوفمبر2020).

13. الهادي رحومه خليفة خلف الله وفتحي أبو القاسم سالم منصور، *جائحة كورونا وأثرها على الدور الإقتصادي للمشروعات الصغيرة* (المؤتمر العلمي الدولي الإفتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الإقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، جامعة صبراتة ليبيا، 15/14 نوفمبر2020).

رابعا: القوانين والمراسيم

14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، (2020/07/30).

15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 15،(2020/04/21).

16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 57، (12 أكتوبر 2017).

17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد20، (30مارس 2016).

18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد35، (2020/06/14).

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية والتعليم، *النشرة الرسمية للتربية الزطنية*، العدد 607، (جانفي، فيفري، مارس 2020).

20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية والتعليم، *النشرة الرسمية للتربية الزطنية*، العدد 608، (أفريل، ماي،جوان 2020).

خامسا: التقارير والنشرات

21. الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الإستثمار العالمي 2020،الإنتاج الدولي بعد الجائحة،طبعة الذكرى السنوية الثلاثين، (جنيف،2020).

22. بنك الجزائر، *حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018*، (ديسمبر 2018).

23. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، عام لا مثيل له، (نيويورك: صندوق النقد الدولي، 2020).

24. منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للبترول، *التطورات في أسعار النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على إقتصادات الدول الأعضاء*، أوبك، (نوفمبر 2015).

25. منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للنفط.

26. النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2010-2019.

سادسا: المواقع الإلكترونية

27. https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-summary-arabic.pdf .

28. https://www.independentarabia.com .

29. الأمم المتحدة، *فيروس كورونا: الجائحة التي عطلت العالم ووسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء*، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2020/12/1068272.

30. تقرير اللامساواة في العالم: الملخص التنفيذي، 2018. متوفر على الرابط: https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-summary-arabic.pdf.

31. كريستوف لاكنر، نيشانت يونزان، دانيال ماهلر،أندريس كاستانيدا أغيلار،هاويو وو، *التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم: النظر إلى عام 2020 والتطلع إلى آفاق 2021*، على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/altqdyrat-almhdwatht-ltathyr-jayht-kwrwna-ly-alfqr-fy-alalm-alnzr-aly-am-2020-walttl-aly.

32. منظمة السياحة العالمية، تقييم أثر تفشي كوفيد-19 على السياحة الدولية، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3emjQj2.

33. منظمة الصحة العالمية، *مرض فيروس الإيبولا*، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/ebola-virus-disease.

المراجع باللغات الأجنبية:

أولا: الكتب

34. Annamarie Bindengel Sehovic, *Coordinating Global Health Policy Responses: From HIV/AIDS to Ebola and Beyond (*London**:** Palgrave Macmillan, 2017).
35. Crtomir Podlipnik, *Ebola*, (London: InTechOpen, 2016).
36. David A.Koplow, *Smallpox: The Fight to Eradicate a Global Scourge* (Berkeley, CA: University of California Press, 2003).
37. Dorothy H. Crawford, *Profile of a Killer Virus Ebola*, (UK: OXFORD university press, 2016).
38. Heather E. Quinlan, *Plagues, Pandemics and Viruses: From the Plague of Athens to Covid-19* (London: Visible Ink Press, 2020).
39. James Shoals ,*The Science of the Human Body: Epidemics and Pandemics* (London: mason Crest,2009).
40. Kristin Marciniak, *The Flu Pandemic of 1918* (North Mankoto, Minnesota: ABDO Publishing Company, 2014).
41. Lisa A. Beltz, *Bats and Human Health: Ebola, Rabies and Beyond,* **(**USA: Wiley-Blackweel, 2018).
42. Michal C.Lemay , *Global pandemic threats* (Santa Barbara , (CA): ABC-CLIO, Greenwood press , 2016).
43. Richard Horton ,*The Covid-19 Catastrophe: What's Gone Wrong and How to Stop it Happening Again*, (Cambridge: Polity Press, 2020).
44. Thomas Piketty, *Capital et idéologie* (Paris:Seuil, 2019).

ثانيا: المجلات

45. Anthony B.Atkinson, *Bringing Income Distribution in form The Cold*, Economic Journal, V. 107 ,N° 441,(1997).
46. M.Ayhan Kose, ranziska Ohnsorge, Penter Nagle, and Naotaka Sugawara, *Caught by a Cresting Debt Wave*, International Monetary Fund, Finance and Development, V.57, N°2 (June 2020).
47. *The Economist Intelligence Unit , Coronavirus Sinks Global Growth Prospects for First Half of 2020: Q2 Global Forecast 2020* (New York : The Economist Intelligence Unit Ltd ,2020).
48. The Lancet, *Algeria's Response to COVID-19: An Ongoing Journey*, (February 8, 2021).
49. Zouhira Snoussi, *Le Systémz de Santé Algérien Fave à la Crise Sanitaire de Covid-19 : Quels Enseignements sur ses Défaillances?*, La Cahiers du Cread –Vol 36, n03, (2020).

ثالثا: التقارير

50. Banque d'Algérie, *financement non conventionnel*.
51. Committee for the Coordination of Statistical Activities (CCSA), *How Covid-19 is Changing the World: a Statestical Prespective Volume II*, *https://unstats.un.org/unsd/ccsa/*.
52. facundo Alvaredo et al., World Inequality Report 2018, World Inequality Lab (2017).

53. ICAO, *Effects of Novel Coronavirus (covid-19)on Civil Aviation: Economic Impact Analyis*, Economic Development –Air Transport Bureau, (Montréal, Canada, 4 may 2021).
54. International Labour Organization, *ILO Monitor:Covid-19 and The World of Work. Seventh edition*, (Geneva, Switzerland, International Labour Organization, 25 january 2021).
55. International Monetary Fund, *World Economic Outlook: Managing Divergent Recoveries*,(New York: International Monetary Fund, 2021).
56. Nation Unies, *La Monde du Travail et la Covid-19, sous la direction de l'Organisation International du Travail,*(New York, juin 2020).
57. OECD, *The Impact of Coronavirus (Covid-19) and The Global Oil Price Shock on The Fiscal Position of Oil-exporting Developing Countries*, (Geneva, Switzerland, OECD, 30 septembre 2020).
58. OECD, *The Impact of Coronavirus(Covid-19)Crisis on Developement Finance*,(Geneva, Switzerland, 24 juin 2020).
59. UNCTAD, Investment Trends Monitor: *Global FDI Flows Down42% in2020*, (Geneva, Switzerland, UNCTAD, January 2021).
60. UNCTAD, *Investment Trends Monitor: Global FDI Flows Down42% in2020*,(Geneva, Switzerland, UNCTAD, January 2021).

ثالثا: المواقع الإلكترونية

61. *Air travel down 60 per cent, as airline industry losses top $370 billion: ICAO*, https://news.un.org/en/story/2021/01/1082302.
62. Bank of Algeria, https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist2020.htm.
63. Christopher Jasper, Siddharth Vikram Philip, *Airlines See Covid Setbacks Driving Them to $48 Billion Loss*, https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-04-21/airlines-see-2021-losses-ballooning-to-48-billion-amid-setbacks.
64. Coronavirus Statestiques, *Coronavirus (COVID-19) nombre de cas en Algérie – Evolution du nombre de cas et de contaminations jour par jour*, https://www.coronavirus-statistiques.com/stats-pays/coronavirus-nombre-de-cas-en-algerie/.
65. David Furceri, Parkash Loungani, Jonathan D. Ostray, and Pietro Pizzutro, *Covid-19 Will Raise if Past Pandemics Are a Guide*, (May 8th, 2020). At: https://voxeu.org/article/covid-19-will-raise-inequality-if-past-pandemics-are-guide,(accessed.
66. David Furceri, Parkash Loungani, Jonathan D. Ostray, and Pietro Pizzutro,*((Covid-19 Will Raise if Past Pandemics Are a Guide*)) (May 8th, 2020). At: https://voxeu.org/article/covid-19-will-raise-inequality-if-past-pandemics-are-guide.
67. Emily Derrick, *Air France-KLM's 2020 Loss Exceeds $8.5 Billion*, https://simpleflying.com/air-france-klm-2020-loss/.

68. *Emirates Group announces half-year performance for 2020-21*, https://www.emirates.com/media-centre/emirates-group-announces-half-year-performance-for-2020-21/.
69. Graham Dunn, *Turkish Airlines posts $836m net loss for 2020 despite freight boost* https://www.flightglobal.com/strategy/turkish-airlines-posts-836m-net-loss-for-2020-despite-freight-boost/142691.article.
70. http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/notes-de-conjoncture.
71. https://www.coronavirus-statistiques.com/stats-pays/coronavirus-nombre-de-cas-en-algerie/.
72. IATA, *Reduced Losses but Continued Pain in 2021*, https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2021-04-21-01/.
73. *Impact assessment of the COVID-19 outbreak on international tourism*, https://www.unwto.org/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourismsee.
74. Jasmin Baier, Marina Buch Kristensen, and Søren Davidsen, *Poverty and fragility: Where will the poor live in 2030?*, https://www.brookings.edu/blog/future-development/2021/04/19/poverty-and-fragility-where-will-the-poor-live-in-2030/.
75. Leslie Josephs, *U.S. airlines' 2020 losses expected to top $35 billion as pandemic threatens another difficult year*, https://www.cnbc.com/2021/01/01/us-airline-2-losses-expected-to-top-35-billion-in-dismal-2020-from-pandemic.html.
76. Mohamed Aref, *How COVID-19 Impacted Travel & Tourism Industry Globally*, https://infomineo.com/covid-19-impacted-travel-tourism-industry/.
77. Pandemic (noun): an outbreak of a disease that occurs over a wide geographic area and affects an exceptionally high proportion of the population," *Merriam-Webster*, (accessed on 23/03/2021, at: https://bit.ly/37qIwVM.
78. *Severe Acute Respiratory Syndrome (SARS)*, https://www.who.int/health-topics/severe-acute-respiratory-syndrome#tab=tab_1.
79. UNCTAD, *Global foreign direct investment falls 49% in first half of 2020*, 27/10/2021, https://unctad.org/news/global-foreign-direct-investment-falls-49-first-half-2020.
80. UNCTAD, *Global Foreign Direct Investment Fell by 42% in 2020, Outlook Remains Weak*,24/01/02021, https://unctad.org/fr/node/31924.
81. World bank, https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&country=#advancedDownloadOptions.
82. World Health Organization, *Middle East respiratory syndrome coronavirus (MERS-CoV)*, https://www.who.int/health-topics/middle-east-respiratory-syndrome-coronavirus-mers#tab=tab_1.
83. World Health Organization, *Plague*, *https://www.who.int/health-topics/plague#tab=tab_1*.
84. *WTTC: Global Travel & Tourism Sector Lost Around €3,8 Trillion in 2020 Due to COVID-19*, https://www.schengenvisainfo.com/news/wttc-global-travel-tourism-sector-lost-around-e38-trillion-in-2020-due-to-covid-19/.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى توضيح إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي بشكل عام، والإقتصاد الجزائري بشكل خاص، وتوضيح مدى خطورة هذا الفيروس الذي كان سببا في إدخال العالم في أزمة صحية عالمية تفاقمت نتائجها الوخيمة في ظرف وجيز جدا، إنتقلت من القطاع الإقتصادي إلى القطاع المالي والإجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإقتصاد العالمي هش أمام الأزمات الصحية،كما ساهمت إجراءات الإغلاق العام في تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي، وبذلك أدخلت العديد من الإقتصاديات الكبرى والنامية والناشئة في ركود، وبالتالي تراكم الديون وإرتفاع النفقات لمجابهة ومحاولة منع إنتشار الفيروس في بلدانهم. وقد تأثر الإقتصاد الجزائري أيضا بالجائحة، وظهر ذلك بوضوح في تراجع الصادرات والواردات وتزايد النفقات.

الكلمات المفتاحية: الجائحة، جائحة كوفيد-19، إقتصاد الجوائح، الإقتصاد العالمي، الإقتصاد الجزائري.

Abstact:

The study aims to search the repercussions of the Covid-19 pandemic on the global economy in general, and the Algerian economy in particular, and to clarify the extent of the risk of this virus, which was the cause of the world's entry into a global health crisis, whose severe consequences exacerbated in a very short time, which moved from the economic sector to the financial and social sectors.

The study concluded that the global economy is fragile in the face of health crises, and the general closure measures contributed to the slowdown in economic growth rates, and thus led the advanced, developing and emerging economies into recession, and thus the accumulation of debts and high expenditures to confront and try to prevent the spread of the virus in different countries. The Algerian economy was also affected by the pandemic, and this was clearly evident in the decline in exports and imports and the increase in expenditures.

Key words: The pandemic, covid-19 pandemic, pandemic economics, world economy, Algerian economy.